الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الرقم التسلسلي : .....

رقم التسجيل ط1: 1635105409

رقم التسجيل ط 2: 1632047102

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص : لسانيات عامة

بعنوان

مبنى الجملة العربية ووظيفته الدلالية في القرآن الكريم

- سورة العنكبوت أنموذجا -

إعداد الطالب (ة) :

- حسام الدين عطاالله
- جهاد بطاش

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة :

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. لخضر مهني	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
أ. إبراهيم صالحي	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. عبد الكريم معمري	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 1442 - 1443 هـ / 2021 - 2022 م

استهـــــــلال

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ غُرَفٗا تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ نِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ ٥٨ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ٥٩ ﴾

سورة النحل الآية [58, 59]

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من وجهني وأفادني

في إنجاز هذا البحث، كما لا ننسى في هذا المقام التقدم بالشكر

من يعود لهما فضل التربية والرعاية والحرص على نجاحي طوال

مشوار دراستي أمي الحنونة وأبي العزيز

كذا شريكة الحياة ورفيقة الدرب زوجتي الغالية، وكل أفراد

العائلة كل باسمه .

مقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مُنزل القرآن القائل في محكم تنزيله: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤ ﴾[الرحمن1]

والصلاة والسّلام الأتمان الأكملان على المبعوث رحمة للثقلان القائل:" من سلك طريقا يلتمس به علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة."[صحيح مسلم]

أما بعد فالقرآن الكريم معجزة الله الكونية التى تحدى بها ملوك البلاغة وأرباب الفصاحة على أن يأتوا بحرف واحد بمثله، فلم يستطيعوا إلى ذلك سبيلا، أُنزل بلسان عربي مبين على خاتم الأنبياء والمرسلين؛ فنالت اللغة العربية شرف وعظمة حمل كلام رب العالمين، فلا يزال أهل العلم المتمرسين يتدارسون اللغة العربية في ظل كتاب الله الكريم، لغة ونحوا وصرفا ودلالة وبلاغة، فمانقضت غرائب أسرارها من دقة معنى، ولا جفت عجائب بحارها من جمال عبارة ولا نفدت دلائل إعجازها من سبك تراكيب وتنوع أساليب، كل ذلك في ظل القرآن الكريم الذي يعدّ الأنموذج الأسمى والمثال الأعلى لدراسات اللغة العربية.

وللكشف على الأسرار والاطلاع على الخصائص الفريدة للغة العربية، قررت أن يكون موضوع دراسي في الجوانب اللغوية والدلالية في ظل مدونة كتاب رب البرية؛ كنموذج في التطبيق بعد التأصيل والتنظير، وقد ساعدني على هذا التوجه وعلى هذا الاختيار النفيس الرغبة الجامحة في خدمة كتاب رب العالمين، وكل ما له صلة باللغة العربية الغراء .

وبما لا يدع مجالا للشك أن القرآن الكريم يُعّد أرضا خصبة صالحة لاحتواء هذه الدراسة من جانبها اللغوي والدلالي فجاء الموضوع بعنوان : (**مبنى الجملة العربية ووظيفته الدلالية في القرآن الكريم**).

وتكمن أهمية هذه الدراسة – قبل كل شيء – في تعلقها بأشرف كتاب وأعظم كلام في الكون كله؛ المتمثل في القرآن الكريم كلام الله، وبالتالي الوقوف على تراكيب النحوية ودلالاتها للغة بلغت المنتهى في سبك العبارة وجمال الأسلوب وطريقة التناول.

وفي نفس الصدد تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الوقوف على مباني وتقسيمات الجملة العربية المتنوعة الأساليب والتراكيب في شقها اللغوي؛ وكذلك من خلال الوقوف على عوارض الجملة إلى جانب الوظيفة الدلالية التي تؤديها هذه الظواهر اللغوية في شقها البلاغي.

إشكالية الدراسة :

يمكن صياغة إشكالية الدراسة في طرح التساؤلات التالية:

- ما البنية الأساسية للجملة العربية؟
- ماهي المعايير التي من خلالها تقسم الجملة العربية ؟
- ما دلالات الجملة العربية في التراكيب الأدبية والقرآنية ؟
- ما الذي ينتج عن اختلال البنية الأساسية للجملة؟ وما الوظيفة الدلالية التي تؤديها هذه العوارض؟
- ما هي الآثار التي يتركها تناسق كل من المبنى والدلالة في التركيب القرآني ؟

أهداف الدراسة :

- التعرف على مفهوم الجملة العربية بناؤها ودلالاتها.
- الاطلاع على أسرار التراكيب والأساليب القرآنية فيما يتعلق بالوظائف الدلالية والأحكام الإعرابية.
- الربط بين المتلازمين اللذين فرقتهما أكثر الدراسات الحديثة، مما خلق الفجوة بينهما في أغلب الأحيان، الجانب النحوي والجانب الدلالي.
- التعرف على أنواع الجمل ودلالاتها التي تحتويها سورة العنكبوت.

- تقصي مدى تطابق كل من المبني والدلالة في تأدية المعنى في صور النكت واللطائف في التعبير القرآني .
- النظر في أقوال كبار فطاحلة اللغة وأرباب البلاغة فيما يتعلق بالجملة العربية من تأصيلات وتفريعات متشعبة ومشبعة .
- تسخير الجهد في خدمة كتاب الله واللغة العربية .
- الرغبة الملحة في التعامل مع اللغة العربية في حياض القرآن الكريم.

منهج البحث: اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع أن تتأسس على **المنهج الوصفي** الذي يصف الظاهرة اللغوية، وعلى **المنهج الاستقرائي** من خلال محاولة تتبع الظواهر اللغوية من جذورها الأولى وتأصيلاتها القديمة مرورا بآراء المحدثين، وعلى **المنهج الاستنباطي** الذي به تتم استنتاج الفائدة واستخراج ثمرة الدراسة .

خطة البحث : وللإجابة على تلك التساؤلات استقر نظام البحث في مقدمة ومدخل مفاهيمي تناول تعريف بعض المصلحات – المتعلقة بالدراسة– لغة واصطلاحا : الكلمة الكلام، الكَلم، القول، التركيب، البنية، الإسناد، الدلالة، البلاغة.

وثلاثة فصول منطوية على مباحث، جاء الفصل الأول لبيان كل ما يتعلق بالبنية التركيبة للجملة بعنوان **(مبنى الجملة العربية)**، واشتمل على أربعة مباحث:

- **المبحث الأول : مفهوم الجملة العربية**
- **المبحث الثاني : البنية الأساسية للجملة العربية**
- **المبحث الثالث: تأليف الجملة العربية**
- **المبحث الرابع: أقسام الجملة العربية**

وأفرد الفصل الثاني لدراسة الدلالات المتنوعة لأساليب الجملة العربية وبعض الظواهر اللغوية العارضة على البنية الأساسية الأصلية للجملة، كان ذلك تحت مسمى **(الوظيفة الدلالية للجملة العربية)**، واشتمل على أربعة مباحث :

- **المبحث الأول : دلالة الجملة العربية**
- **المبحث الثاني: الجملة الإنشائية والخبرية**
- **المبحث الثالث : الحذف والذكر**
- **المبحث الرابع: التقديم والتأخير**

وخُصّ الفصل الثالث للجانب التطبيقي لكل من الفصلين السابقين، معتمدا على سورة العنكبوت في التمثيل، كما اشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : نماذج أقسام الجملة باعتبار الإسناد مع بيان الوظائف الدلالية :

1/ الجملة الاسمية 2/ الجملة الفعلية 3/ الجملة الظرفية 4 / الجملة الشرطية

المبحث الثاني : نماذج أقسام الجملة باعتبار المعنى مع بيان الوظائف الدلالية :

1/ الجملة الخبرية 2/ الجملة الإنشائية

المبحث الثالث : نماذج أقسام الجملة باعتبار الإعراب :

1/ الجمل التي لها محل من الإعراب 2/ الجمل التي لا محل لها من الإعراب

المبحث الرابع : نماذج الحذف والذكر ووظائفه الدلالية :

1/ الحذف 2/ الذكر

المبحث الخامس: نماذج التقديم والتأخير ووظائفه الدلالية :

1/ التقديم 2/ التأخير

وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع مرتبة على الحروف الهجائية وفهرس تفصيلي .

الدراسات السابقة : لا شك أن الدراسات في مثل هذا الموضوع كثيرة على تنوع مناهجها وأساليبها، ويظهر ذلك من خلال الدراسات السابقة التي اطلعت عليها واستفدت

منها وفي هذا دليل على أهمية ما تعالجه هذه الدراسة، ولقد بذلت قصارى جهدي للاطلاع على أكبر عدد ممكن من الدراسات التي تطرقت لما له علاقة بموضوعي سواء من قريب أو بعيد كل ذلك حرصا على محاولة الإحاطة بالموضوع قدر المستطاع، ومن الدراسات السابقة:

- **كتب على أبو كارم:**

1. مقومات الجملة العربية

2. التراكيب الإسنادية

3. الظواهر اللغوية في التراث النحوي

- **كتب فاضل صالح السّامرائي:**

1. الجملة العربية والمعنى

2. معاني الأبنية العربية

3. الجملة العربية تقسيمها وتأليفها

- **عبد اللطيف حماسة :**

1. بناء الجملة العربية

ومع الاطلاع على الدراسات السابقة حاولت أن تكون لهذه الدراسة لمسة خاصة في طريقة التناول والترتيب والتبويب، وحسن العرض والنقل، والانتقاء والاختيار، لا مجرد الاستنساخ والتكرار جاف.

الصعوبات : كثيرا ما تقرن الصعوبات بقلة وندرة المصادر والمراجع، ولكن الحقيقة في هذا الموضوع هو العكس تماما، حيث تكمن الصعوبة في الاطلاع على الثروة اللغوية الهائلة التي تزخر بها المكتبة العربية، إلى جانب كثرة التفصيلات والتفريعات مع تعدد الآراء التي تميزت بها كتب التراث، وبالتي تصعب الإحاطة بها والتنقيب فيها بتأمل وتدبر، ومع

ذلك فقد تحريت الأمانة بصدق في النقل والعزو، فكل ما استشهدت به على كثرته فقد اطلعت عليه شخصيا من أصله بطبعته الشرعية دون واسطة .

وفي الختام : لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى سماحة المشرف الدكتور إبراهيم صالحي حفظه الله ورعاه، ومن علم نافع رفعه وحباه؛ فهو الذي تكرم علينا بالإشراف على هذا المشروع، نسأل الله أن يفتح عليه فتح العارفين ويمده مد الصالحين، ويكرمه من العلم اللّدني وما ذلك على الله بعزيز .

وكما أن الشكر موصول لكل من اهتم لأمري وحرص على تشجيعي، ومدني بالدعاء بظهر بالغيب، والله نسأل أن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا، وأن يغفر لنا ما كان منا من خطأ أو زلل إنه لطيف حليم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

مدخـــل

قبل الشروع في دراسة موضوع البحث، خليق بنا أن نقف عند مجموعة من المصطلحات التي طالما صدّرها النحويون قبل حديثهم عن الجملة من جهة، ومن جهة أخرى لأهمية ضبط المصطلح في الدراسة العلمية .

أولا : الكلمة

لغة : استخدمت في النص القرآني **بمعنى الجمل أو الجملة التامة**[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾[2]، وتفسير لفظ "الكلمة" في هذه الآية؛ قول ابن عباس[3] رضي الله عنه هي: لا إله إلا الله، وهي جملة تامة المعنى متضمنة للنفي والإثبات، وجاءت بمعنى مجموعة من الجمل من ذلك قوله تعالى ﴿ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ ...﴿١٠٠﴾ ﴾[4] إشارة من الله عز جل إلى الآية ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ ﴾[5]. كما استعملت "الكلمة" في الحديث النبوي بنفس المعنى السابق، من ذلك قول النبي(ﷺ):(والكلمة الطيبة صدقة)[6] رواه أبو هريرة رضي الله عنه.

---

[1] أنظر ابن هشام الأنصاري، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ت محي الدين عبد الحميد، دار المكتبة التجارية الكبرى مصر، ط 11، 1963م، ص11

[2] الآية (40) من **سورة التوبة، برواية ورش** .

[3] أنظر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن**، ت محمود شاكر، دار مكتبة ابن تيمية، القاهرة ج 14، ص 261 .

[4] الآية (100) من **سورة المؤمنون** .

[5] الآية (99. 100) من **سورة المؤمنون** .

[6] مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، دار بيت الأفكار الدولية، بدون ط، كتاب الزكاة (12)، باب بيان أن اسم الصدقة يقع كل نوع من المعروف (16)، ص 390

ولمّا عرفها ابن مالك بأنها "**في اللغة عبارة عن كلام تام**"[1]،عقب السيوطي على تعريفه بقوله " وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين، ولذا لا يتعرض لذكره في كتب النحويين بوجه"[2].

يقول علي أبو المكارم" قد شاع هذا الاستعمال للكلمة حتى ظن بعض الدارسين ـ قدامى ومحدثين ـ أن إطلاق الكلمة على "الكلام المفيد" هو المعنى اللغوي لها...،والحق أن هذا الاستعمال للفظ "الكلمة" ـ بالرغم مما يتسع من شيوع ـ ليس **سوى استخدام مجازي**"[3]؛ فهو من باب" **تسمية الشيء باسم جزئه**"[4] أي المجاز المرسل .

مفهوم الكلمة نحويا :

جاء في كتاب المفصل للزمخشري " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع، الاسم والفعل والحرف"[5].

ويضيف ابن مالك في التسهيل " الكلمة لفظ مستقل دالٌّ بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منوي معه كذلك، وهي اسم وفعل وحرف"[6].

يقول السيوطي" قد اختلفت عباراتهم في حدّ الكلمة اصطلاحا، وأحسن حدودها: قول مفرد مستقل، أو منويّ معه"[7]

---

[1] جمال الدين بن مالك الأندلسي، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ت عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط 1، 1990، جزء1، ص3

[2] جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 1998، جزء1، ص20

[3] علي أبو المكارم، **الجملة الفعلية**، دار مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص 17

[4] خالد الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح**، ت عبد الفتاح بحيري، دار الزهراء للإعلام العربي، ط1، 1992، ج 1 ص 133

[5] محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، ص 6

[6] جمال الدين بن مالك الأندلسي، **شرح التسهيل**، مرجع سابق، ص3

[7] جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، مرجع سابق،ص 20

ثانيا: الكلام :

لغة : جاء في معجم الصحاح للجوهري ما نصه: " الكلام : اسم جنس يقع على الكثير والقليل"[1] .

مفهوم الكلام نحويا: تعددت تعريفات النحويين للكلام بصيغ متنوعة، وتكاد تُجمع كلها على مدلول واحد نتعرف عليه من خلال نقل تعريفاتهم، والوقوف على تنوع تصوراتهم في حدّ المصطلح .

جاء في المفصل للزمخشري " **الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى** وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة "[2]، كما عرفه ابن مالك في التسهيل هو" **ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته** ."[3]

ومما يدل على تشعب آراء النحاة في حدّ الكلام قول المُرادي في التوضيح:" لم يشترط كثير من النحويين في الكلام **سوى التركيب الإسنادي**، فمتى حصل الإسناد كان كلاما ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد."[4]

ولكن الأشهر عند النحاة واللغويين خاصة شرّاح ألفية ابن مالك هو اشتراط الفائدة في الكلام، ولعلّ أبسط وأخصر تعريف للكلام ما جاء في المقدمة الجزولية:"**الكلام هو اللفظ**

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ت عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، لبنان، ط 1990م، مجلد 6، ص 2023

[2] محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، مرجع سابق، ص6

[3] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في كتاب شرح التسهيل**، ت حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق،ط1، 1997، ج 1 ص 23

[4] ابن أم قاسم المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح تسهيل ابن مالك**، ت عبد الرحمن علي، دار الفكر العربي، ط1 2001، ج1، ص 270

المركب المفيد بالوضع"[1].

علّق أبو حيان الأندلسي على هذا التعريف ـ بعد أن ساق مجموعة من الحدود للكلام ـ بقوله " **وهذا من أجود ما حدّوه به.** "[2]

ومنه نستنتج على تنوع التعريفات وتلون العبارات أن الكلام هو : **المنطوق الذي يحقق علاقة إسنادية تنتج فائدة يحسن السكون عنها لدى المتكلم** .

ومما ينبغي التنبيه عليه ـ وهو مظنة الخفاء عند البعض ـ أنّ المقصود من قول النحاة: **ما يحسن السكون عليه** في أحد الأقوال، فالغالب يفهم من العبارة أنها تقصد الفائدة المعنوية التي تحصل لدى المتلقي فترفع عنه اللبس والإبهام، في حين أن الماكودي يؤكد غير ذلك حين فسر تلك المقولة التقعيدية بصحة التركيب أو بما عبر به حرفيا **بالتركيبية** .

قال الماكودي في شرح ألفية ابن مالك باب الكلام وما يتألف منه:" وشمل قوله (المفيد) الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي **التركيبية**"[3]، وأضاف خالد الأزهري بأن تكون الفائدة غير معلومة بالضرورة لدى المخاطَب نحو: السماء فوقنا، كما سيتم بيانه عند مفهوم التركيب[4].

---

[1] عيسى بن عبد العزيز الجزولي، **المقدمة الجزولية في النحو**، ت شعبان عبد الوهاب، دار أم القرى، القاهرة، ط1، 1988، ص3

[2] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في كتاب شرح التسهيل**، مرجع سابق، ج 1، ص 38

[3] عبد الرحمن بن صالح الماكودي، **شرح الماكودي على ألفية ابن مالك،ت فاطمة الراجحي**، دار جامعة الكويت، الكويت، 1993، ج1، ص 79

[4] ينظر خالد الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح**، مرجع سابق، ج 1، ص 119

ثالثا الكَلِمُ :

لغة: في الكلِمِ ثلاث لغات في نظائره نحو كَبِد"[1]،"ويطلق في لغة العرب على الكلام قال تعالى:﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[2]، وقال تعالى : ﴿يُحَرِفُونَ الِكَلِمَ عَنِ مَوَاضِعَه﴾[5]،

وقال الشـاعر :

أخشى عذابَكَ إِنْ قَدَرْتَ ولم أُعذَر، فَيُؤثرُ بيننا الكَلِمُ"[3]

و"الكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة، مثل نَبِقَةٍ ونَبِقٍ "[4]، نقل السيوطي عن ناظر الجيش شارح تسهيل الفوائد لابن مالك ما نصه "اختلف النحاة في الكلم : فذهب جماعة منهم الجرجاني: إلى **أنه جمع للكلمة،** وذهب الفارسيّ وغيره من المحققين : **إلى أنه اسم جمع** لها، ثم اختلفوا على مذاهب :

- أحدهما: وعليه الأكثر، أنه لا يقع إلا على ما فوق عشرة، وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء .
- والثاني: أنه يقع على الكثير والقليل .
- والثالث. أنه لا يقع على أقل من ثلاث، وعليه ابن مالك"[5]. أما ما يتعلق بالإفادة فهو "يطلق على المفيد وغيره"[6].

---

[1] ابن أم قاسم المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح تسهيل ابن مالك**، مرجع سابق، ج1، ص 284

[2] سورة فاطر الآية (10) [5] سورة النساء (46)

[3] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في كتاب شرح التسهيل**، مرجع سابق، ج 1، ص 29

[4] إسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، مرجع سابق، مجلد 6، ص 2023

[5] جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، مرجع سابق، ص 48

[6] أبو البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي، **الكليات**، ت عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1998، ص 757

مفهوم الكلم نحويا :

الكَلِمُ هو" اسم جنس واحده كلمة، **وهي إما اسم، وإما فعل، وإما حرف**؛ لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها ـ بل في غيرها ـ فهي الحرف، والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر"[1]

"ولهذا قال سيبويه **(هذا باب علم ما الكلِمُ في العربية)** ولم يقل: ما الكلام، لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم والحرف والفعل، فجاء بما لا يكون إلا جمعا، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد"[2]

من خلال تعريف الكلم والكلام والكلمة نخلص إلى مايلي :

- ✓ عند المقارنة بين الاصطلاح اللغوي والاصطلاح النحوي للكلم لا نلمح هناك فروقا شاسعة بينهما، مما يفهم منه أن هناك تداخل في بعض الأحيان بين الاصطلاحات اللغوية والنحوية في المدلول المشترك، ونفس الأمر يقال في الكلمة، فينبغي التنبه لذلك.
- ✓ يمكن اجتماع الكلام والكلم في تركيب واحد نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ المُؤمِنُونَ﴾[3]؛ فهي كلام يحسن السكوت عنه، كما أنه كلم في مركب من ثلاثة كلمات وقد ينفرد أحدهما نحو: ﴿أفلَحَ المُؤمِنُونَ﴾؛ فهو كلام دون الكَلِم، ونحو إن أفلح المؤمنون فهي كلم؛ إذ لم تحقق لنا فائدة ولا يحسن السكوت عنها .
- ✓ فإن قيل من الفرق بين الكلام والكلم؛ قيل أن الكلام لا يطلق إلا على المفيد خاصة والكلم يطلق مدلوله على المفيد وغير المفيد على السواء .

---

[1] عبد الله بن عقيل، **شرح ابن عقيل**، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980، ج1، ص 15

[2] إسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، مرجع سابق، مجلد 6، ص 2023

[3] سورة المؤمنون الآية (01)

✓ الدليل على الاقتصار على التقسيم الثلاثي للكلمة هو استقراء كلام العرب، فلم يجد علماء اللغة عند جمع المدونة قسما رابعا يمكن إضافته .

رابعا: القول

لغة : جاء في لسان العرب في ماد (ق و ل)، القول :" الكلام على الترتيب [المحقق بدل الترتيب "التقريب" في المحكم]، وهو عند المحقق كل لفظ قال به اللسان، تامّا كان أو ناقصا"[1]

وفي قاموس المحيط القول: " الكلام، أو كل لفظ مذل به اللسان، تامًّا أو ناقصا جمع أقوال، جمع الجمع: أقاويل، والقول في الخير، والقال والقيل والقالة في الشر"[2]

مفهوم القول نحويا :

جاء في أوضح المسالك القول:" **عبارة عن اللفظ الدال على المعنى**؛ فهو أعم من الكلام، والكلم، والكلمة، عموما مطلقا[3] لا عموما من وجه"[4]، وللماكودي أن القول" يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة"[5].

قال ابن مالك في ألفيته[6] :

كَلامُنا لفْظٌ مُفيدٌ كـ(استَقِم) وَاسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ، الكَلِم

واحِدهُ كَلِمــَـة، **وَالقولُ عَم** وَكِلمَةٌ بهَا الكلامُ قدْ يُعمْ

---

[1] جمال الدين بن منظور، **لسان العرب**، ت عبد الله على الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ج 5، ص 3777

[2] مجد الدين الفيروز أباديّ، **القاموس المحيط**، ت مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، دار الرسالة، لبنان، ط 8، 2005 ص 1051

[3] **شرحه عبد الحميد محي الدين** في حاشية التحقيق : ضابط العموم أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء، وينفرد واحد منهما ـ على الأعم ـ بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر

[4] عبد الله بن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص 13

[5] عبد الرحمن بن صالح الماكودي، **شرح الماكودي على ألفية ابن مالك،ت فاطمة الراجحي**، مرجع سابق، ج1، ص 81

[6] محمد بن عبد الله بن مالك ، **ألفية ابن مالك**، ضبط عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة،الكويت، ط1، 2006، ص 1

وعرفه مجد الدين ابن الأثير بأنه:" لقب لما ينطق به، مفردا ومركبا، مفيدا وغير مفيد."[1]

خامسا : التركيب

لغة : قال ابن منظور في مادة (ركب) " ركّب الشيء **وضع بعضه على بعض** وقد تركّب وتراكب، ...وتقول في تركيب الفص في الخاتم، والنصل في السّهم: ركّبته فتركب فهو مركّب وركيب، والمركّب أيضا: الأصل والمَنبِت، تقول فلان كريم المركّب : أي كريم أصل منصبه في قومه "[2] .

وجاء في معجم الوسيط مادة (ركب) " **التركّيب : تأليف الشيء من مكوناته البسيطة**"[3]

مفهوم التركيب اصطلاحا :

عرفه النحاة القدامى في معرض كلامهم عن تأليف الكلِم، تحت باب ما إذا **إيتلف*** من هذه الكلمات كان كلاما مستقلا؛ قال أبو علي الفارسي" فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاما مفيدا كقولنا: عمرو أخوك، وبِشرٌ صاحبُك، ويأتلف الاسم مع الفعل، فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله، وسرّ بكرٌ "[4].

يستشف من قول أبي علي الفارسي؛ أن التركيب هو عبارة عن ضمٍّ أو ربطِ كلمة مع أخرى، سواء كان هذا الربط بين اسم واسم أو اسم مع فعل، وهو ما عبر عنه بمصطلح الائتلاف.

---

[1] أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، ت فتحي أحمد، نشر جامعة أم القرى، السعودية، ط1 1419هـ، ج1، ص 7

[2] جمال الدين بن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ج 5، ص 267

[3] شعبان عبد العاطي عطية وآخرون،**المعجم الوسيط**، دار مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004م، ص 368

***هكذا كتبت في النسخة المحققة على خمس نسخ**

[4] الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ت حسن شاذلي فرهور، بدون دار، ط 1، 1969م، ج1، ص 9

أما في اصطلاح المحدثين فالتركيب" **يدل على اجتماع كلمتين أو أكثر لعلاقة معنوية** وهو مذهب سيبويه، ولكل منهما معان، وحكم أصبح لهما بالتركيب حكم جديد، وهو مذهب خليل"[1]

وهناك مفهوم آخر للتركيب لصاحب قصة الإعراب، حيث يقول " التركيب هو الجمل لأن الكلمة المجردة من التركيب تبقى مبهمة لا معنى لها"[2]، ومقصوده هنا بالجمل ما يرادف الكلام الذي ينجم عنه فائدة يحسن السكوت عنها؛ وهذا الذي جعله يقابل التركيب بالكلمة المبهمة، وإلا فهناك آراء أخرى لا تلزم هذا الترادف، وإن أطلق اسم الجملة على ما لا يحقق فائدة، كجملة الصلة أو جملة الشرط وجملة الجواب فإن هذا يعد من قبيل المجاز كما سيتم بيانه في الحديث عن الجملة بالتفصيل .

ومما سبق فإن التركيب مهمته الكشف عن نظام الجملة ومدى تلازم وتلاؤم عناصرها عن طريق التعالقات التي تحدث بين عناصرها المنسجمة التي تنشأ الجملة، وسواء أكان هذا التعالق يصدر عنه جملة تامة أو ناقصة فهو تركيب .

والتركيب أنواع[3]، وأكثر ما يطرق بابه في دراسة الظاهرة النحوية المتعلقة باسم العلم حيث يتم الإشارة إلى أنواع اسم العلم المركب الذي يتنوع تركيبه إلى: 1. التركيب الإسنادي 2. التركيب المزجي 3 ـ التركيب الإضافي 4 . التركيب العددي .5 التركيب الوصفي .

تصنف أنواع التركيب السابقة الذكر ضمن التركيب غير المفيد ماعدا التركيب الوصفي الذي يحقق كلاما يحسن السكوت عليه لدى المتلقي بشرط أن يكون المعنى المفيد غير معلوم بالضرورة لدى المخاطَب كقول أحدهم : الثلج بارد، فعلى الرغم من تحقق

---

[1] عبد القادر سلامي،"**التركيب أهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين**"، مجلة آفاق علمية، العدد 13، المركز الجامعي تمنغست، الجزائر، أبريل 2019، ص 132

[2] إبراهيم قلاتي، **قصة الإعراب**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط 1، 2006م، ص 526

[3] **ينظر** علي أبو المكارم، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007، ص 70

العلاقة الإسنادية التي تجعله لفظا مفيدا وجملة؛ إلا أنه في الحقيقة لا يحدث إفادة لدى المخاطَب فهو من قبيل المعلوم بالضرورة، وهذا ما ذهب إليه خالد الأزهري في التصريح التوضيح حيث قال" والمركب غير المفيد؛ كالإضافي نحو: (غلام زيد)، والمزجّي نحو (بعلبكّ)، والإسنادي المسمى به كـ (برق نحره)، **والمعلوم للمخاطب** كـ (السماء فوقنا)، إذ كل لفظ وليس بمفيد."[1]، أما التركيب الإسنادي غير المسمّى به فهو تركيب مفيد .

ـ الفرق بين التركيب والتأليف

من المعلوم أن التدقيق في دلالة المصطلحات مهم جدا؛ إذ أنه يمنع من تداخل المفاهيم والفرق بينهما هو أن التركيب ضم كلمة إلى أخرى ينشأ منها أحد أنواع التركيب السابقة الذكر كالتركيبي المزجي أو الإضافي، **في حين التأليف**"يشترط فيه **وقوع الألفة بين الجزأين، فهو أخص منه،** إذ هو تركيب وزيادة"[2]،"وهي وقوع الألفة بين الجزأين."[3]

جاء في شرح ألفية ابن معطي لزَّوَاوِي :" التأليف : في اصطلاح أهل العربية **أخصّ من التركيب مطلقا؛ لأن التأليف من الألفة وهي الملاءمة."**[4]

سادسا : البنية

لغة : جاء في القاموس المحيط" البَنْيُ: **نقيض الهدم،** بناه يبنيه بنيا وبناء وبنيانا وبنية، **والبُنْيَة** بالضم والكسر: ما بنيته ج : البِنَى والبُنى"[5]، و"البِنية **جمع بنًى،** هي هيئة البناء وتركيبه"[6]

---

[1] خالد الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح،** مرجع سابق، ج 1، ص 119

[2] عبد الله بن أحمد الفاكهي، **كتاب شرح كتاب الحدود في النحو،** ت المتولي رمضان، دار التضامن، القاهرة، د ط 1988م، ص76

[3] نور الدين على بن محمد الاشموني، **شرح الاشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)،** ت محي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955م،ج1، ص 8

[4] علي موسى الشوملي، **شرح ألفية ابن معطي،** دار مكتبة الخريجي، الرياض، السعودية، ط1، 1985، ص 192

[5] مجد الدين الفيروز أباديّ، **القاموس المحيط،** مرجع سابق، ص 1264

[6] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة،** دار عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2007، ص 252

أما في اللغات الأوربية فهي " تشتق من الأصل اللاتيني **(Stuere)** الذي يعني البناء أو الطريقة التي يقام بها مبنى ما ...ولا يبعد هذا كثيرا عن أصل الكلمة في الاستخدام العربي القديم للدلالة على التشييد والبناء والتركيب."[1]ولذاك منه من يرى أن "مصطلح البنية يرادف مصطلح البناء"[2]

اصطلاحا: جاء في معجم مصطلحات النقد العربي القديم "بنية الكلام : صياغته ووضع ألفاظه ورصف عباراته."[3]

والبنية في اصطلاح الغربي هو"نسق من العلاقات الباطنة، له قوانينه الخاصة المحايثة، من حيث هو نسق يتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي، على نحو يفضي فيه أي تغيير في العلاقات إلى تغير النسق نفسه، وعلى نحو ينطوي معه المجموع الكلي للعلاقات على دلالة يغدو معها النسق دالا على المعنى"[4]، ومنه فالبنية:"هي كل تماسك بنظام من العلاقات اللغوية، سواء أكانت ألفاظا تؤلف جملة أو جملا، أم أصواتا تؤلف لفظا أم ألفاظا وأن عناصرها تخضع لمبدأ التغيير والتحويل بسبب ترتيب عناصرها"[5]

ومما يلفت الانتباه والتدبر في تعريف الكفوي في كلياته لمصطلح البنية من جانب فلسفي عند الحكماء، استعمال مصطلحي التركيب والعناصر، وهما كما لا يخفى من استعمالات المحدثين في الغرب عند تناول مصطلح البنية في دراسة نظام اللغة، وهو الهدف المنشود في اللسانيات العامة عند دي سو سير في مهد ولادتها .

---

[1] صلاح فضل، **نظرية البنائية في النقد الأدبي**، دار الشروق، مصر، ط 1، 1998، ص 120

[2] بلقاسم دفه، **بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية**، منشورات مخبر الأبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص6

[3] أحمد مطلوب، **معجم مصطلحات النقد العربي القديم**، دار مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 2001، ص 130

[4] إديث كريزويل، **عصر البنيوية**، ت جابر عصفور، دار سعادة الصباح، الكويت، ط 1، 1933، ص 413

[5] بلقاسم دفه، **بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية**، مرجع سابق، ص6

قال الكفوي:" **والبُنِيَةُ بالضم** : عبارة عند الحكماء عن الجسم **المركب من العناصر** الأربعة على وجه يحصل من تركيبها مزاج، وهو شرط للحياة."[1]

نستنتج من التعريف اللغوي والاصطلاح أن البنية تتكون من تظافر وتعالق عناصر داخل البناء، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر في تكوين هذا البناء، وهو ما يعبر عنه في الجملة خصوصا بالمسند والمسند إليه اللذان يمثلان أصل البناء في الجملة كما سيأتي بيانه وكل عنصر داخل البنية له معنى محدد يظهر في علاقته بالعنصر الآخر، إضافة إلى أن كل تغيير أو حذف في هذه العناصر تنجر عنها بنية نحوية مستقلة تؤدي معنى يختلف عن معنى البنية الأصيلة قبل التغيير، وهذا ما نلمحه في التقديم والتأخير والحذف والذكر والوصل والفصل.

علاقة البنية بتعدد المعنى :

لا شك أن التغير في تركيب عناصر بنية الجملة ينجر عنه تنوع في المعنى، وقد اعتنى أهل البلاغة بتتبع معاني الجملة في مختلف التغيرات التي تحصل على مستوى التركيب من ذلك التقديم والتأخير والحذف والذكر كما يأتي بيانه في الفصل الثاني.

"يقول علماء اللغة إن إدراج الكلمة في بنية مركبة متعددة المستويات يضفي عليها قيمة دلالية موحدة تجعلها صالحة لأداء وظائفها على هذه المستويات المختلفة، أي أن كل مظهر من مظاهر البنية يعطي للكلمة قيمته الدلالية حتى تصبح وحيدة المعنى"[2]

سابعا: الإسنـاد

لغة : جاء في معجم المقاييس لابن فارس في مادة (سند) " السين والنون والدال **أصل واحد يدل على انضمام الشيء على الشيء**، يقال سندت إلى الشيء أسنُد

[1] أبو البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي، **الكليات**، مرجع سابق، ص 240

[2] صلاح فضل، **نظرية البنائية في النقد الأدبي**، مرجع سابق، ص199

سُنُودًا واستندت غيري إسنادا"[1]

اصطلاحا : عرفه التهانوي بقوله "الإسناد عند أهل العربية يطلق على معنيين: أحدهما **نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى**، أي **ضمها إليها وتعلقها بها**، فالمنسوب يسمى مسندا، والمنسوب إليه مسندا إليه"[2]

وحدّه العبكري بقوله: "هو الحكم بشيء، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك "زهير مجتهد" والمحكوم به يسمى "**مسندا**"، والمحكوم عليه يسمى"**مسندا إليه**"، **فالمسند** : ما حكمت به على الشيء، **والمسند إليه:** ما حكمت عليه بشيء"[3]

وبعبارة أخرى هو" **إضافة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة**، والإفادة لا تكون إلا في الابتداء، أو الفعل والفاعل"[4]، قال الرّماني في شرحه لكتاب سيبويه" الذي يصح به فائدة من الكلام، **جملة من موضوع ومحمول**، والذي لا يصح به فائدة ماعدا ذلك"[5]

والموضوع والمحمول هما مصطلحان يستعمله أهل المنطق، وانتقلا بفعل التأثر إلى كتب النحو، ويقصد بالموضوع : المبتدأ، وبالمحمول: الخبر .

والإسناد عند ابن مالك:" **عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه**، أو طلب بمطلوب منه"[6]،وهذا التعليق يشترط فيه الإفادة حتى يتحقق الإسناد، وهذا ما أشار إليه الجرجاني في

---

[1] أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، ت عبد السلام هارون، دار الفكر، د ط، 1979،ج 3، ص 105

[2] محمد علي التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ت علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ج1 ص196

[3] أبى البقاء محب الدين العبكري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ت محمد عثمان، دار مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ط1، 2009، ص 10

[4] القاسم بن الحسين الخوارزمي، **التخمير في شرح المفصل في صنعة الإعراب**، ت عبد الرحمان بن سليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، ص 157

[5] على بن عيسى الرماني، **شرح كتاب سيبويه**، ت محمد إبراهيم، جامعة أم القرى، ط1، 1415هـ، ج1، ص 13

[6] جمال الدين بن مالك الأندلسي، **شرح التسهيل**، مرجع سابق، ص9

حدّه للإسناد حيث يقول : " الإسناد في عرف النحاة، عبارة عن **ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه**"[1]

وقد أولى المحدثون أهمية كبيرة للدور الذي يؤديه التعليق بين القرائن اللفظية والمعنوية في كشف المعنى النحوي وإيضاحه، والإسناد واحد من بين مجموعة القرائن المعنوية ويعتبر تمام حسان **علاقة الإسناد** : " **قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة** في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعا هي ظاهرة تظافر القرائن "[2]

ويبين في موضع آخر علاقة الإسناد بقوله: " هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه، تصبح بعد فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل"[3]

يسعى تمام حسان بهذا المفهوم أن يوضح دور أهمية الكشف عن التعالق بين الجزأين؛ المسند والمسند إليه في التوصل إلى الحكم الإعرابي .

وقد استعمل سيبويه مصطلح المسند والمسند إليه في مؤلفه "الكتاب" الذي وصف بقرآن النحو، إذ عقد بابا بقوله " هذا **باب المسند والمسند إليه،**[ثم شرحه بقوله] وهما **ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّا،** فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه [أي الخبر]، وهو قولك عبد الله أخوك"[4]

[1] على بن محمد الشريف الجرجاني، **التعريفات**، دار مكتبة لبنان، بيروت، د ط، 1985، ص 22

[2] تمام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، دار البيضاء المغرب، د ط، 1994، ص 193

[3] تمام حسّان، المرجع نفسه، ص 191

[4] سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتـاب**، ت عبد السلام هارون، دار مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1 ص 23

يستشف من كلام سيبويه :

أن العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة تكامل وتعاضد، إذ لا يمكن أن يستقل أحدهما لذاته في تعدية المعنى.

- ✓ يتركب الكلام الذي تحصل به الفائدة من المسند والمسند إليه.
- ✓ الكلام عند سيبويه يقابل مفهوم الجملة التي تؤدي معنى يحسن السكوت عنه .

ولا يفوتنا أن نذكر ما نبه عليه فاضل صالح السامرائي إلى أنه أحيانا يعكس استعمال المسند إليه والمسند في الجملة الاسمية، وقد ذكر ذلك صراحة في باب الابتداء وهو مخالف لما استقر عليه أهل النحو، يقول صالح السامرائي : " **وإن كان أحيانا يعكس التسمية فيسمي المبتدأ مسندا والمبني عليه مسندا إليه**"[1]، مشيرا إلى قوله:" فالابتداء لا يكون إلا بالمبنيّ عليه، فالمبتدأ الأول والمبنيّ ما بعده عليه، **فهو مسند ومسند إليه.**"[2]

يقول :" والإسناد يقتضي مسندا ومسندا إليه لكونه نسبة لهما"[3]، وفي المخططين (1) و (2) نوضح صور كل منهما .

[1] فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، دار الفكر، الأردن، ط 2، 2007، ص 13

[2] سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتـاب**، ج2 ص 126

[3] محمد بن عبد الباري الأهدل، **الكواكب الدرية على متممة الأجرومية**، دار الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط1، 1990م ج1، ص 28

مخطط (1) يوضح صور المسند

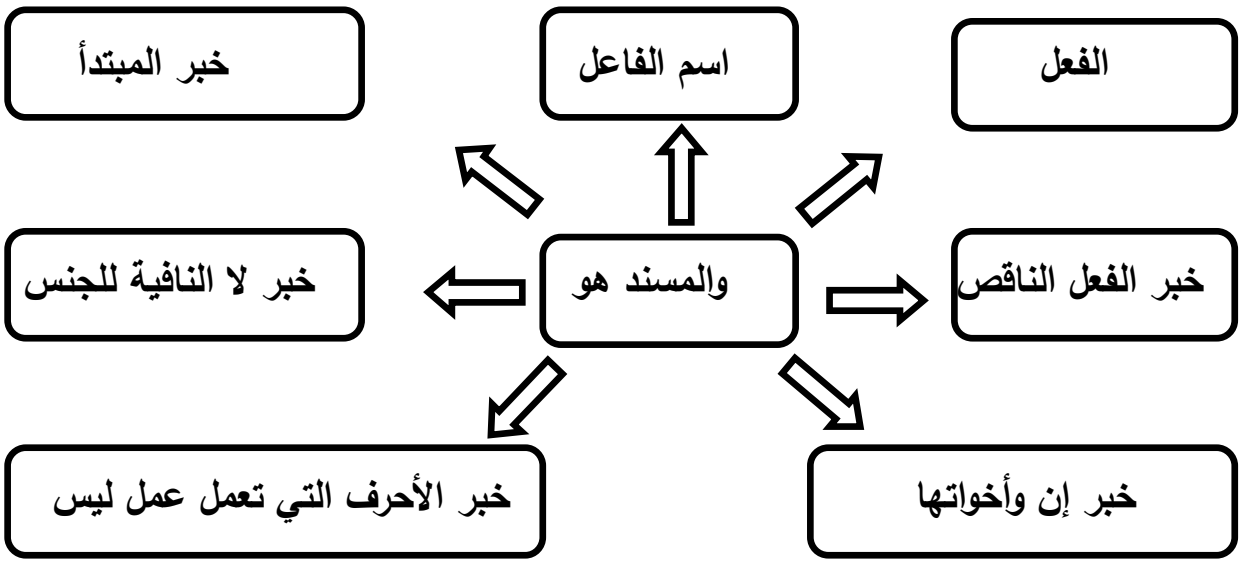

مخطط (2) يوضح صور المسند إليه

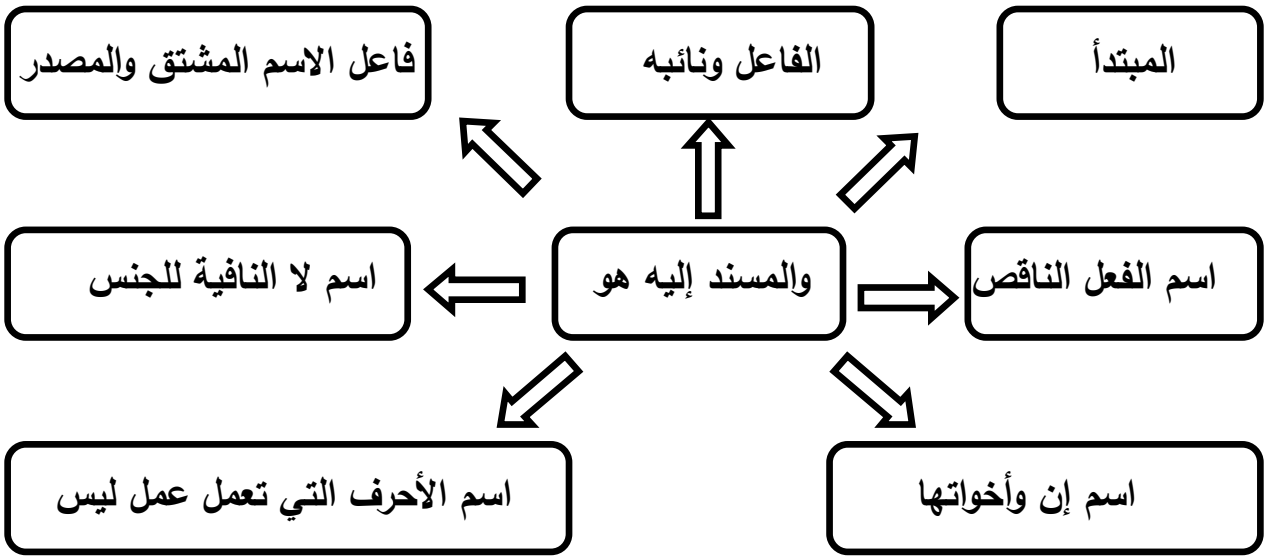

أنواع الإسناد :

اهتم الدارسون بتقسيم الإسناد إلى أنواع بحسب طبيعة بطرفي الإسناد، وتنوعت اصطلاحاتهم في تسمية أنواع الإسناد .

جاء في كشّاف التهانوي : " الإسناد **إما أصلي** ويسمّى **بالتام**، وإمّا **غير أصلي** ويسمّى **بغير التام** أيضا ... ومن الإسناد :

1. **الإسناد الأصلي** : هو إسناد الفعل أو ماهو فعل في صورة الاسم كالصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام .
2. **الإسناد غير الأصلي** : إسناد المصدر إلى فاعله، وإسناد اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف أيضا على ما قالوا"[1]

درس فاضل صالح السامرائي أنواع الإسناد، فصاغها على النحو الآتي [2]:

1. **الإسناد الأصلي** : وهو ما تألف منه الكلام، كإسناد الفعل إلى فاعله، وإسناد الخبر إلى المبتدأ .
2. **الإسناد غير أصلي** : إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة.
3. **الإسناد التام** : هو ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدرين أو مذكور أحدهما والآخر مقدر .
4. **الإسناد الناقص:** ما ذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر لا لفظا ولا تقديرا، نحو إعمال الوصف الرفع، لا لكونه مسندا بل لكونه وصفا .

[1] محمد علي التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، مرجع سابق، ج1، ص198

[2] أنظر فاضل صالح السامرائي بالتفصيل، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، دار الفكر، الأردن، ط 2، 2007، ص 24

5. **الإسناد اللفظي:** أن تنسب الحكم إلى اللفظ، نحو " لا إله إلا الله كنز من كنوز الجنة أي هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة .
6. **والإسناد المعنوي** : هو أن تنسب لكلمة ما لمعناها، نحو حضر أخوك، فتنسب الحضور لأخوك لا إلى اللفظ .

وهناك تقسيم آخر لمحمد حماسة عبد اللطيف حيث يقول: " ينبغي التفريق بين نوعين من الإسناد، أحدهما **يكون في الجملة**، والآخر مركب اسمي يكون يعد **عنصرا في الجملة**، ولا بأس أن نسمي **النوع الأول : الإسناد الجملي** وتحته أنواع، **والآخر : الإسناد الإفرادي**"[1]

ويعرّف **الإسناد الجملي** بأنه: " الرابطة المعنوية الكبرى بين طرفي الإسناد، ولو تجرد الكلام من الإسناد، لكان في حكم الأصوات التي ينعق بها غير معربة ...والإسناد بطبيعة الحال جزء غير منطوق في الجملة، ولكن تحكمه أمور أخرى متعددة تتلاحم معه بحيث تشكل

جميعا بناء متماسكا"[2]، ومن ثم يقسم **الإسناد الجملي** إلى ثلاثة أنواع [3]:

1. **الإسناد الفعلي** : وهو الذي يكون بين الفعل والفاعل **نحو** : نجح محمد
2. **الإسناد الخبري** : ويكون بين المبتدأ والخبر **نحو** : محمد ناجح
3. **الإسناد الوصفي** : ويكون بين الوصف ومرفوعه المكونين لجملة **نحو** : أناجح المحمدان **والإسناد الإفرادي** : هو المصدر وفاعله، والاسم المشتق وفاعله مثل : جاء محمد ضاحكا وجهه .

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة، مصر، 2003، ص 95

[2] المرجع نفسه، ص 97

[3] ينظر المرجع نفسه ص 96

مخطط (3) يوضح تقسيم آخر للإسناد

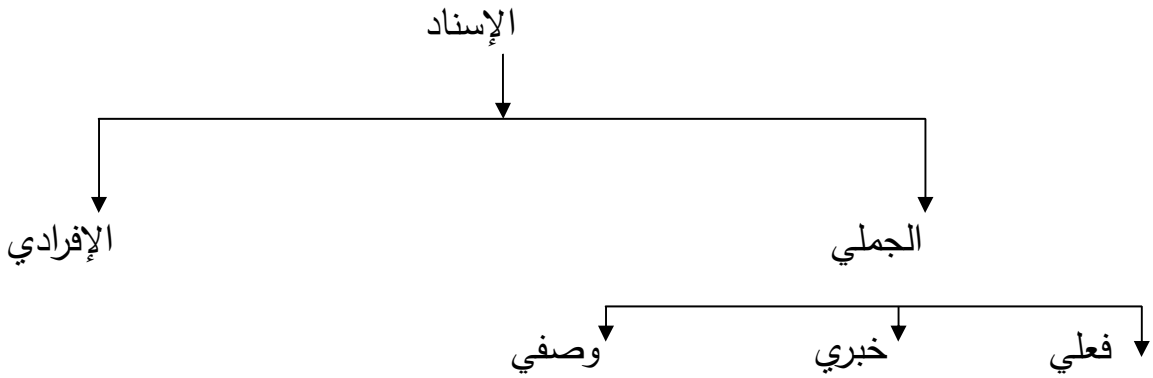

فائدة الإسناد أعم من الإخبار

ومادام الإسناد يقع عندما تكون هناك تعلق بين كلمتين إما بين المبتدأ والخبر أو الفعل وفاعله، فهل يكفي أن نعتبر مجرد الإخبار الذي تحصل معه الفائدة بحسن السكوت دليل على تحقق الإسناد؟

قال الزمخشري في المفصل :"والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى"[1]، قال ابن يعيش في شرحه للمفصل: " وإنما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن **الإسناد أعم من الخبر؛ لأن الإسناد يشمل لفظ الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكل خبر مسند وليس كل مسند خبر**، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى"[2]، والإسناد أعم كذلك؛ لكون"**الإخبار مخصوص** بما صح أن يقابل **بالتصديق والتكذيب**"[3]بخلاف ما عليه الإنشاء، مثال ذلك قولك في الأمر والنهي : اجتهد ولا تكسل، فقد وجد الإسناد في كلا الجملتين دون حصول الإخبار.

[1] محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، مرجع سابق، ص9

[2] أبو البقاء ابن يعيش الموصلي، **شرح المفصل للزمخشري**، ت إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1 2001، ج1، ص 72

[3] جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، ج 2، ص9

كيفية وقوع الإسناد :

لقد اهتم النحويون بقضايا الإسناد، ومن بينها، بيان الظروف والملابسات التي يتم فيها تحقق الإسناد، يقول أبو على أبو كارم:" وقد تناول النحويون في دراستهم لهذه الظروف موضوع : (**وحدة الناطق بعناصر الإسناد)**، وقد ذهب النحاة في هذا الموضوع مذهبين متعارضين."[1]

والمقصود بالمذهبين المتعارضين هو أن **المذهب الأول:** يشترط وحدة القائل في التركيب الإسنادي، فلا يفصل بين المسند والمسند إليه بين شخصين، بأنه أحدهما مثلا : العلم ويقول الآخر "نور"، فهذا ليس بإسناد.

والمذهب الثاني: لا يشترط وحدة القائل، فلا يضر تقاسم القول بين طرفين في تحقق الإسناد، عكس ما ذهب إليه المذهب الأول.

ثامنا : الدلالة

اهتم الفقهاء منذ القديم بدراسة الدلالة في ميدان أصول الفقه، وذلك لعلاقتها بالدرجة الأولى باستخراج الأحكام الشرعية التي تطلب الدقة المتناهية في الدراسة، ومن جهة أخرى بيان مراد الله تعالى في القرآن الكريم، وفيها مقابل ذاك وظف أهل اللغة والأدب بعض مصطلحات الأصوليين –المتعلقة بدراسة الجملة وأنواع تراكيبها– في الأدب والشعر، غايتهم هي النفوذ إلى عمق المعاني الظاهرة والباطنة في النص الأدبي، ولم يقتصر علم الدلالة على نصوص الوحي فقط، وفي العصر الحديث ظهر علم الدلالة أو علم المعنى كفرع من فروع علم اللغة له موضوع ونظريات يقوم عليها.

الدلالة لغة : جاء في معجم المقاييس لابن فارس عند مادة (د، ل) :"الدال واللام أصلان : **أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلّمها**، والآخر اضطراب في الشيء، فالأول **قولهم**

[1] على أبو كارم، **مقومات الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص45

: دَلَلْتُ فلانا على الطريق، والدليل : الأمارة في الشيء، **وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة**، والأصل الآخر قولهم تدلدل الشيء، **إذا اضطرب**"[1]، ومما سبق يتبين أصل اشتقاق كلمة الدلالة من الجذر (دلّ)، ومعناها اللغوي هو الإيضاح والبيان عن الشيء بواسطة الأمارات .

اصطلاحا:

حدّها الشريف الجرجاني في التعريفات:" **الدلالة** هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، **والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول**"[2]،ويبيّن التهانوي:"المراد بالشيئين، **ما يعم اللفظ وغيره فتتصور** أربع صور."[3]

1. **الصورة الأولى:** كون كل من الدال والمدلول لفظا كأسماء الأفعال .
2. **الصورة الثانية:** كون الدال لفظا والمدلول غير لفظ كزيد الدال على شخص الإنساني .
3. **الصورة الثالثة:** كون الدال غير لفظ والمدلول لفظا كالخطوط الدالة على الألفاظ
4. **الصورة الرابعة:** كون كل منهما غير لفظ كالعقود الدالة على الأعداد .[4]

والعلم الذي يتناول الدلالة بالدرس العلمي ويناقش مسائلها وتفريعاتها، هو ما يطلق عليه أهل الاختصاص بعلم الدلالة أو علم المعنى أو نظرية المعنى .

تعريف علم الدلالة: عرّفه أحمد مختار عمر بقوله: " **هو دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى** . "[5]

---

[1] أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، ت عبد السلام هارون، دار الفكر، د ط، 1979،ج 2، ص 260

[2] على بن محمد الشريف الجرجاني، **التعريفات**، مرجع سابق، ص 109

[3] محمد علي التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، مرجع سابق، ج1،ص 787

[4] ينظر، المرجع نفسه ، ج 1، ص 787

[5] أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 5، 1998، ص 11

ويوضّح محمد علي الخولي أنه :" عندما نتحدث في علم الدلالة عن المعنى، فإننا لا **نقصد معنى الكلمة فقط، بل معنى الجملة أيضا**، فإن استخدامنا للجمل في الاتصال، لا شك أشيع من استخدامنا لكلمات منفصلة ...إن علم الدلالة أو **علم المعنى يتناول معاني الكلمات ومعاني الجمل على حد سواء** "[1]

علاقة الجملة بالمعنى :

يقول أحمد مختار عمر:" ...وأما الجملة فيعتبرها بعض اللغويين من أهم وحدات المعنى، بل ويعتبرها بعضهم أهم من الكلمة نفسها، وعند هؤلاء لا يوجد معنى منفصل للكلمة وإنما معناها في الجملة التي ترد فيها."[2]

وهو بهذا يقرر أن الجمل هي التي تحمل المعنى الموجودة في الكلمة وتفصح عنه أكثر مما من معنى الكلمة في نفسها .

أقسام الدلالة عند القدماء :

الدلالات التي تناولتها الدراسات القديمة :

1) **دلالة اللفظ** : وهو الذي يتبارى فيه الأدباء، ويجولون في ميدانه .
2) **دلالة الإشارة** : وتكون الرأس والعين والكتف .
3) **دلالة الالتزام** : مثل دلالة الإنسان والفرس على كونها متحركة وشاغلة للجهة .
4) **دلالة التضمن** : وهي اعتبار اللفظ إلى جزئه من حيث هو كذلك نحو دلالة الفرس والإنسان على المعاني المتضمنة لهما كالحيوانية والإنسانية .
5) **دلالة الخط** : وتكون بالقلم لأنه أبقى أثرا .
6) **دلالة العقد** : هي الحساب دون اللفظ والخط .
7) **الدلالة العقلية** : كدلالة لفظ البيت على السقف أو السقف على الحائط .

---

[1] محمد علي الخولي، **علم الدلالة (علم المعنى)**، دار الفلاح، الأردن، 2001، ص14

[2] أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، مرجع سابق، ص 34

8) **دلالة المطابقة** : هي أن يعتبر اللفظ بالنسبة إلى تمام مسماه نحو دلالة الإنسان على الحقائق المخصوصة.

9) **دلالة النُّصبة:** وهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السماوات والأرض، وفي كل صامت وناطق، وجامد ونائم .

10) **الدلالة الوضعية** : وهي دلالة المطابقة.[1]

أنواع الدلالة عند المحدثين :

اختلفت تقسيماتهم باختلاف المفاهيم والتصورات فتارة تحت مسمى أقسام الدلالة مثل ما مرّ في تقسيم القدامى، وتارة أخرى تحت مسمى أنواع الدلالة عند المحدثين .

1 ـ تقسيم أنواع الدلالة عند إبراهيم أنيس إلى :

1 / **الدلالة الصوتية** 2 / **الدلالة الصرفية**

3 / **الدلالة النحوية** 4 / **الدلالة النحوية أو المعجمية** [2]

2 ـ تقسيم أنواع المعنى عند أحمد عمر مختار إلى :

1 / **المعنى الأساسي:** وهو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة، وهي التفاهم ونقل الأفكار .

2 / **المعنى الثانوي:** وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه إلى جانب معناه التصوري الخالص .

3 / **المعنى الأسلوبي:** وهو المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية لمستعملها والمنطقة الجغرافية المنتمي إليها .

---

[1] ينظر، أحمد مطلوب، **معجم مصطلحات النقد العربي القديم**، مرجع سابق، ط 1، 2001، ص 227

[2] إبراهيم أنيس، **دلالة الألفاظ**، دار مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1976، ص 48

4 / **المعنى النفسي:** وهو يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد، فهو معنى ذاتي

5 / **المعنى الإيحائي:** وهو الذي يتعلق بكلمات ذات مقدرة خاصة على الإيحاء نظرا لشفافيتها[1]

ويتكلم الدارسون عن صعوبة النفاذ إلى المعنى المراد بدقة، وذلك " لأن المعنى الذي تدونه المعاجم ليس هو كل شيء في إدراك معنى الكلام، فهناك عناصر أخرى تتدخل وتجعل المعنى غير واضح وبعيد المنال، منها تركيب الكلام وما يحيط به من ظروف وملابسات، وما بين المتكلم والمتلقي من علاقة الغموض واختلاف البيئات."[2]

تاسعا : البـلاغة

لغة : جاء في اللسان في مادة (بلغ):" بلَغَ الشيءُ يبلغُ بلوغا وبلاغاً : **وصل وانتهى** والبلاغة : **الفصاحة،** ورجل بَليغٌ وبَلْغٌ وبِلْغٌ : حسن الكلام فصيحُهُ يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه."[3]

اصطلاحا : عرّفها السكّاكي في مفتاح العلوم:" البلاغة : هي بلوغ في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوْفِيَةِ خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها **ولها طرفان،** أعلى وأسفل."[4]

قال القزويني في شرحه لطرفي البلاغة:" **وللبلاغة طرفان : أعلى،** وإليه تنتهي **وهو حدّ الإعجاز وما يقرب منه، وأسفل،** منه تبتدئ، **وهو ما إذا غُيّر الكلام عنه إلى ما**

---

[1] ينظر، أحمد مختار عمر، **علم الدلالة،** مرجع سابق، ص 36

[2] عليان بن محمد الحازمي " **علم الدلالة عند العرب**" مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15 العدد 27، جمادى الثاني، 1424هـ، ص 708

[3] جمال الدين بن منظور، **لسان العرب،** مرجع سابق، ج1، ص 345

[4] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، **مفتاح العلوم،** ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 2000، ص 526

هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات، وإن كان صحيح الإعراب، وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة."[1]

وحدّها القزويني في إيضاحه بقوله :" بلاغة الكلام هي : **مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته**"[2]، **والحال:** "هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، **ومقتضى الحال:** هو تلك الخصوصية، **ومطابقة الكلام له :** بمعنى اشتماله عليه."[3]

ويرى القزويني أن مقتضى الحال هو نفسه النّظم الذي أسسه الجرجاني في كتبه الإعجاز في القرآن، يقول القزويني:" وهذا ـ أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ـ **هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنَّظْمِ** حيث يقول: النّظم تأخِّي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام"[4]

ومن أشهر التعريفات وأبسطها مفهوما ما أورده حبنّكة الميداني في مصنفه البلاغة العربية: "**البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى حال** من يخاطب به مع فصاحة مفرداته وجمله، ويشترط في الكلام البليغ شرطان:

1) الشرط الأول: أن يكون فصيح المفردات والجمل.
2) الشرط الثاني: أن يكون مطابقا لمقتضى حال من يخاطب به."[5]

---

[1] جلال الدين الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، ص 13

[2] المرجع نفسه، ص 11

[3] عبد المتعال الصّعيدي، **بغية الإيضاح في لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، دار مكتبة الآداب، د ط، 1999م،ج1 ص20

[4] جلال الدين الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، مرجع سابق، ص 16

[5] عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، دار القلم والشامية، دمشق . لبنان، ط1 1996م، ج1، ص 129

قال الناظم في جوهر المكنون :

وجَعلُوا بلاغةَ الكلامِ طِباقُه لمُقتَضى المَقامِ[1]

[1] عبد الرحمن بن محمد الصغير الأخضري، **الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون**، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط 1 2013م .

الفصل الأول : مَبْنَى الجُمْلَةُ العَرَبِيَّة

المبحث الأول : مفهـوم الجملــة العربيــة

المبحث الثاني :البنية الأساسية للجملة العربية

المبحث الثالث : تأليـف الجملــة العربيــة

المبحث الرابع : أقسام الجملــة العربيــة

الفصل الأول : مَبْنَى الجُمْلَةُ العَرَبِيَّة

المبحث الأول : مفهوم الجملة العربية

تمهيد : تعتبر دراسة الجملة العربية من المواضيع الهامة التي اعتنى بها الدارسون قديما وحديثا، وذلك لعَوْدِ هذه الدراسات بالنتائج المبهرة التي أضافت للمكتبة العربية عموما واللغوية خصوصا فوائد لا غنى عن الزهد فيها، وقد ذكر العديد من الدارسين أن أوّل من استعمل اصطلاح الجملة أو الجمل هو محمد بن يزيد المبرّد، قال علي أبو كارم:" ولا نكاد نجد من يستخدم مصطلح الجملة أو الجمل في القضايا النحوية قبل محمد بن يزيد المبرّد المتوفى سنة 295هـ."[1]

وجاء في المقتضب قول المبرّد في باب الفاعل:" وإنما كان الفاعل رفعا **لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عنها**، وتجب بها الفائدة للمخاطب."[2]

وأما بالنسبة لسيبويه فبالرغم من كونه أحد أبرز أعمدة النحو العربي، فإنه لم يذكر مصطلح الجملة صريحا بمعناه الاصطلاحي، يقول محمد حماسة عبد اللطيف:" فسيبويه نفسه لم يستخدم مصطلح الجملة على الوجه الذي تناوله به من جاء بعده، ولم أعثر على كلمة الجملة إلا مرة واحدة جاءت فيها بصيغة الجمع، ولم ترد فيها بوصفها مصطلحا نحويا بل وردت بمعناها اللغوي."[3]

يقول سيبويه في كتابه:" وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، **لأن هذا موضع جُمَلٍ**."[4]، ويوجد كتاب لأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي كتاب اسمه الجمل في

---

[1] على أبو كارم، **مقومات الجملة العربية**، مرجع سابق، ص 20

[2] أبي العبّاس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، ت محمد عبد الخالق عظيمة ، المجلس الأعلى للمنشورات الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994م، ج1، ص 146

[3] محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة، د ط، 2003م، ص 21

[4] سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**،مرجع سابق، ج1 ص 32

النحو[1]؛ وقد يتوهم السامع به أنه خاص بدراسة الجملة، ولكنه في الحقيقة لا يتناول دراسة الجملة بل أطلقه على مجموعة المسائل النحوية التي جمعها، ومثله كتاب الجمل للزّجاج فالعنوان له صلة بالمعنى اللغوي للكلمة.

ومهما يكن فقد "ظلت العناية بالجملة محدودة طيلة قرون، ويمكن أن نعتبر أن ابن هشام هو أول من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية، وقد عقد بابا في كل من كتابيه، مغني اللبيب، وشرح مقدمة الإعراب."[2]

تعريف الجملة :

لغة : جاء في لسان العرب:" الجملة : واحدة الجمل، **والجملة : جماعة الشيء** وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة."[3]

ـ وجاء في معجم شمس العلوم للحميري (ت 573هـ):" الجملة : **جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره.**"[4]

ـ والجملة في معجم الصحاح:" واحدة الجمل، وقد أجملت الحساب، إذا رددته إلى الجملة."[5]

ـ والجملة في المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية :" الجملة: جماعة كل شيء، ويقال أخذ الشيء جملة وباعه جملة: **مستجمعا لا متفرقا.**"[6]

---

[1] **طبع هذا الكتاب بتحقيق فخر الدين قباوة، لمؤسسة دار الرسالة سنة 1975م**

[2] عبد القادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص33

[3] جمال الدين بن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ج1، ص 675

[4] نشوان بن سعيد الحميري، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، ت حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر، دمشق، سوريا ط1، 1999م، ج2، ص 1057

[5] إسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، مرجع سابق، ج4، ص 1662

[6] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، الناشر وزارة التربية والتعليم ، مصر، د ط، 1994م، ص 117

ومنه يتبين من مجموع عدة معاجم لغوية أن حدّ الجملة اللغوي هو جماعة كل شيء ولا يكاد يوجد فرق ظاهر بينهم .

اصطلاحا : تعددت الآراء وتباينت الاصطلاحات في إيجاد تعريف جامع مانع للجملة سواء من المتقدمين أو المتأخرين، ومردّ هذا التباين من وجهة أولى، يرجع إلى الأساس الذي انطلق منه الدارس في ضبط حدّه، ومن وجهة ثانية، التداخل في التعريفات مما انجر عنه اختلاف في الاصطلاحات على نحو ما سنعرضه في الكلام عن الجملة والكلام معا.

أما فيما يخص الوجهة الأولى، فمنهم من انطلق في تعريف الجملة من **الشكل الذي يظهر في صورة المسند والمسند إليه،** ومنهم من كان انطلاقه **من المضمون الذي يكمن في الإفادة،** والبعض الآخر اعتمد **كلا من الشكل والمضمون،** وفي هذا المبحث سنعرض أهم الآراء والمفاهيم التي تناولت دراسة الجملة، ويمكن تقسيمها إلى اتجاهات حتى يسهل التوصل إلى تعريف شامل جامع يحتوي مفهوم الجملة ويؤسس خصائصها.[1]

الاتجاه الأول: وهو الذي اعتمد على الشكل، ويؤسس مفهوم الجملة ابتداء على اعتبار شرط الإسناد(علاقة المسند بالمسند إليه)، ويقطع النظر عن وجوب حصول الفائدة مع الإسناد، فمتى تحقق الإسناد بين الكلمتين أهمل الفائدة وجودا وعدما، وحكم على الجملة بأساس توفر شرط الإسناد فقط .

ومن النحاة الذين اعتمدوا على الإسناد في تحديد مفهوم الجملة :

[1] ينظر، على أبو كارم، **مقومات الجملة العربية**، مرجع سابق، ص 22

أولا من القدماء :

1/ محمد حسن الرّضي الإستراباذي(ت686هـ)عند قوله :"الجملة **ما تضمن الإسناد الأصلي،** سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ."[1]

نلاحظ أن الرّضي استعمل في تعريفه للجملة الإسناد الأصلي، ليخرج بذلك الإسناد غير الأصلي[2]، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر، فهو يعتبر العلاقة الإسنادية التي تحصل بين المسند غير الأصلي ومسنده لا تكون جملة، سواء أكانت مقصودة لذاتها مستغنية عن غيرها كالمبتدأ والخبر مثلا، أو غير ذلك كجملة الصلة أو جملة الشرط .

2/ على بن محمد الشريف الجرجاني(ت816هـ) في تعريفاته:" الجملة: عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، **سواء أفاد** كقولك زيد قائم **أو لم يفد** كقولك إن يكرمني، فإنه جملة لم يفد إلا بعد مجيء جوابه."[3]

3/عبد الله بن أحمد الفاكهي(ت972هـ) في شرح حدود النحو عند شرح تعريف الجملة إذ يقول:" فحدّها القول المركب الإسنادي، أفاد أو لم يفد."[4]

ثانيا من المحدثين :

1/ عبد الحميد السيّد في كتابه دراسات في اللسانيات العربية عند قوله :" ولا شك أن إقامة **حدّ الجملة على الإسناد** الأصلي مفيد في تحليلها ودراسة العلاقات بين عناصرها لأنه يقيمها على أساس نحوي ثابت"[5]، وهو مذهب الرّضي كما سبق بيانه، ويبيّن صراحة

---

[1] محمد بن حسن الإستراباذي الرّضي، **شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب**، ت حسن إبراهيم الحفظي، دار هجر، ج1، ص 17

[2] **أنظر أنواع الإسناد في المدخل المفاهيمي ص 15**

[3] على بن محمد الشريف الجرجاني، **التعريفات**، مرجع سابق، ص 82

[4] عبد الله بن أحمد الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ت المتولي رمضان، دار التضامن للطباعة، القاهرة، مصر، 1988م ص 64

[5] عبد الحميد مصطفى السيّد، **دراسات في اللسانيات العربية**، دار الحامد، عمان، ط 1، 2004م، ص 18

اعتماد الإسناد في تصنيف الجملة بقوله :" لقد صنّفت الجملة في العربية، بناء على فكرة الإسناد."[1]

2/ مصطفى الغلاييني في جامعه، وهو ممن سوى ورادف بين المركب الإسنادي والجملة، في معرض حديثه عن أنواع المركبات في أوّل الكتاب، وأعاد ذلك عند حديثه عن الجمل في آخر الكتاب حيث قال:" الجملة قول مؤلف من مسند ومسند إليه، **فهي والمركب الإسنادي شيء واحد** مثل: جاء الحق، ولا يشترط فيما نسميه جملة، أو مركبا إسناديا أن يفيد معنى تامّا مكتفيا بنفسه."[2]

3/ إبراهيم السّامرائي عند قوله:" **الجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية،** والإسناد اللغوي علاقة وارتباط من طرفين، موضوع ومحمول أو مسند ومسند إليه."[3]

4/ جرجي شاهين عطية في سلم اللّسان :" الجملة ما **تألف من مسند ومسند إليه،** نحو : (ظهر الحق؛ والباطل مخذول)...**ولا يشترط في الجملة أن تفيد** معنى تاما مكتفيا بنفسه، كما يشترط في الكلام، فهي قد تكون تامة الفائدة كما في الأمثلة المارة، وعند ذلك يجوز أن تسمّى جملة وإن تسمّى كلاما، وقد تكون غير تامة الفائدة نحو:(إن تدرس) فتسمى جملة ولا يجوز أن تسمى كلاما."[4]

5/ السّيد أحمد الهاشمي في القواعد الأساسية :" الجملة **مركب إسنادي أفاد فائدة وإن لم تكن مقصودة** كفعل الشرط، نحو :(إن قام)، وجملة الشرط نحو: (إن قام أبوه)."[5]

---

[1] عبد الحميد مصطفى السيّد، **دراسات في اللسانيات العربية**، مرجع سابق، ص 19

[2] مصطفى الغلاييني، **جامع الدّورس العربيّة**، منشورات المكتبة العربية، بيروت، لبنان، ط28، 1924م، ج3، ص 284

[3] إبراهيم السّامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د ط، 1966م، ص 201

[4] جرجي شاهين عطية، **سلم اللسان في النحو والصرف والبيان**، دار الريحاني، بيروت، لبنان، ط 4، د س، ص 394

[5] السّيد أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسية في اللغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، ص 11

ما نستنتجه من هذا الاتجاه :

أولا: الإسناد عامل مهم ومؤثر في تكوين الجملة؛ ذلك أنه إذا غُيِّب الإسناد نكون أمام كلمات متنافرة مفردة لا تربط بينهما علاقة إسنادية، فضلا عن حصول الإفادة .

ثانيا: فرق بعضهم بين الإسناد الأصلي وغير الأصلي الذي تتضمنه الجملة فاعتبر الأول شرطا، وألغي الثاني الذي يعد فرعا عن أصل .

ثالثا: أن الجملة بهذا المفهوم الذي اعتمد على شرط تحقق الإسناد دون تأثير قصد الإفادة أو غيابها يتقاطع مع مفهوم القول ـ وهو أحد الأقوال التي ذكرناها في المدخل المفاهيمي ـ[1] على أنه لقب لما ينطق به، مفردا **ومركبا، مفيدا وغير مفيد.**

رابعا: يعدّ هذا الاتجاه، قد وسّع مفهوم الجملة ليسع المفيد منها وغير المفيد، وذلك بعدم اشتراطه الإفادة في حدّها.

الاتجاه الثاني: وهو الذي اعتمد على المضمون؛ ويقصد بالمضمون الإفادة التي يحسن السكوت عليها، ونستشفها في الجملة المستغنية بذاتها المستقلة عن غيرها في تمام المعنى، فحصول الفائدة شرط في وجود الجملة، وهي الأساس في تكوينها، ولا يتحتم وجود المسند والمسند إليه، وهذا الاتجاه يمثله جمهرة من النحاة الذين طابقوا ورادفوا بين مفهوم الكلام والجملة وأَوْلَوْ العناية بالفائدة، وآخرون لم يطابقوا بين المفهومين، بيْد أنهم ركزوا على مضمون الجملة.

أولا من القدامى :

1/ محمد بن يزيد المبرّد(ت 285هـ) في قوله في باب الفاعل :" وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل **جملة يحسن السكوت عنها**، وتجب **بها الفائدة** للمخاطب."[2]

---

[1] **أنظر تعريف القول في المدخل المفاهيمي ص 7**

[2] أبي العبّاس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، مرجع سابق ج1، ص 146

يظهر من كلام المبرّد أنه أطلق اسم الجملة على ما يحسن السكوت عنها مع حصول الإفادة التي تستهدف المتلقي، ومثل لها قَبلا بالفعل والفاعل، ولعل الاقتصار على أحدهما يفي بالقصد إذ أن الإفادة تستلزم حسن السكوت من جهة، سواء تعلق الأمر بالمتكلم أو المخاطب أو بهما معا .

2/ علي بن عيسى الرمّاني(ت384هـ) في حدوده، حيث قال:" **الذي تصح به فائدة الكلام هو الجملة،** نحو زيد قائم ويذهب عمرو، لأنه الذي يدل على القطع بأحد الجائزين، **وماعدا الجملة لا تصح به الفائدة،** لأنه لا يدل بالقطع بأحد الجائزين."[1]

من خلال نص الرمّاني نستنتج أن الكلام لا يكون ذا فائدة إلا إذا كان جملة، ومنه فالإفادة قرينة دالة على الجملة ومعيار للكلام .

3/ عثمان ابن جني (ت392هـ) في تعريفه للكلام باعتباره مطابقا للجملة في قوله:" أما الكلام فكل لفظ **مستقل بنفسه، مفيد لمعناه،** وهو الذي **يسميه النحويون الجُمَل.**"[2]، كما أنه يربط القول المفيد التام بالجملة في قوله :" وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللّسان، تامّا كان أو ناقصا، **فالتّام هو المفيد؛ أعني الجملة وما كان في معناها.**"[3]، ويقرر ذلك صراحة عند قوله:" فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها."[4]

[1] على بن عيسى الرمّاني، **الحدود في النحو**، ت بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، المجلد 23، العدد 1، 1995، ص 39

[2] أبي الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، ت محمد على النّجار،دار الكتب المصرية، ط2، 19952م، ج1، ص 17

[3] المرجع نفسه ص 17

[4] المرجع نفسه ص 32

4/ أبـــي البقـــاء العكبـــري (ت 616هـ) فـــي كتابـــه التّبيـــين عـــن كـــلام النحويين:"الكلام عبارة **عن الجملة المفيدة فائدة تامة**"[1]، وينسب هذا التعريف في كتاب مسائل نحوية في النحو إلى الجمهور، حيث قال:" **وهذا قول الجمهور**، وذهب شرذمة من النحويين إلى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقا حقيقيا."[2]

5/ ابن القيم (ت751هـ) في كتابه الفوائد عند حديثه عن خبر المبتدأ، حيث قال:" **الجملة كلام قائم تامّ بنفسه.**"[3]وهو نفسه الذي بيّن معنى الإفادة في الكلام دون ذكر التركيب في شرحه على ألفية بن مالك إذ قال:" الإفادة: الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه، وبذلك استغنى عن ذكر التركيب، لأن ذلك يكون في المركبات دون ذكر المفردات."[4]

6/ **يوسف بن محمد السُّمرمزي (ت776هـ)** في اللؤلؤة :" الكلام :هو **عبارة عما يحسن السكوت عليه، ويتم الفائدة بذكره،** ولا يأتلف من اقل من كلمتين، إما من اسمين **ويسمى جملة اسمية** أو من فعل واسم **ويسمى جملة فعلية** ."[5]

ثانيا من المحدثين:

1/ إبراهيم أنيس عند حديثه عن العبارات التي يسوقها اللغويون، فبالرغم **أنها لا** تحتوي على المسند أو مسندا إليه، نحو (سبحان الله) ونحو (زيد) لمن سأل من (القائل؟) **إلاّ أنهم** يرون أنها تؤدي معنى ومفهوما، وتُعدّ جملا، يقول إبراهيم أنيس :" ويعد (اللغويون) مثل هذه العبارات **جملا مستوفاة شرط المعنى المستقل بالفهم، وتفيد فائدة** يحسن السكوت

---

[1] أبي البقاء العكبري، **التّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ت عبد الرحمان سليمان، العثيمين، النشر جامعة أم القرى مكة، 1976، ص2

[2] أبي البقاء العكبري، **مسائل خلافية في النحو**، ت محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، حلب، سوريا، ط1، 1996م ص 35

[3] محمد بن أبي بكر ابن قيّم الجوزية، **بدائع الفوائد**، على بن محمد عمران، دار عالم الفوائد، د ط، ج1، ص 889

[4] محمد بن أبي بكر ابن قيّم الجوزية، **إرشاد السالك إلى حلّ ألفية بن مالك**، ت محمد بن عوض السّهيلي، دار أضواء السلف، ج1، ص 77

[5] يوسف بن محمد السُّمرمزي ، **اللؤلؤة في علم العربية**، ت أمين عبد سالم، مطبعة الأمانة، ط1، 1992م، ص 27

عليها **ومع ذلك لا نكاد نتبين فيها مسندا أو مسندا إليه.**"[1]، أي أن رأس الأمر ومداره عند إبراهيم أنيس ينبني على حصول الفائدة.

كما أنه يربط الجملة بالإفادة بغض النظر عن التركيب عند قوله :" **إن الجملة** في أقصر تصورها:هي أقل قدر من الكلام **يفيد السامع** معنى مستقلا بنفسه ، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر."[2]

2/ محمد عيد في معرض كلامه عن الجملة ذات طرف واحد، وفيه ردّ القول بحتمية توفر ركني الجملة واللجوء إلى التقدير، مستشهدا بالدراسات اللغوية التي لا تعترف بهذه الحتمية التي عبّر عنها بمصطلح "اللابدية"، وانطلاقا من هذا الاعتراض يرى أن :" **الجملة** حقيقة هي التي **تؤدي الفائدة كاملة،** أما تكوينها الشكلي **فلا يشترط فيه أن يوجد النطق مسندا ومسندا إليه،** بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودهما، وقد تتحقق بكلمة واحدة إذا أدت المعنى المفيد ."[3]

3/ سليمان فياض حيث اتبع منهج ابن جني والعكبري في حدّه للكلام بقوله:" **هو الجملة المفيدة معنى تاما مكتفيا بنفسه،** نحو رأس الحكمة مخافة الله."[4]

ما يستنتجه من هذا الاتجاه:

أولا: الجملة هي التي تؤدي معنى يحسن السكوت عنه يتحقق مع تمام الفائدة، أو هي اللفظ المستقل بنفسه المفيد بمعناه .

ثانيا: أنصار هذا الاتجاه أغلبهم يرى الترادف بين مفهوم الجملة والكلام .

ثالثا: التركيز على مضمون الجملة (الإفادة) دون مراعاة الشكل الإسناد .

---

[1] إبراهيم أنيس، **أسرار اللغة العربية**، دار مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، مصر، ط6، 1978م، ص 276

[2] إبراهيم أنيس، **أسرار اللغة العربية**، مرجع سابق، ص 276

[3] محمد عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء**، دار عالم الكتب،القاهرة، مصر، د ط، 1979م، ص 186

[4] سليمان فيّاض، **النّحو العصري**، دار مركز الأهرامات، القاهرة، مصر،ط 1، 1995، ص 79

رابعا: تحصل الفائدة دون ظهور للمسند والمسند إليه، فقد يظهر أحدهما أو يرتفعا معا .

الاتجاه الثالث : وهو الذي اعتمد على المضمون والشكل معا في تعريف الجملة، حيث جعل من اتحاد صفتي الإسناد والإفادة معا شرطا في تَكَوُّن الجملة، فلا يغني غياب أحدهما عن الآخر في الحكم، وميزة أصحاب هذا الاتجاه اعتقادهم بالترادف بين الجملة والكلام في الاصطلاح إما تصريحا أو استلزاما .

أولا من القدامى :

1/ عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في المقتصد عند شرح ما يتألف منه الكلام حيث قال:" **وإنما سمّي كلاما ما كان جملة مفيدة،** نحو زيد منطلق، وخرج عمرو."[1] وجاء في كتاب الجمل:" اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، **فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيد سمّي كلاما وجملة.**"[2]، فكلام الجرجاني واضح في تبنيه مسألة الترادف بين الكلام والجملة، بالإضافة إلى شرط الإفادة، وهذا ما دفع بعض الباحثين أن يصنفوه ضمن الاتجاه الثاني الذي ركز على المضمون، ولكن ما يلفت الانتباه قول على أبو كارم حين دقق النظر في كلام الجرجاني، **يقول على أبو كارم:**" وإذا كان عبد القاهر لم يستخدم هنا مصطلح الإسناد، ومن ثم لم يحدد طبيعة الصلة بين الكلمات المؤلفة في هذا الموضع، **فقد حررها بوضوح قاطع في كتابه "دلائل الإعجاز"**...فهو يقطع بأن الكلام – وأيضا الجملة – لابد أن يحتوي على طرفي الإسناد."[3]

يقول الجرجاني في دلائل الإعجاز بعد فراغه من حديثه عن أضرب تعلق الحرف بالاسم والفعل :" **ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند**

[1] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ت كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، 1972، ج1، ص 68

[2] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **الجمل**، ت على حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، سويا، 1972، ص40

[3] على أبو كارم، **مقومات الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص25

ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة."[1]، وبهذا يكون مذهب الجرجاني أولى بالتصنيف في الاتجاه الثالث القائم على الجمع بين الإسناد والإفادة .

2/أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ)عند قوله:"الكلام هو **المركب من كلمتين أسندت إحداهما** إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم، **ويسمّى الجملة**"[2]، فقد أشار الزمخشري إلى الإفادة التي يقتضيها التركيب كما سيأتي بيانه في شرح ابن يعيش، والإشارة الثانية هي الإسناد، ليكون بذلك مفهوم الجملة قائم على ركني الإفادة والإسناد.

3/أبي البقاء ابن يعيش(ت643هـ) في شرح المفصل عند قوله الزمخشري "الكلام هو **المركب من كلمتين أسندت إحداهما** إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو فعل واسم، **ويسمّى الجملة**"[3]، قال ابن يعيش – وهو يرى ترادف مفهوم الكلام والجملة – " اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن **كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمى جملة** نحو: زيد أخوك وقام بكر، وهذا معنى قول صاحب الكتاب (المرّكب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى)، فالمراد بالمركب **اللفظ المركب**"[4]؛ هو اللفظ المستقل بنفسه المفيد[5] بمعناه، وهو ما قد أشار إليه سابقا عند النحويين، ويتضح ذلك أكثر **شرح المركب بالإفادة** عند إحسان عباس حيث عرّف **المركّب** بأنه :" **قول مؤلف** من كلمتين أو أكثر **لفائدة.**"[6]

---

[1] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ت محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004م، ص7

[2] محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، مرجع سابق، ص 6

[3] محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، مرجع سابق، ص 6

[4] أبو البقاء ابن يعيش الموصلي، **شرح المفصل للزمخشري**، مرجع سابق، ج1، ص 72

[5] يقول ابن طولون في شرح الألفية، مرجع سابق، ج1 ص41 :"**وبين اللفظ والإفادة** عموم وخصوص من وجه، **فيجتمعان** في مثل زيد قائم."

[6] مصطفى الغلاييني، **جامع الدّورس العربيّة**، مرجع سابق، ج1، ص 12

وممن أقرّ بأن اتجاه ابن يعيش يصنف ضمن من جمع بين الإسناد والفائدة في حدّه للجملة على أبو كارم في معرض حديثه عن متابعة مهدي المخزومي له في هذا الرأي إذ يقول:" ...ما قدّمه مهدي المخزومي من تصور لمفهوم الجملة متأثرا **باتجاه ابن يعيش في الربط بين عنصري الإسناد والإفادة.**"[1]

وبالتالي يكون نص الزمخشري الذي شرحه ابن يعيش مؤسسا **أولا على تحقق الفائدة** – وتكون على حدّ قول ابن يعيش في المركب – **وثانيا على تحقق الإسناد** في قوله "أسندت إحداهما إلى الأخرى."[2]

ثانيا من المحدثين :

1/ إحسان عباس في النحو الوافي عند قوله:" الكلام أو الجملة : **هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل،** نحو أقبل ضيف، فاز طالب نبيه، لن يهمل عاقل واجبا، فلابد في الكلام من أمرين معا هما : **التركيب ، والإفادة المستقلة،...**"[3]

والمراد بالتركيب عنده هو الإسناد بدليل شرحه :" وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق، بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة والأخرى مستترة، :كأن تقول للضيف: **تفضلْ،** فهذا كلام مركب من كلمتين، إحداهما ظاهرة وهي:(تفضل) والأخرى مستترة، وهي:(أنت)...هذا ويقول النحاة : إن الجملة ثلاثة أنواع : أ ـ **الجملة الأصلية، وهي التي تقتصر على ركني الإسناد.**"[4]

---

[1] على أبو كارم، **مقومات الجملة العربية**، مرجع سابق، ص36

[2] محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، مرجع سابق، ص 6

[3] إحسان عباس، **النحو الوافي** ، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1994، ط 3، ج1، ص 15

[4] المرجع نفسه، ج1، ص 16

2/ إيميل بديع يعقوب متابعا إحسان عباس بقوله :" الجملة، أو الكلام، هي ما تركب من كلمتين أو أكثر، ولها معنى مفيد مستقلّ، نحو: الصدق منجاة، ويفوز المجتهد، **ولابد في الجملة من أمرين معا هما التركيب، والإفادة المستقلّة.**"[1]

3/ عبده الراجحي في قوله:" الجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل."[2]

4/ محمد عيد في المصفّى، فهو على الرّغم من متابعته لابن عقيل وابن هشام[3] في تعريف الكلام وحُكمِه بتساوي التعريفين مع اختلافٍ في العبارات إلاّ أنه عند كلامه على صُورِ الكلام مَثَّل بالجملة الاسمية والفعلية وذكر في حدّهما الإسنادَ والإفادةَ، وكان ذلك صريحا في الجملة الاسمية، واكتفى في الجملة الفعلية بالتمثيل عن الإسناد وذكر الإفادة تصريحا.

يقول محمد عيد :" أما الصور التي يتكون منها الكلام، فإنها تنحصر في أمرين **الجملة الاسمية** : وهي ما تكونت من اسمين **أسند أحدهما للآخر لإفادة المعنى،** مثل العلم حضارة، **والجملة الفعلية** : وهي ما تكونت **من فعل واسم بحيث يتم بهما المعنى،** مثل يصنع العلماء حضارة الأمة."[4]

5/ مهدي المخزومي في سياق استدلاله عن الاعتراض الذي وجهه لابن هشام في تسمية التركيب (يا عبد الله) جملة فعلية، يقول مهدي المخزومي معللا اعتراضه: " لأن الجملة إنما تقوم على أساس **من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة.**"[5]

---

[1] إيميل بديع يعقوب، **موسوعة العلوم العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ج5، ص 106

[2] عبده الراجحي، **التطبيق النحوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 1998م، ص 83

[3] **ابن هشام وابن عقيل من النحاة الذين لا يقولون بالترادف بين الكلام والجملة كما سيأتي بيانه في مكانه .**

[4] محمد عيد، **النحو المصفّى**، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، د ط، 1975م، ص 18

[5] مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1976، ص53

ما يستنتج من هذا الاتجاه:

أولا : يتأسس حدّ الجملة على توفر ركني الإفادة المستقلّة بذاتها تحرزا من جملة الحال والنعت وغيرهما فهي جمل غير مستقلّة، والركن الثاني الإسناد .

ثانيا: يرى أصحاب هذا الاتجاه الترادف بين الجملة والكلام .

ثالثا: يجمع هذا الاتجاه بين الشكل والمضمون معا في تعريف الجملة .

خلاصة النظر في الاتجاهات الثلاثة : بعد جمع آراء النّحاة المتشعبة في تعريف الجملة ومحاولة ضبطها وترتيبها في اتجاهات مختلفة حتى يسهل فهمها والنظر فيها يتبين صعوبة الوقوف على تعريف للجملة جامع مانع، إلا أننا نميل إلى الاتجاه الثالث الذي جمع بين الاتجاه الأول والثاني؛ إذ يرى بوجوب الجمع بين الشكل والمضمون في صورة الفائدة والإسناد، وذلك **استئناسا** بمذهب مجمع اللغة العربية القائل بأن:" الجملة عند النّحاة كل كلام **مفيد** يشتمل على **مسند ومسند إليه.**"[1]

واستنادا على تعريف الكلام عند جمهور النّحاة الذي يشترط فيه الإفادة والإسناد؛ إذ أنه يلتقي مع تعريف الجملة في عدة صور، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أمر مهم وهو: أن بين الكلام والجملة عموم وخصوص على الراجح من أهل التحقيق، والذي يقتضي بهما عدم الترادف بين الجملة والكلام، نوضح ذلك أكثر في العنصر الموالي .

الفرق بين الكلام والجملة :

عند النظر في مسألة الفرق بين الجملة والكلام، نجدها تسلك اتجاهين، اتجاه يدرس الفرق بناء على قيد شرط الفائدة، واتجاه آخر يتناول الفرق على نوع الإسناد وقصده .

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، مرجع سابق، ص 117

الاتجاه الأول : القائم على قيد شرط الفائدة

يقول ابن هشام (ت761) في الإعراب من قواعد الإعراب:" الجملة أعمّ من الكلام فكل كلام جملة، ولا ينعكس."[1]، قال الشنواني:" قوله ولا ينعكس عكسا لغويا، العكس اللغوي تبديل الطرفين كلاما لأنه تعتبر فيه الإفادة بخلافها"[2]؛ يقصد بذلك الفائدة.

ويوضّح ذلك في المغني عند قوله:" شرح الجملة وبيان أن الكلام أخصّ منها، لا مرادف لها...وبهذا يتبين لك **أنهما ليسا بمترادفين** كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب كتاب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمّى جملة، **والصواب أنها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها**، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام."[3]، **وتبعه الدماميني(ت828)** في شرحه على المغني،[4]**وجلال الدين السيوطي(ت911)**عند قوله:" الجملة قيل ترادف الكلام: **والأصحّ أعمّ، لعدم شرط الإفادة.**"[5]، ويتلخص مما سبق أن بين الجملة والكلام عموم وخصوص؛ لأن الجملة تعم الكلام المفيد وغير المفيد، فتصدق بدون شرط الفائدة فهي أعمّ منه، وأما الكلام فهو فلا يصدق إلا بتوفر شرط الإفادة؛ فهو أخصّ منها.

الاتجاه الثاني: القائم على نوع الإسناد المقصود لذاته

يقول محمد حسن الرّضي الإستراباذي(ت686هـ):"والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي

---

[1] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **الإعراب من قواعد الإعراب**، على فودة نبيل، نشر عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، ط1، 1981م، ص 47

[2] أبو بكر بن إسماعيل الشنواني، **حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب**، منشورات دار الكتب الشرقية، تونس، ط 2، 1373هـ، ص 48

[3] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، ت مُحي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، د ط، 1991م، ص 431

[4] أنظر، محمد بن أبي بكر الدماميني، **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، ت أحمد عزو، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ج2 ص 279

[5] جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، مرجع سابق، ج1، ص49

خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس."[1]، ومنه يجب أن يتضمن الكلام إسنادا أصليا مقصودا لذاته، بعكس الجملة التي يشترط فيها الإسناد الأصلي بغض النظر أن كان مقصودا لذاته أو لا، فكلاهما يعتبر جملة، وبالتالي فالجملة أعمّ، **يقول الكفوي(ت1094هـ):" الجملة هي أعم من الكلام** في الاصطلاح المشهور، لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كان مقصودا لذاته أولا*، فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلاما ولا جملة؛ لأن إسنادها ليس أصلا، والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو حالا أو شرطا أو صلة أو نحو ذلك **فهي جملة وليست بكلام؛ لأن إسنادها ليس مقصودا لذاته.** "[2] ، ونص **محمد القوجويّ(ت950هـ)** يرفع الالتباس عن كلام الكفوي حيث قال:" **لما عرفت أن الكلام تضمّن للإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته،** فالجملة الواقعة خبرا، أو وصفا، أو حالا، أو شرطا، أو صلة، ونحو ذلك جملة وليس بكلام؛ لأن إسنادها لم يكن مقصودا لذاته، **والجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي،** سواء كان مقصودا لذاته أو لا."[3]

والتركيب الذي يقوم على اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فإنه لا يعتبر في تخريج النحاة لا جملة ولا كلام، جاء في شرح **بكر بن علي زاده(ت1145هـ):"** الجملة ما

---

[1] محمد بن حسن الإستراباذي الرّضي، **شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب**، مرجع سابق، ج1، ص 17

***يظهر من خلال تأصيله في آخر الإحالة، أن يكون الإسناد الأصلي في الكلام مقصودا لذاته لا غير، بدليل قوله في بداية الكلام أن الجملة أعمّ منه، وبدليل قوله في آخر كلامه أن إسناد الجملة ليس مقصودا لذاته، وهكذا يظهر الفرق جليّا، بالإضافة إلى كلام القوجويّ المطابق له دون تلك العبارة فقط، ولعل تلك العبارة تعود إلى خطأ في النسخ أو الطبع.**

[2] أبو البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي، **الكليات**، مرجع سابق، ص 341

[3] محمد بن مصطفى القوجوّي، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، إسماعيل مروة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1995م، ص 13

تضمنت الإسناد الأصلي سواء كان مقصودا لذاته أو لا؛ فالمصدر واسم الفاعل وما أشبهما ليس كلاما ولا جملة مثلا قولك: أنا ضارب، فذلك إسنادها عارضيا لا أصليا "[1]

ومن خلال النظر في جُملةٍ من كتب المحدثين، نستنتج أن الجملة أعم من الكلام سواء أكانت القضية متعقلة بالاتجاه الأول أو الثاني وهو ما عليه أكثر المحدثين، غير أن **عبد الرحمن أيوب** في كتابه دراسات نقدية في النحو العربي الذي **قدمّه إبراهيم مصطفى** يرى أن الكلام أعم من الجملة بحجة أن الكلام عنده هو" **ما دل على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة،** مثل (محمد قام)، وهي عبارة تدل على أكثر من معنى مفرد(الذات والحدث) وتعبر عن فكرة كاملة"[2]، يعّلق عن تعريفه في موضع آخر" نلاحظ من تعريف النحاة الذي ذكرناه له(الكلام)، **أنه يصلح أن يطلق على جملة واحدة، كما يصلح لَأن يطلق على عدد لا حصر له من الجمل، الكلام إذن أعمّ من الجملة بهذا الاعتبار**، مما هو قريب من رأى علماء اللغة المحدثين."[3]

المبحث الثاني: البنية الأساسية للجملة العربية

لا شك أن للجملة العربية بنية أساسية تعتبر النواة الأولى في تكوينها وتشكلها، وبدون هذا البناء الأساسي لا يمكن أن يتصور للجملة كيان أو وجود، ومن خلال الوقوف على توصيفات النحاة للجملة نجد أن اللبنة الأولى التي بها تتكون الجملة هو الإسناد الذي يشكل علاقة تضام بين المفردات؛ ودون ذلك نجد أنفسنا أمام مفردات لا ترقى أن تكون في مصاف الجملة، ولهذا نجد **أن سيبويه(ت 170هـ)** عند حديثه عن الكلام صدّره بقوله :"هذا **باب المسند والمسند إليه،**[ثم شرحه بقوله] وهما **ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا**

[1] بكر بن علي مومللي زاده، **الفضيض (شرح الإعراب عن قواعد الإعراب)**، نعمات عطية، الجامعية الإسلامية غزة، فلسطين، 2012م، ص 15

[2] عبد الرحمان محمد أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، دار مؤسسة الصباح، الكويت، د ط، ص 2

[3] عبد الرحمان محمد أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، دار مؤسسة الصباح، الكويت، د ط، ص 134

يجد المتكلم منه بُدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه [أي الخبر]، وهو قولك عبد الله أخوك"[1]

يعتبر كلام سيبويه إشارة منه على البنية الأساسية التي تتكون منها الجملة التي تتقاطع مع مفهوم الكلام في تحقق شرط الإسناد والإفادة، لاسيّما أن هناك من يرى أن تأصيل سيبويه لمفهوم الكلام يشمل الجملة أيضا، وذلك على وجه الاستنتاج لا التصريح لأن مصطلح الجملة لم يثبت عند سيبويه كما ذكرنا سابقا، أو على وجهة نظر **محمد رزق شعير** القائل عن الجملة والكلام أن :"هناك من يرادفهما مثل سيبويه"[2] .

قال ناظر الجيش(ت778هـ) في شرح كلام سيبويه:**"عنى بالكلام الجمل، والقول الذات."**[3] وذلك عند قول سيبويه:"واعلم أنَّ " قلت " في كلام العرب إنّما وقعت على أنْ يحكى بها **ما كان كلاما لا قولا."**[4]، وابن جني هو الآخر شرح كلام سيبويه السابق واستنتج أنه يطابق بين المصطلحين بقوله :"إذ لو كانت حال القول عنده(سيبويه) حال الكلام لما قدم الفصل بينهما، **ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها."**[5]

وقوله (مما لا يستغني أحدهما عن الآخر)؛ أي كل منهما مفتقر إلى الآخر ومتمم لمعناه، والعلاقة بينهما هي "علاقة تكامل وتلازم، يتم فيها تقرير دلالة ومعنى تُمثله الجملة "[6]، ومنه يفهم أن عدم ظهور أحد طرفي الإسناد في بعض الحالات الطارئة، أو استتارهما

---

[1] سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتـاب**، مرجع سابق، ج1 ص 23

[2] محمد رزق شعير، **الجمل المحتملة للاسمية والفعلية**، دار مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، مصر، ط1، ص 14

[3] محب الدين ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ت على محمد فاخر وآخرون، دار السلام،القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ج1، ص 145

[4] سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتـاب**، مرجع سابق، ج1 ص 122

[5] أبي الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ج1، ص 19

[6] ناصر بن عبد الله الهويريني، **مفاتيح الإعراب**، دار الصميعي، الرياض، السعودية، ط1، 2007، ص 12

معا، لا يعني ذلك نفي وجودهما إطلاقا بل يمكن الكشف عليهما عن طريق التقدير، وهذا ما نتج عنه تنوع في الإسناد نحو الإسناد التام، والإسناد الناقص.

يقول عبد الحميد السّيد:" **تُمثّلُ علاقة الإسناد ونظرية العامل محورين مهمين في معرفة بنية الجملة العربية؛** لأن أولهما مكوّن والآخر ضابط للمكونات، كما تمثل الأركان الثلاثة: المسند والمسند إليه، والفضلة، مكونات الجملة العربية، **والركنان: المسند والمسند إليه يكونان البنية الأساسية للجملة العربية، وعليها يقوم المعنى الأساسي للجملة، ولذا سماها النحاة كما ذكرناها** "**العمد**"، وأما الركن الثالث الفضلة فهو عنصر تكميلي للمعنى الأساسي لا للبنية الأساسية."[1]

والإسناد الذي يعتبر بنية أساسية للجملة المفيدة، هو الإسناد الأصلي المقصود لذاته احترازا من الجمل الواقعة نعتا أو حالا أو صلة وغيرها، وإخراجا للمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل؛ إذا لا يطلق على تركيبهم جملة ولا وكلام والسبب في ذلك أن إسنادها غير أصلي، والسبب الآخر" لأن شبيهة بالخالي من الضمير لعدم التغير في المتكلم والغيبة والخطاب"[2]، ومنه فالإسناد غير الأصلي لا يطلق عليه لا جملة ولا كلاما[3] وهذا الأخير هو مذهب فاضل السّامرائي وقول الرّضي قبله[4]، في حين هناك من يرى أن الإسناد غير الأصلي يُكوِّن جملة وهو تعقيب محمد الأمير على قول الرّضي في شرطه الإسناد الأصلي، **قال الأمير في حاشيته على المغني:**" والذي ذكره الرّضي أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي قال فيخرج المصدر واسم الفاعل ... لكن يقال

[1] عبد الحميد مصطفى السيّد، **دراسات في اللسانيات العربية**، مرجع سابق، ص 23

[2] محمد بن مصطفى القوجوّي، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، مرجع سابق، ص 14

[3] أنظر المدخل المفاهيمي أنواع الإسناد عند فاضل صالح السامرائي ص 17

[4] أنظر محمد بن حسن الإستراباذي الرّضي، **شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب**، مرجع سابق، ص 17

إن أراد بالإسناد الأصلي إسناد الفعل لفاعله والخبر لمبتدئه **خرج نحو أقائم الزيدان مع أنه جملة.**"[1]

قال محمد حماسة:" بنية الجملة في العربية تقوم على وظيفتين، هما الدعامة الأصلية في الجملة، وقد سمّاهما سيبويه المسند والمسند إليه."[2]

ومنه فالبنية الأساسية العمدة للجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر، والبنية الأساسية العمدة للجملة الفعلية تتكون من الفعل والفاعل، وما سوى ذلك يعدّ فضلة أو مكملا، وقد يكون للفضلة دور ركيز في تمام المعنى فتكون حينئذ واجبة الحضور لا يمكن الاستغناء عنها إطلاقا.

يقول فاضل صالح السامرائي:"وليس المقصود بالفضلة عند النحاة أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا **فإن الفضلة قد يتوقف عليهما معنى الكلام**، وذلك نحو﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾[الأنبياء16] فإنه لا يمكن الاستغناء عن قوله ﴿ لَاعِبِينَ ﴾."[3]

وقد وضح حبنّكة الميداني مسألة الفضلة بين النحويين والبلاغيين في علم المعاني فأفاد وأجاد ببيان مقصد النحويين من الفضلة، قال حبنّكة:" فإذا قال النحويون أو البلاغيون تبعا للنحويين : إن ما زاد على ركنيّ الإسناد (المسند والمسند إليه) في الجملة الكلامية هو فضلة، كالمفاعيل وسائر متعلقات الفعل، **فقصدهم من ذلك فيما أرى أن الجملة المفيدة لا بدّ فيها حتما من ركنيّ الإسناد، وإلاّ كان الكلام غير مفيد، فما زاد على ذلك يعتبر زائدا** على أدنى ما يجب أن تبنى به جملة كلامية مفيدة، لا أنه زائد على ما يقصد المتكلم به ."[4]

---

[1] محمد الأمير الأزهري، **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، د ط، ج 2، ص 42

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، مرجع سابق، 33

[3] فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2000م، ج1، ص14

[4] عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، مرجع سابق، ج1، ص 159

ويوضح المعنى الحقيقي للفضلة بأنها:" **الكلمة التي لا تضيف إلى معنى الجملة معنى مقصودا بالبيان، كالمترادفات المتتابعات في الجملة، وكزوائد التأكيد في الجملة** التي لا يُرفع بذكرها توهم المجاز أو الغلط وسبق اللسان."[1]

ولهذا نجد محمد حماسة يستعمل مصطلح "البنية المحورية" للجملة العربية، ويجعله الأساس الذي يعود عليه ذلك التنوع في البنيات، يقول:"**البنية المحورية للجملة العربية ضربان: أحدهما البنية الأساسية للجملة الفعلية، والآخر البنية الأساسية للجملة الاسمية** ... ويمكن القول بأن البنية الأساسية المحورية هي ما تتألف من العناصر الإسنادية الأصلية [فعل + فاعل] و[المبتدأ + الخبر]، وبطبيعة الحال قد تستطيل كل منهما بحيث يمكن القول بأن هناك عدة أبنية، والبنية الأساسية هي التي تحكم كيفية إضافة عنصر آخر إليها وتحدد شروطه"[2].

يقول محمد إبراهيم عبادة : " لقد قسّم النحويون مكونات الجملة إلى نوعين: نوع لا يستغنى عنه ويجب أن يتحقق في أي جملة، ونوع قد يستغنى عنه ولا يجب أن يتحقق في كل جملة، **وسمّوا النوع الأول (عمدا) إذ يعتمد عليها ولا تقوم الجملة إلا بها**، وسموا **النوع الثاني** فضلات أي ما يكون زائدا عن الأركان الأساسية، أو **(مكملات) لأنها تكمل المعنى وتتممه**"[3]، والتكملة " **تذكر حين يحتاج إليها، وقد يستغنى عنها تبعا لغرض المتكلم** ولما يريد أن يعرب عنه"[4]، و"**تكون البنيةُ نواةَ الجملة (العمد)** التي لا بد من **وجود طرفيها لفظا أو تقديرا**؛ لأنها اللوازم التي لا يستغنى عنها، فعليها يبنى مالا ينحصر من الصور الجزئية وعليها أيضا، يقوم المعنى الأصلي للجملة المتمثل في إخبار عام."[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 160

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، مرجع سابق، 247

[3] محمد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية مكوناتها تحليلها أنواعها**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط2، 2001م، ص 34

[4] محمد الخضر حسين، **دراسات في العربية وتاريخها**، نشر المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، ط2، 1960م ص 241

[5] عبد الحميد مصطفى السيّد، **دراسات في اللسانيات العربية**، مرجع سابق، ص 23

وقد استعمل مصطلح " متعلقات الإسناد" فيما زاد عن البنية الأساسية عند أهل البلاغة، يقول إبراهيم أنيس:" يكتفي البلاغيون عادة بالتعبير **عن كل ما عدا المسند والمسند إليه بقولهم المشهور" متعلقات الإسناد" على أن الجملة في أقصر صورها أو طولها، تتركب من ألفاظ هي مواد البناء** التي يلجأ إليها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر، يرتب بينها وينظم ويستخرج لنا من هذا النظام كلاما مفهوما."[1]؛ أي أن وظيفة متعلقات الإسناد هو توسيع الجملة بزيادة معاني جديدة يطلبها المتكلم، وتبقى علاقة الإسناد هي رأس الأمر وأساسه في بناء الجملة، لذا نجد من يقول أن "علاقة الارتباط بطريق الإسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها، بل هي وحدها كافية لتكوين الجملة في صورتها البسيطة."[2]

الاستنتاج :

1. تتكون بنية الجملة العربية من ركنيين أساسيين، هما المسند والمسند إليه .
2. الفعل لا يكون إلا مسندا .
3. الاسم يكون مسندا ومسند إليه .
4. الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا إليه .
5. العمدة في الجملة العربية هو مالا يستغنى عنه، وما لا يصح المعنى إلا به .
6. الفضلة هي كل ما زاد عن الإسناد بعد تمام المعنى، ويمكن الاستغناء غالبا .
7. تصير الفضلة في حكم مما لا يستغنى عنه في الجملة إذا كان المعنى لا يتم إلا بها .

ومنه فالبحث في البنية الأساسية للجملة العربية المتمثلة في المسند والمسند إليه في غاية الأهمية، وذلك أنها تفسر الكثير من الظواهر اللغوية التي تخرج عن المألوف أو التي يلتبس فيها الحكم، وهو ما نستشفه في الأحوال التي تطرأ على المسند والمسند إليه في باب

[1] إبراهيم أنيس، **أسرار اللغة العربية**، مرجع سابق، ص 277

[2] مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، دار نوبار للطباعة، القاهرة ، مصر، ط1، 1997م، ص 161

البلاغة، كالتقديم والتأخير والذكر والحذف، وما ينشأ عنها من دلالات متنوعة، أو في باب الإعراب كمعرفة العلامات الإعرابية حينما يتعلق الأمر المبنيات التي لها محل من الإعراب وتلزمها حركة ثابتة، أو حينما يلتبس الأمر في الإعراب التقديري مثلا، فمعرفة البنية الأساسية للجملة وضبطها يساهم في فكّ رموز بعض التركيبات المعقدة .

المبحث الثالث : تأليف الجملة العربية

اعتنى النحاة قديما وحديثا بطريقة وكيفية تأليف الجملة، وعدّ هذا من مباحث علم النحو؛ لأن مهمته لا تقتصر فقط على دراسة أحوال أواخر الكلمة داخل التركيب، بل إن مباحثه تتسع وتشمل هي الأخرى دراسة تأليف الجملة، إلا أن العناية بها قديما هي أقل في مقابل نظيرتها الكلمة وإعرابها، **يقول محمد عيد:"** فالبحث في الجمل من حيث تأليفها وعلاقات كلماتها بعضها بالآخر، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات **من أهم مباحث النحو إن لم تكن أهمها في نظر اللغوي الحديث...وعلى هذا أساس هذا الفهم ينبغي بيان كيفية قيام العلاقات بين الكلمات في الجملة ومعنى وظائفها النحوية والتعبير عنها شكليا وكيف تتحقق وظيفة الجملة في الكلمة."**[1]

يقول علي جابر المنصوري:" تأليف الجملة هو ميدان الدراسة النحوية، لأن النحو لا يعنى بدراسة الصوت وما يرتبط به من آثار لغوية ولا باللفظة الواحدة وما يتصل بها، **وإنما يهتم بالكلمة المنسوجة مع الأخرى في تركيب جملي"**[2]، وبهذا تكون للكلمة علاقة خاصة مع رفيقاتها حتى تشكل لنا جملة؛" **فللكلمات في تأليف الجملة نظام مخصوص تحدده اللغة،** هذا النظام يقيم علاقات مخصوصة بين الكلمات، ويجعلها على هيئة معينة، ويعطي كلا منها علامة خاصة بها"[3]

[1] محمد عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء**، مرجع سابق، ص 222

[2] علي جابر المنصوري، **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، دار العلمية الدولية، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 25

[3] أحمد مختار عمر وآخرون، **النّحو الأساسي**، دار السلاسل، الكويت، ط 4، 1994م، ص 12

ذكر فاضل صالح السامرائي أن الجملة تتألف من عناصر، أبرزها ستة عناصر نوردها باختصار :[1]

1/ المفردة: وهي الكلمة على وجه العموم نحو: العلم، النجاح، المستقبل .

2/ البناء الصرفي: (الصيغة) كأسماء الفاعلين والمفعولين، والمبالغة، واختلاف الجموع لاسم واحد نحو سنبلات وسنابل، أشهر وشهور، وكل صيغة لها دلالة خاصة تختلف عن أختها.

3/ التأليف بنوعيه:

1/ التأليف الجزئي: نحو رغب إلى، ورغب عن، ورغب في، فرغب إليه تعني تضرع إليه وابتهل، ورغب عنه تعني عزف ومال عنه، ورغب فيه أراده واستحبه .

2/ التأليف التام: كالتقديم، والتأخير، والذكر، والحذف، والتوكيد وعدمه .

4/ النغمة الصوتية: أو التنغيم وهو ذات دلالة على معنى؛ وتتنوع باختلاف الأداء الصوتي.

5/ التطور التاريخي للدلالة: وهو التغير الذي يحصل في دلالة الكلمة عبر تطور الزمن.

6/ الإعراب: وهو من أبرز الظواهر في اللغة العربية، ومن أهم عناصر الجملة فيها .

ومن خلال تركيب تلك العناصر الستة نجد أنفسنا **أمام جمل مفيدة يحسن السكوت عنها وتسمى أيضا كلاما** لتحقق شرطي الإسناد والإفادة، وقد جمع على أبو كارم هذه الجمل في ثمانية صور لا على سبيل الحصر .

يقول على أبو كارم بعد أن ذكر أن هذه الأمثلة هي بالضرورة أمثلة للجمل أيضا:" إن التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة **يتكون من اسمين، أو من فعل واسم أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة**

[1] ينظر فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، مرجع سابق، ج1، ص11

أسماء، أو من اسم وجملة، أو من حرف واسم"[1]، وفي مقابل ذلك"لا تتألف جملة من فعل وفعل، ولا من حرف مع حرف، أو من حرف مع اسم أو من حرف مع فعل."[2]، يحدد هذه الصور مع زيادة تفصيل وإحالة إلى المصادر في كتابه الظواهر اللغوية في التراث النحوي على النحو التالي:"

1/ فإذا تألف من اسمين كانت صوره أربعة:

1. أن يكونا مبتدأ وخبرا، نحو: زيد قائم .
2. أن يكونا مبتدأ وفاعلا سدّ مسدّ الخبر، نحو: أقائم الزيدان .
3. أن يكون مبتدأ ونائب فاعل سدّ مسدّ الخبر، نحو: أمضروب الطالبان.
4. أن يكون اسم فعل وفاعله، نحو : هيهات العقيق .

2/ إذا تألف من اسم وفعل كانت له صورتان :

1. أن يكون الاسم فاعلا، نحو: قام محمد
2. أن يكون الاسم نائب فاعل، نحو : أُكرم محمد

3/ إذا تألف من جملتين كانت له صورتان:

1. أن ترتبط الصورتان بأداة من أدوات الشرط، وهما جملتا الشرط والجزاء، نحو إن قام محمد قمت .
2. أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات القسم، وهما جملتا القسم وجوابه، نحو أحلف بالله لمحمد قائم .

4/ ائتلافه من فعل واسمين، نحو : كان زيد قائما .

5/ ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء، نحو : علمت زيدا فاضلا .

---

[1] علي أبو المكارم، **الجملة الفعلية**، مرجع سابق، ص 25

[2] فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 17

6/ ائتلافه من فعل وأربعة أسماء، نحو : أعلمت زيدا عمرا ناجحا.

7/ ائتلافه من اسم وجملة، نحو: زيد قام أخوه .

8/ ائتلافه من حرف واسم، التمني نحو: ألا ماء، والنداء، نحو : يا زيد، ويمكن أن تضاف إلى الصور السابقة صور أخرى تتعد فيها الأسماء إذا اتبعت بواحد من التوابع الأربعة : النعت والعطف والتوكيد والبدل، ويمكن أن تتعد الجمل بدون رباط من أداة شرط أو قسم إذا كانت الجملة صفة أو صلة أو حالا."[1]، وهذه الصور الثمانية قد تكون خبرية كما قد تكون إنشائية .

إذا تأملنا هذه الصور الثمانية للجمل المفيدة، نجد :

أنها لم تخرج في تأليفها عن الاسم والفعل والحرف، وهي أقسام الكلام عند النّحاة الأقدمين؛ بل قد نقل **أحمد ابن فارس(ت395هـ)**الإجماع على ذلك في معرض حديثه عن أقسام الكلام حيث قال :" **أجمع أهل العلم أن الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف**"[2]؛ أي أن الكَلِمُ الذي يتألف منه الكلام أو الجملة المفيدة لا يخرج على أن يكون إحدى الثلاثة، جاء في الإيضاح:"**باب ما إذا ائتلف من هذه الكلمات كان كلاما مستقلا،** فالاسم يأتلف مع الاسم، **فيكون كلاما مفيدا** كقولنا: عمرو أخوك، وبِشرٌ صاحبُك، ويأتلف الاسم مع الفعل فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله، وسرّ بكرٌ"[3]، ويضيف في العسكريات:" وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل."[4]

---

[1] علي أبو المكارم، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، مرجع سابق ، ص 77

[2] أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، **الصّاحبي في فقه اللغة العربية** ، ت الشربيني شريدة، دار اليقين، المنصورة، مصر، ط1، 2000م، ص54

[3] الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، مرجع سابق، ج1، ص9

[4] الحسن بن أحمد أبو على الفارسي، **المسائل العسكريات في النحو العربي**، ت على جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، ط2، 1982، ص 83

والدليل على الحصر في تلك الأقسام الثلاثة ما ذكره **السيوطي(ت911هـ)**:"**الاستقراء والقسمة العقلية**"[1]، فأما الاستقراء فهو التتبع التام لكلام العرب وتقصيه في مضانّه من طرف أئمة العربية، وأما الدليل الثاني فيقصد به استعمال العقل في الاستدلال، على نحو ما أجاب به **الأصفهاني(ت543هـ)** في دليل الحصر:" أن هذا الكلام عبارة **عن المعنى والمعنى** شيء يشترك فيه جميع الناس **فما من معنى يمكن أن يعبر عنه بكلمة إلا رجعت تلك الكلمة إلى هذه الثلاثة، وهذا معقول.**"[2]، وأضاف السيوطي دليلا آخر في الأشباه وهو": **الأثر**، رُوِيَ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أخرجه أبو القاسم الزجاجي في أماليه بسنده إليه."[3]

وبالرغم من حكاية الإجماع إلا أنه لم يمنع بعض النحاة المتأخرين أن يضيف قسما رابعا سماه" الخالفة "[4]، قال الأشموني:" والنحويون مجمعون على هذا، **إلا من لا يعتد بخلافه**"[5] ومن لا يُعتدّ بخلافه كما ورد في حاشية **الصبّان(ت1206هـ)**هو" أبو جعفر بن صابر فإنه **زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة.**"[6]

وبهذا يكون أبو جعفر الأندلسي أوّل من فتح بابا لإعادة النظر في التقسيم المشهور وقد لقي هذا الاجتهاد ترحيبا كبيرا لدى المحدثين؛ إلى أن توصل أحدهم إلي تقسيم الكلام إلى سبعة أقسام: وهي الاسم والوصف والفعل والضمير والخالفة والظرف

[1] جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، مرجع سابق، جزء1، ص22

[2] علي بن الحسن بن علي الأصفهاني، **شرح اللّمع للأصفهاني**، ت إبراهيم بن محمد، نشر إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، د ط، 1990م، ص 183

[3] جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق، ج 2، ص6

[4] أنظر ،فاضل مصطفى السّاقي، **أقسام الكلام العربي**، دار الخانجي، القاهرة، مصر، د ط، 1977م، ص 34

[5] ص نور الدين على بن محمد الاشموني، **شرح الاشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)**، مرجع سابق،ج1، ص 9

[6] محمد بن علي الصبّان، **حاشية الصبّان على الأشموني**، ت طه عبد الرؤوف، نشر المكتبة التوفيقية، الباب الأخضر مصر، د ط، ج1، ص 61

والأداة، كل واحدة منها تختلف عن الأخرى باعتبار المعنى والمبنى أو بتعبير آخر تختلف في الشكل والوظيفة[1].

وسبب تعريجنا لهذه المسألة في نهاية هذا المبحث هو التمهيد للدخول في مبحث أقسام الجملة، والذي بدوره له ارتباط بأقسام الكلام فيما يتعلق بتسمية الجملة بمعيار واعتبار الصدارة .

المبحث الرابع : أقسام الجملة العربية

اهتم علماء اللغة عامة والنحو خاصة؛ قديما وحديثا بدراسة أقسام الجملة العربية فتعددت آراؤهم في ضبط أقسامها بتنوع الأسس والاعتبارات التي انطلق منها كل دارس وفي هذا المبحث نسعى على تخريج أقسام الجملة العربية على نحو ما استقر عليه أهل اللغة والنحو.

أولا: أقسام الجملة باعتبار الصدارة (الإسناد):

أول ما نتناول تقسيم الجملة باعتبار صدارة الإسناد نجد أنفسنا ابتداء أمام جملتين أحدهما جملة يتصدرها مسند ولا يكون إلا فعلا بالتالي هي جملة فعلية، وثانيهما جملة يتصدرها مسند إليه يتجسد في صورة المبتدأ فهي إذا جملة اسمية، يوضح ذلك ابن هشام بقوله:" **مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف...والمعتبر أيضا ماهو صدر في الأصل.**"[2]؛ أي أن التقديم أو التأخير أو الحذف الذي يعتري الإسناد لا يعتبر في التسمية؛ بل أصل صدر الجملة هو المعوّل عليه في التصنيف، فخرجت بذلك مكملات الجملة، و"سواء كان المسند أو المسند إليه ملفوظا أو مقدّرا."[3]

---

[1] أنظر تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مرجع سابق، ص 90

[2] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص433

[3] مصطفى محمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على المغني**، PRINCTON UNIVERSITY LIBRARY ، بدون ط، ص 47

أولا: الجملة الاسمية :

قال نّاظم* مغني اللبيب **عبد الباسط البورني(ت1413هـ)**:[1]

913 ـ وإنْ تُصَدَّرْ جُملُــة بِالاِسمِ فَاسْمِيَّةٌ كَمثلِ (زَيدٌ يَرمِي)

914ـ (هَيْهاتَ هَيهَاتَ ٱلعَقيقُ) وَكَذَا (قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) نَحوَهُ احْتَذَى

جاء المغني:" فالاسمية هي : **التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان** عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون"[2]؛ والمقصود أنه" جوّز الابتداء بالوصف من غير اعتماد"[3]، في قوله قائم بدل أقائم.

وجاء في الإعراب :" **تسمى اسمية إن بدأت باسم [صريح]*، كزيدُ قائمٌ، وإن زيد قائم وهل زيد قائم، وما زيد قائم**"[4]؛ وفي هذا إشارة منه على أن تصدر الحرف في الأمثلة السابقة لا يغير من اسمية الجملة ولو تغير بدخوله الإعراب أو المعنى، مثل التأكيد والاستفهام والنفي وقوله الاسم الصريح لا ينفي التصنيف ضمن الاسمية "**المصدر المؤول** نحو﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[البقرة 171] أي صومكم خير لكم، أو بوصف رافع لمكتف به نحو: **أقائم الزيدان** أو اسم فعل نحو **هيهات العقيق*.**"[5]

---

[1] عبد الباسط بن محمد البورني،**مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، ت آدم الاثيوبي، دار مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية، أديس أبابا، أثيوبيا، ط1، 2003م، ص 54 * نظمه في ألفين ومائتين وبضع وسبعين بيتا

[2] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص433

[3] مصطفى محمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على المغني**، مرجع سابق ، ص 47

[4] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **الإعراب من قواعد الإعراب**، مرجع سابق، ص35

* اللفظة ثابتة في بعض النسخ مثل شرح الأزهري وشرح القوجوي .

* **هيهات:** اسم فعل ماض بمعنى بعد . / **العقيق:** وهو المسيل الذي شق الأرض ووسعها .

[5] خالد بن عبد الله الأزهري، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، ت عبد الكريم مجاهد، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ص 33

نستنتج أن الجملة تعتبر اسمية إذا تصدّرت بـ: اسم صريح / اسم مؤولا / اسم منسوخ / اسم مسبوق بحرف / اسم وصف ...أما الأسماء التي هي ظروف فلها تصنيف خاص كما سيأتي بيانه .

ثانيا: الجملة الفعلية :

قال نّاظم مغني اللبيب **عبد الباسط البورني(ت1413هـ)**:[1]

915 ـ وَإِنْ بِفِعْلٍ صُـدِّرتْ فَسَمِّــهَا فِعْلِيّةٍ كـ (قَامَ طِفْلٌ فعَمّهَـا)

916 ــ وَ(ضُرِبَ اللّصُّ) و(كُنْتُ قَائِمَا) (ظَنَنتُهُ يَقُومُ) (قُمْ مُلاَزِمَا)

قال ابن هشام: " **وفعلية إن بدأت بفعل، كقامَ زيدُ، وهل قام زيد، وزيدا ضربته، ويا عبد الله؛** لأن التقدير : ضربت زيدا ضربته، وأدعو عبدَ الله "[2]، ونحو" **ضُرب اللّص، وكان زيد قائما، وظننته قائم، ويقوم زيد، وقم.**"[3]

نلاحظ أن ابن هشام نوّع في التمثيل حتى لا يُتوهم الحصر في صورة واحدة فالجملة فعلية سواء أكان الفعل ماض أو مضارع أو أمر، وسواء كان محذوفا نحو: زيدا ضربته الذي تقديره ضربت زيدا ضربته، أو يا عبد الله التي أصلها أدعو عبد الله بتقدير الفعل وهو مذهب سيبويه[4] والزمخشري[5]، أو كان الفعل مبنيا للمجهول، أو كان ناقصا، أو تقدمه حرف

[1] عبد الباسط بن محمد البورني،**مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، مرجع سابق، ص 54

[2] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **الإعراب من قواعد الإعراب**، مرجع سابق، ص35

[3] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص433

[4] أنظر باب النداء، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتـاب**، مرجع سابق، ج2، ص 182

[5] أنظر إلى المنصوب باللازم إضماره، محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، مرجع سابق، ص 35

ويضف خالد الأزهري" **سواء كان الفعل متصرفا أو جامدا، أو كان مبنيا للفاعل أو للمفعول**"[1].

ومنه نستنتج أن الجملة تعتبر فعلية إذا تصدرها الفعل : الماضي / المضارع / الأمر/ المتصرف / الجامد / التام / الناقص / المبني للفاعل / المبني للمفعول / المذكور / أو المحذوف / تقدم المعمول عليه أولا / تقدم عليه الحرف أولا...

ثالثا: الجملة الظرفية :

قال نّاظم مغني اللبيب **عبد الباسط البورني(ت1413هـ)**:[2]

917 ـ وإِنْ بِمَجْرُورٍ وظَرْفٍ يُبْتَدَى ظَرْفِيَـةً تُعْرَفُ عِنْدَ الاِهْتْدَا

918 ـ (أَعِنْدَكَ مَالٌ) و(فِي الدَّار القَذَى) إِنْ قُدِّرَ الرَّافِـعُ ظَرْفـًا لاَئذَا

النوع الثالث من الجمل التي تصنف باعتبار الصدارة هي الجملة الظرفية " **المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك في الدار، و: أفي الدار زيد، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما.**"[3]، فشرط الجملة الظرفية هو تصدر الظرف أو الجار والمجرور وإعمال كل منهما، وليس بتقدير الاستقرار وهو ما أراده بقوله **(لا بالاستقرار المحذوف)**"أي وإلا كانت فعلية إذا قدّرت بفعل أو اسمية إذا قدرت باسم"[4].

وجاء في عمل الظرف والجار والمجرور –والتي منها الاعتماد على الاستفهام، وهو ما اعتمده في ابن هشام في التمثيل– قول الناظم **زين الدين الآثاري(ت 728هـ)**:

بالظَّرف رفعُ عاملٍ أو ما يجرْ يأتي على اعتمادِ خمسٍ كاستقرْ

---

[1] خالد بن عبد الله الأزهري، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، مرجع سابق، ص 33

[2] عبد الباسط بن محمد البورني،**مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، مرجع سابق، ص 54

[3] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص433

[4] مصطفى محمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على المغني**، مرجع سابق، ص 47

نفي **أو استفهام** أو موصوف أو مَوصُـولهـا أو مخبرًا عنــه رَأوْ[1]

ويفهم من رأي ابن هشام أن الجملة الظرفية عنده مستقلة بذاتها، ودون الاستقلالية تكون اسمية إذا قدّر المحذوف: بـ (مستقرّ) وفعلية إذا قدّر: بـ (استقرّ)، وهو مفهوم قول الناظم (لائذا) قدّرت بالفعل فتصبح فعلية أو باسم فتكون اسمية .

وقد قال كريم ناصح الخالدي باستقلال الجملة الظرفية، فبعدما عرض آراء النحويين في عمل الظرف والجار والمجرور ورفعهما الاسم بعدهما قال :" نستطيع القول إن هذا التركيب مختلف في إعرابه عن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، أي أنه تركيب لا ينضوي إلى الجملة الاسمية، ولا إلى الجملة الفعلية بل **هو قسم قائم برأسه كما قال ابن السّراج، ولإيضاح هذا الاستقلال لا بد من ذكر أمرين مهمين تتميز بها الجملة الاسمية** ."[2]

وأما عن قول أبي بكر بن السراج(ت316)، فقد نقله أبو علي الفارسي في عسكرياته واستحسنه، وذلك بعد خَلاصه من شرح تركيب جملة الظرفية قال :"... **وقد جعل أبو بكر هذا التأليف – في بعض كتبه– قسما برأسه وذلك مذهب حسن.**"[3]

وقد توصل علي أبو المكارم إلى إحصاء عدة خصائص تتميز بها الجملة الظرفية عن غيرها من الجمل، وهذه الخصائص تُعد أدلة تعزز القول باستقلالية الجملة الظرفية، وهذه الخصائص تمثل موقف الجملة الظرفية من الظواهر :**التطابق، والترتيب، والتقييد، والامتداد والبساطة والتركيب،** انطلاقا من كل ظاهرة من هذه الظواهر تبرز أوجه الشبه والاختلاف بين الجملة الظرفية وغيرها من الجمل.[4]

---

[1] زين الدين شعبان القرشي الآثاري، **كفاية الغلام في إعراب الكلام**، ت زهير زاهد وهلال ناجي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ص 79

[2] كريم حسين ناصح الخالدي، **نظرات في الجملة العربية**، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط1، 2005م، ص 127

[3] الحسن بن أحمد أبو على الفارسي، **المسائل العسكريات في النحو العربي**، ت على جابر المنصوري، مرجع سابق، ص 84

[4] علي أبو المكارم، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، دار الثقافة العربية، ط1، 1982م، ص 536

ومن جهة إعراب الجملة الظرفية المتكونة من الظرف أو الجار والمجرور، فهي بين قسمين تسبب فيهما إعراب الاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور:

القسم الأول: قسم مختلف في إعرابه: ويكون الاسم المرفوع بهما بغير اعتماد.

القسم الثاني:المتفق على إعرابه: ويكون الاسم المرفوع بهما معتمدا على أمور[1] خمسة ذكرناها سابقا عن نظم الآثاري، ومنه نفسر سبب اختيار ابن هشام للمثالين المعتمدين على همزة الاستفهام؛ هو الخروج من القسم الأول إلى الإعراب المتفق عليه في القسم الثاني.

والظروف على نوعين: أسماء زمان: نحو يوم وشهر وصباحا ولحظة، **وأسماء مكان** نحو: الجهات الستّ، أمام وفوق ويمين وأضدادها، فالنوع الأول يبيّن زمن حصول الفعل والنوع الثاني يبيّن مكان حصول الفعل.[2]، ومن كلا النوعين المعرب والمبني، وقد أضاف بعضهم قسما ثالثا وهو ما يمكن التعبير به عن الزمان والمكان على السواء نحو: قبل، بعد، عند.[3]

رابعا: الجملة الشرطية :

يُعدّ أبو علي الفارسي (ت 377هـ)- فيما أعلم - أوّل من أشار إلى الجملة الشرطية كضرب ثالث في معرض كلامه عن أضرب جملة خبر المبتدأ:" وأما الجملة تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: **الأول** أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، **والثاني** أن تكون مركبة من ابتداء وخبر **والثالث أن تكون شرطا وجزاء، والرابع** أن تكون ظرفا"[4]، وقد تابعه

[1] أنظر، كريم حسين ناصح الخالدي، **نظرات في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص 131

[2] أنظر، على جارم ومصطفى بك، **النّحو الواضح**، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، ج2، ص 166

[3] أنظر، علي أبو المكارم، **الجملة الفعلية**، دار مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص 187

[4] أنظر، الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، مرجع سابق، ج1، ص 43

في ذلك عبد القاهر الجرجاني في شرح للإيضاح:" **اعلم أن الجمل على أربعة أضرب كما ذكر.**"[1]

وقد حرص الزمخشري بعد ذلك على تصنيف الجملة الشرطية كقسم مستقل بذاته ضمن أقسام الجملة حيث قال :" **الجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وظرفية وشرطية**"[2]، ومثلهاّ بـ : **(بكر إن تعطه يشكرك)**، شرح ابن يعيش المثال السابق فقال :" **فهذه الجملة، وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية،** وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقلّ الفعل بفاعله، **إلاّ أنه لما دخل هاهنا حرف الشرط، ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة**"[3]، وهو قول السّيرافي قبله :" الشرط والجزاء هما في الأصل جملتان متباينان، **ربطهما حرف المجازاة فصارتا كشيء واحد.**"[4]

يتضح أن ابن يعيش قد أقرّ تقسيم الزمخشري ومن سبقه بزيادة الجملة الشرطية، ولم يقدح كونها تعدّ نوعا من أنواع الجمل الفعلية، وهو عكس ما ذهب إليه الجمهور، قال فاضل السّامرائي:" **وهي عند الجمهور فعلية وهي الراجح فيما أرى، ذلك لأن الجمل الشرطية تكون إما مصدرة بحرف شرط أو باسم شرط، واسم الشرط قد يكون عمدة وقد يكون فضلة.**"[5]

وبالتالي يلزم فاضل السّامرائي القيد في عدم اعتبار الفضلات المتصدرة في الجملة الفعلية، وهو الأمر نفسه في الشرط؛ لأنه هو الآخر قد يكون فضلة أو عمدة في جملة فعلية

[1] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ت كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ، العراق، د ط، ج1، ص 274

[2] محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، مرجع سابق، ص 24

[3] أبو البقاء ابن يعيش الموصلي، **شرح المفصل للزمخشري**، مرجع سابق، ج1، ص 230

[4] أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ت أحمد حسن وعلي سيّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008م، ج3، ص 284

[5] فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 160

ومع ذلك لم يمنع فخر الدين قباوة كون اسم شرط يقع مفعولا به فضلة أن تكون الجملة شرطية؛ **بحجة أن التركيب الشرطي هو الغالب على التركيب الإسنادي**[1].

ومن خلال مثال الزمخشري السابق نستنتج أنه يرى : أن الجملة التامة إذا تصدّرت بحرف شرط، فكوّن منها جملة الشرط وجملة جواب الشرط، فهي جملة شرطية تامة باعتبار صدارة حرف الشرط، وغير ذلك تكون محتملة باستبعاد اعتبار صدارة أداة الشرط، ومنه أيضا يكون الزمخشري قد أضاف اعتبار الأداة في الصدارة إلى جانب المسند والمسند في الحكم على نوع الجملة، وبما أن الجملة الشرطية لها تركيب خاص يتميز عن سائر تراكيب الأنواع الأخرى للجمل، رأى أبو علي كارم :" **أن فضل استقلال الجملة الشرطية أسلم إلى إغفال الفروع النوعية وإهمال الخصائص النمطية**"[2]، هو رأي له قوي يمكن الاستناد عليه لاسيما في البحث في الدلالة الخاصة بالجملة الشرطية كما سيأتي في موضعه .

ومن المعلوم أن ابن هشام قد اكتفى بالتقسيم الثلاثي للجملة باعتبار الصدارة فهي عنده إما فعلية وإما اسمية وإما ظرفية، وتابعه في ذلك السيوطي في الهمع[3]، أما فيما يخص الجملة الشرطية فهو يدرجها ضمن الجملة الفعلية متابعا قول الجمهور، كما أنه عقب على الزمخشري في قسمته الرباعية بقوله:"**وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية**"[4]؛" لأن المراد بالصدر المسند، أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف."[5]

وقد علل فاضل السامرائي ترجيحه لقول الجمهور على نحو ما ذهب إليه السيوطي حيث قال:"... ذلك بأن الجملة الشرطية تكون إما مصدرة بحرف شرط أو باسم شرط، واسم الشرط قد يكون عمدة أو فضلة، تقول (من تكرم أكرم)، ف(من) مفعول به مقدم ...مثل

---

[1] أنظر، فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط 5، ص 23

[2] علي أبو كارم، **التراكيب الإسنادية**، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص 146

[3] أنظر، جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، مرجع سابق، جزء1، ص50

[4] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص433

[5] جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، مرجع سابق، جزء1، ص50

قولنا (محمدا أكرمت)، **فكما لا عبرة بالفضلات المتقدمة هنا وأن العبرة بصدر الجملة فكذلك الأمر في الشرط فهذه كلها جمل فعلية.**"[1]

وأما فيما يتعلق في الطرف الثاني من الجملة الشرطية الذي يتمثل في جواب الشرط فصوره متنوعة بين الفعلية، كالفعل المضارع والماضي، وبين الاسمية، كالمصدرة بالمبتدأ الذي يكون مرتبطا بالفاء الجوابية على القاعدة التي تقول:" **كل مالا يصلح أن يكون شرطا ووقع جوابا للشرط فإنه تلزمه الفاء، ويتحقق ذلك إذا كان الجواب جملة اسمية.**"[2]

أصل الجمل العربية :

لم يفت علماء النحو البحثَ في أصل الجملة العربية، فقد عرج على المسألة غير واحد من الباحثين، ومن خلال البحث والنظر تبين لنا رأيان في المسألة نوجزهما باختصار:

فأما الرأي الأول : يرى أنصاره أن أصل الجملة العربية، هو الجملة الفعلية، وهذا ما ذهب إليه **علي جارم** في بحثه الذي ألقاه في مؤتمر المجمع سنة 1949م، تحت عنوان الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، ونشر سنة 1953م في مجلة المجمع في عددها السابع، قال علي جارم :" **تقتضي العقلية العربية أن تكون الجملة الفعلية الأصل في التعبير**؛ لأن العربي جرت سليقته ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة."[3]

وقد ردّ هذا الرأي إبراهيم السامرائي بقوله:" **إن علي جارم يفتقر إلى أن يثبت هذا القول بالاستقراء الوافي الشافي** ليطلع علينا فيقول:(أن الأساس عند العربي في الأخبار أن

[1] فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 160

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، مرجع سابق، 2003، ص 213

[3] مصطفى علي جارم،" **الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية**"، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد التاسع، مطبعة وزارة المعارف العمومية، القاهرة، مصر، 1953م، ص 347

يبدأ بالفعل)[1]، وأنى له أن يحقق هذا الاستقراء، **وكيف يتحقق وكلام العربية المأثور كثير لا يظفر به إنسان، والذي ضاع من كلامهم أكثر.**" [2]

وأما الرأي الثاني : فيرى أصحابه أن أصل الجملة العربية في الحقيقة، هما جملتان أساسيان: الجملة الفعلية والجملة الاسمية، قال أبو بكر بن السّراج البغدادي(ت316ه):" **اعلم أن أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل ومبتدأ وخبر.**"[3]

وقال عبد القاهر الجرجاني:" فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل، **وهي في الأصل اثنتان، الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر**؛ لأن جملة الشرط تكون من فعل وفاعل نحو: إن تضرب أضرب، ... وهكذا حكم الظرف؛ لأنه إذا كان التقدير على ما وصفنا من نحو استقر كان جملة من فعل وفاعل."[4]

ويبرر عبد القاهر سبب التقسيم الرّباعي لأبي علي الفارسي:" فلما كان كل واحد من الشرط والظرف والجزاء، جملة أخرى في مقتضى الظاهر، قال الشيخ علي أن الجملة على أربعة أضرب، **وإلا فالأصل ما ذكر في أصل الكتاب أن الكلام لا يخلوا من جملتين** : إحداهما مبتدأ وخبر، والثانية من فعل وفاعل."[5]

وقال أبو يعقوب السّكاكي بعدما أتم الحديث عن الجمل الأربع (الفعلية والاسمية والشرطية والظرفية) التي تقع مسندا في الجملة الاسمية :" **ويظهر لك من هذا، أن مرجع الجمل الأربع إلى اثنتين: اسمية وفعلية** ."[6]

---

[1] مصطفى علي جارم، المرجع نفسه، ص 347

[2] إبراهيم السّامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، مرجع سابق، ص 206

[3] أبو بكر محمد بن السّراج البغدادي، **أصول في النحو**، ت عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، ج2، ص 276

[4] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، مرجع سابق، ج1، ص 278

[5] المرجع نفسه، ص 278

[6] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، **مفتاح العلوم**، ت عبد الحميد هنداوي، مرجع سابق، ص 320

وجاء في الإعراب الميسر الذي تقيد فيه صاحبه بقرارات مجمع اللغة العربية أن :" **للغة العربية جملتان أساسيتان هما: الاسمية والفعلية.**"[1]، وهو مذهب ابن الحاجب الذي ناصره وأشار إليه القوجوي في شرحه قول ابن هشام الجملة اسمية إن بدأت باسم وفعلية إن بدأت بفعل، قال القوجوي:" **هذا حصر حقيقي إن كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب، وهو أن الجملة إما جملة اسمية أو جملة فعلية فقط**"[2].

خلاصة الرأيين :

يظهر من الطرفين أن الرأي الثاني أقوى وأرجح، من جهة شهرة الرأي الثاني وعدم الإنكار عليه فيما علمت من كتب النحو، ومن جهة أخرى أن الحصر في الجملة الفعلية يحتاج إلى استقراء وتتبع وجمع للمدونة من كلام العرب، وهو مالا يمكن تحصيله، بالإضافة إلى الاعتراف المطلق بضياع أكثر كلام العرب كما جاء **في قول أبي عمرو بن العلاء** الذي حكاه عنه يونس بن حبيب البصري :" **ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير.**"[3]

الاستنتاج : نستخلص مما سبق ما يلي :

- ✓ تنقسم الجملة باعتبار الصدارة إلى فعلية واسمية وظرفية وشرطية .
- ✓ تستشف الصدارة في المسند أو المسند إليه أو أداة الشرط أو الظرف والجار والمجرور.
- ✓ لا عبرة في تقدم الحروف والفضلات عن الإسناد في الحكم على تصنيف الجملة .
- ✓ أصل صدر الجملة هو الأساس في التصنيف، ولا يؤثر الحذف أو التقديم والتأخير .
- ✓ تعتبر الجمل الأربعة المصنفة باعتبار الصدارة جملا خبرية .

---

[1] محمد علي أبو العباس، **الإعراب الميسّر**، دار الطلائع للنشر، القاهرة، مصر، د ط، ص 23

[2] محمد بن مصطفى القوجوّي، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، مرجع سابق، ص 14

[3] أبو البركات كمال الدين ابن الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ت إبراهيم السّامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط3، 1975م، ص 33

✓ أصل الجمل، هما جملتان أساسيتان: الجملة الفعلية والجملة الاسمية.

ثانيا: أقسام الجملة باعتبار الوصف (التركيب):

نبّه على هذا الاعتبار خالد الأزهري في موصل الطلاب حيث قال :" ثم تنقسم الجملة ثانيا بالنسبة **إلى الوصفية إلى صغرى وكبرى.**"[1]، والوصف هنا يتعلق بشكل الجملة من جهة تعدد الإسناد وتداخل الجمل فيما بينها مع تمام المعنى .

أولا: الجملة الكبرى:

قال النّاظم :

929 ـ كُبْرَاهُمَا اسْمِيَّةٌ قَدْ أُخْبِرَتْ بِاسْمِيَّةٍ أوْ مَا بِفِعْلٍ بَدَأَتْ[2]

قال ابن هشام في تعريف **الجملة الكبرى:**"**هي الاسمية التي خبرها جملة نحو (زيد قام أبوه) و(زيد أبوه قائم).**"[3]، خرج بقوله (هي الاسمية) الجملة الفعلية فلا تكون جملة كبرى على حدّ قوله، إلا أنه استدرك في التنبيه على إمكانية وقوع الجملة الكبرى فعلية حيث قال:" وقد يقال: كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل، نحو (ظننت زيدا يقوم أبوه)"[4] ومنه فالجملة الكبرى ذات وجهين، إما اسمية أو فعلية .

وبالنّظر إلى الأمثلة التي ساقها يتضح أن **خبر الجملة الاسمية الكبرى** إما يتشكل من فعل وفاعل فيكون جملة فعلية نحو: قوله (زيد قام أبوه)، وإما من مبتدأ وخبر فيكون جملة اسمية نحو قوله: (زيد أبوه قائم) .

[1] خالد بن عبد الله الأزهري، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، مرجع سابق، ص 33

[2] عبد الباسط بن محمد البورني،**مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، مرجع سابق، ص 55

[3] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص437

[4] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص 438

وعرفها فخر الدين قباوة:" هي الجملة المكونة من جملتين أو أكثر، إحداهما مبتدأ أو فاعل أو خبر أو مفعول ثان لفعل ناسخ."[1]

ثانيا: الجملة الصغرى:

قال النّاظم :

930 ـ أَمَّا التِي تُبْنَى عَلَى ذَا الْمُبْتدَا فَتِلْكَ صُغْرَى أَشْبهَتْ مَا انْفَرَدَا[2]

عرّفها قال ابن هشام بقوله :"**والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين**"، نحو: زيد **(قام أبوه)**، و زيد **(أبوه قائم)**، فكلا من الجملتين (قام أبوه) و(أبوه قائم) جملتان صغريتان على اعتبار بنائهما على المبتدأ؛ فهي خبر عنه، أما إذا استقلتا الجملتان بنفسيهما بلا تعلق فلا يطلق عليهما حينئذ بجملة صغرى ولا كبرى، ولعلّ هذا ما يفسّر قول الدسوقي في شرحه للمغني:" **(وقوله صغرى إلخ)** على هذا زيد قائم وقام زيد **ليست صغرى ولا كبرى** فالقسمة غير حاصرة."[3]

وقد جعل أحمد الهاشمي جملة (العلم نافع) صنفا ثالثا في مقابل الجملة الصغرى والكبرى، وأطلق عليه:(لا كبرى ولا صغرى)[4]، والمثال نفسه شرحه جرجي شاهين فقال:" فإنها ليست كبرى لأن خبرها مفرد، وليست صغرى لأنها ليست خبرا"[5]، ولعلّ هذا التخريج قد بني على إشارة مصطفى الدسوقي في شرحه للمغني.

والجملة الصغرى في أبسط تعريف :" هي **الجملة التي تكون جزءا متمما للجملة الكبرى.**"[6]

---

[1] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق 5، ص 25

[2] عبد الباسط بن محمد البورني،**مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، مرجع سابق، ص 55

[3] مصطفى محمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على المغني**، مرجع سابق، ص 51

[4] أنظر، السّيد أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسية في اللغة العربية**، مرجع سابق، ص 365

[5] جرجي شاهين عطية، **سلم اللسان في النحو والصرف والبيان**، مرجع سابق، ص 395

[6] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 28

ـ وصف الجملة الواحدة بالكبرى والصغرى في آن واحد:

تطرق ابن هشام لمسألة كون الجملة الواحدة كبرى وصغرى في آن واحد، ويحصل ذلك عند تعدد المبتدآت والأخبار في جملة ذات معنى واحد، قال ابن هشام:"وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو :(زيدٌ أبوهُ غلامهُ منطلقٌ)، فمجموع هذا الكلام كبرى لا غير، و(غلامُه منطلقٌ) صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار(غلامه منطلق)، وصغرى باعتبار جملة الكلام."[1]؛ أي باعتبار زيد المبتدأ الأول.

ثالثا: أقسام الجملة باعتبار المعنى (الوظيفة):

جاء في التلخيص للقزويني(**ت739هـ**) في معرض تعليل وجه حصر علم المعاني في ثمانية أبواب، قوله :" **لأن الكلام إما خبر أو إنشاء**؛ لأنه إن كان لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه فخبر، وإلاّ فإنشاء."[2]، والكلام هنا يشمل الجملة المفيدة بدليل أن علم المعاني "**هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة.**"[3]،" ولا عبرة بقول من جعل الكلام منقسما إلى أقسام ثلاثة: خبر وإنشاء وطلب ...وذلك بإدماج الطلب في الإنشاء."[4]

أولا : الجملة الخبرية :

جاء في الإيضاح للقزويني:" اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب **فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما**، ثم اختلفوا، فقال الأكثر منهم : صدقه مطابق حكمه للواقع، وكذبه عدم مطابقة حكمه له، **هذا هو المشهور والمعوّل عليه.**"[5]

---

[1] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص 438

[2] جلال الدين الخطيب القزويني، **التلخيص في علوم البلاغة**، ظ عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط2، 1932م، ص 38

[3] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، **مفتاح العلوم**، مرجع سابق، ص 241

[4] عبد السلام محمد هارون، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2001م، ص 24

[5] جلال الدين الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، مرجع سابق، ص 18

ومنه **فالجملة الخبرية** :هي التي تحتمل الصدق أو الكذب، وصدقها هو مطابقة الحكم لما هو موجود في الواقع، وكذبها هو مخالفة الحكم لما هو في الحقيقة، وميزت الجملة الخبرية من وجهة إعرابية أنها" إذا وقعت بعد النكرات الخالصة فهي صفات لها"[1]، وبعد معرفة محضة تعرب حالا، وبعد نكرة غير محضة أو معرفة غير محضة، تعرب نعتا أو حالا [2].

وخليق بنا الإشارة إلى أمر هو غاية في الأهمية فيما يتعلق بالتعريف المشهور لجملة الخبر الذي سبق ذكره، ذلك أن البعض لم يُسلم بإطلاق الحدّ حتى لا يشمل نصوص القرآن والحديث الشريف، فنصوصهما تظهر أحيانا في أساليب ليست إنشائية، فهل هي إذا أخبار تحتمل الصدق والكذب؟ هذا ما جعل بعض الباحثين يتحفظ على إطلاق لفظ الخبر على المفهوم الشائع، وجعل **البديل منه هو مصطلح النبأ** في القرآن والحديث خاصة، وغير مشدد على نصوص دونهما، وعلل مذهبه بقوله:" **ذلك أن الخبر حين يكون محقق الوقوع ذا فائدة جليلة يحصل به علم أو غلبة ظن يطلق عليه بهذه القيود نبأ، فحق الخبر الذي يقال له نبأ- كما ذكر الراغب- أن يتعرى عن الكذب كخبر الله تعالى وخبر نبيه صلى الله عليه وسلم والتواتر**."[3]

1 ـ صور الجمل الخبرية:

أما عن صور التراكيب التي تظهر فيها الجملة الخبرية فقد ذكر أبو علي الفارسي وغيره أنّها على أربعة أضرب، قال في الإيضاح:" وأما الجملة تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: **الأول** : أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، **والثاني:** أن تكون مركبة من ابتداء

[1] السّيد أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسية في اللغة العربية**، مرجع سابق، ص 365

[2] أنظر، إيميل بديع يعقوب، **موسوعة العلوم العربية**، مرجع سابق، ج5، ص 105

[3] صبّاح عبيد دراز، **الأساليب الإنشائية وأسرارها البلاغية**، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1986م، ص 7

وخبر **والثالث: أن تكون شرطا وجزاء، والرابع:** أن تكون ظرفا"[1]، وهو كذلك عند الجرجاني والزمخشري وغيرهم .

2ـ أقســام الخبر :

جاء في اللّباب للسرّاج:" والخبر من حيث تقبله وإنكاره ثلاثة أنواع: ابتدائي وطلبي وإنكاري

1) **فالابتدائي** يلقى من غير توكيد .
2) **والطلبي** يؤكد بمؤكد واحد
3) **والإنكاري** بمؤكدين أو أكثر بحسب درجة التردّد، ويكون التوكيد بإنّ وأن وأحرف التنبيه ولام الابتداء، والقسم وقد والحروف الزائدة."[2]

ثانيا: الجملة الإنشائية

كما هو معلوم أن تعريف الجملة الإنشائية ينبني على عكس تعريف الجملة الخبرية كما جاء في تعريف القزويني السابق بأن :" الكلام إما خبر أو إنشاء؛ **لأنه إن كان لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه فخبر، وإلاّ فإنشاء.**"[3]، ومنه فالجملة الإنشائية في أبسط تعريف لها : **هي الجملة التي لا تحتمل الصدق ولا الكذب،أو هي التي لا توصف بصدق ولا كذب.**

جاء في شرح التفتازاني على مختصر التلخيص:" اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه."[4]

---

[1] أنظر، الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، مرجع سابق، ج1، ص 43

[2] محمد علي السرّاج، **اللّباب في قواعد اللغة وآلات الأدب**، عني به خير الدين باشا، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، 1973، ص 161

[3] جلال الدين الخطيب القزويني، **التلخيص في علوم البلاغة**، ظ عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط2، 1932م، ص 38

[4] سعد الدين التفتازاني، **شرح المختصر على تلخيص المفتاح للقزويني**، ترتيب عبد المتعال الصعيدي، المطبعة المحمودية، الأزهر، مصر، د ط، 1356هـ، ج1، ص 199

وبعبارة أخرى هو "مالا يصلح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب، ويكون **بالأمر والنهي والاستفهام والتمني والتعجب والنداء**"[1]، وميزتها عن الجملة الخبرية من منظور إعرابي أنها " إذا وقعت بعد النكرات أو المعارف الخالصة، فلا تكون صفات ولا أحوال لها."[2]

والمقصود من القول:(الإنشاء لا يحتمل الصدق أو الكذب) :" ليس معناه أنه غير صالح لأن يوصف بالصدق والكذب، **وإنما معناه أن المقصود بأساليبه ليس هو الحكاية** مع أن وجود النسبتين الكلامية والخارجية اللذين يكون الصدق بمطابقتهما والكذب بعدم مطابقتهما قائم فيه."[3]

أقسـام الإنشاء:

ينقسم الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي.

1 ـ الإنشاء الطلبي :" وهو الذي يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب؛ لامتناع تحصيل الحاصل"[4]، ويكون بإحدى الأدوات التي تدل على الطلب، ومنه جاءت تسميته بالإنشاء الطلبي وقد جمعها صاحب الطّراز في باب الإنشاء في قوله :"

يُسْتعمَلُ الإنْشـاءُ فِي الكَـلامِ **بِـالأمرِ** و**النَّـهيِ** و**الاسْتِفهَـام**

كـذَا **التَمنِّـي** و**التَرجّـي** وَردَا وَ**العَرضُ** و**التَحضيضُ** مع بابِ **النِّدا**

أي أن الإنشاء يستعمل **بالأمر**، وهو طلب وقوع الفعل، **والنهي** وهو طلب تركه **والاستفهام** وهو طلب إدراك الواقع، و**التمنّي** وهو طلب المستحيل، و**الترجي** وهو طلب الممكن و**العرض** وهو الطلب برفق، و**التحضيض** وهو الطلب بعنف، وباب **النّداء**، ويدخل

[1] محمد علي السرّاج، **اللّباب في قواعد اللغة وآلات الأدب**، مرجع سابق، ص 161

[2] السّيد أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسية في اللغة العربية**، مرجع سابق، ص 365

[3] محمد محمّد أبو موسى، **دلالات التراكيب دراسة بلاغية**، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1987م، ص 190

[4] جلال الدين الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، مرجع سابق، ص 135

تحته النداء المحض وهو طلب الإقبال، والاستغاثة وهي طلب الإعانة، والندبة وهي إنشاء التفجّع."[1]

ومن الباحثين من يحصر أدوات الإنشاء الطلبي في خمسة، نحو عبد العزيز عتيق[2] ومحمد محمّد أبو موسى[3]وغيرهما، وهو امتداد لمذهب التفتازاني؛ إذ حصر الأساليب الإنشائية في خمسة: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء[4]، وذلك تجنبا للاختلاف الواقع في بعضها، ذلك أنها احتملت تأدية معنى الخبر في بعض الحالات، مثل النداء مثلا[5] .

فإذا دخلت إحدى هذه الأدوات الثمانية على جملة ما، تجعلها جملة إنشائية طلبية بدليل أنها لا يحكم عليها بصدق ولا كذب، وإنما يستفاد منها طلب شيء ما لم يكن حاصل من ذي قبل

2- الإنشاء غير الطلبي : و**هو**" **مالا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب** كصيغ المدح والذّم، والعقود، والقسم، والتعجّب، والرّجاء، وكذا ربّ ولعلّ، وكم الخبرية."[6]

ومنه فهو نظير القسم الأول، فإن كان الإنشاء الطلبي هو الذي يدل على طلب حصول شيء ما فإن الإنشاء غير طلبي لا تدل أساليبه على الطلب البتة .

الفرق بين الإنشاء الطلبي وغير الطلبي :

يظهر الفرق بين الإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي في قضية ارتباط اللفظ مع المعنى أو تأخر أحدهما عن الآخر، ومنه "**فالإنشاء الطلبي هو ما يسبق وجود لفظه على**

---

[1] ناصيف اليازجي اللبناني، **الطّراز المعلم في علم البيان**، مطبعة القديس جاورجبوسي، بيروت، لبنان، دط، 1883م، ص 14

[2] أنظر، عبد العزيز عتيق، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص 70

[3] أنظر، محمد محمّد أبو موسى، **دلالات التراكيب دراسة بلاغية**، مرجع سابق، ص 192

[4] أنظر، سعد الدين بن عمر التفتازاني، **المطوّل**، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2013م، ص 406

[5] أنظر، فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 174

[6] السّيد أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة**، نشر المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1999م، ص 69

وجود معناه،... وأما الإنشاء غير الطلبي فهو ما يقترن فيه الوجودان"[1]، فمثلا : توجيه أمر بفعل شيء ما، يكون اللفظ أولا ثم يليه التنفيذ الذي يوقع المعنى؛ وبالتالي سبق اللفظ المعنى، أما الإنشاء غير الطلبي، فحين يقول لشخص بعتك كذا، فقد اقترن اللفظ بالمعنى حالا .

رابعا : أقسام الجملة باعتبار الإعراب

مما هو مشهور لدى جمهور علماء النحو خاصة واللغة عامة أن النظر في الجملة باعتبار محلها من الإعراب، تنقسم إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، والمعيار في ذلك هو أن الجمل التي لها محل من الإعراب هي التي" **لو وقع في موضعها مفرد لظهر فيه الإعراب على ما يقتضيه العامل**"[2]، والعكس صحيح بالنسبة للجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ إذ أنها لا يمكن تأويلها بمفرد ولا يحل محلها،" **وهو الأصل في الجمل**"[3] .

قال أبو حيان التوحيدي:" **أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدر بالمفرد،** لأن المعرب إنما هو المفرد والأصل في الجملة ألا تكون مقدرة بالمفرد."[4]

وقال ابن الخشّاب (ت567هـ) :" اعلم أن أصل الجملة الاستقلال بنفسها، والمفرد ليس كذلك، إلا أنها أنه قد تقع موقعة في بعض الأحيان فتكون كغير المستقل، ويحكم عليها بالإعراب في موضعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت فيه موقعه ."[5]

---

[1] عبد العزيز عتيق، **علم المعاني**، دار النهضة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2009، ص 73

[2] محمد بن مصطفى القوجوّي، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، مرجع سابق، ص19

[3] محمد بن أبي بكر الدماميني، **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج2، ص286

[4] جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق ج 2، ص24

[5] عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، **المرتجل** ، ت على حيدر، مكتبة اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1972م، ص 340

ومن تعليلات المحدثين في كون أصل الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب، قولهم أن" **الإعراب هو العلاقات التي تربط بين المفردات، وليس للجملة هذه العلاقات.**"[1]

أولا : الجمل التي لا محل من الإعراب

قدمنا دراسة الجمل التي لا محل لها من الإعراب تأسّيا بترتيب ابن هشام، وحجته في ذلك أن هذه الجمل" **لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل**"[2]، ومنه فهذه الجمل " **لا تقع في موضع رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم**"[3]،" لأنها لم تستخدم في موضع المفرد ولا يمكنها أن تقدر به، ليتيسر تقدير حركات الإعراب التي كانت تظهر على ذلك المفرد."[4]

وأما بالنسبة لعددها فقد حصرها غير واحد في سبع جمل، وعلى رأسهم ابن هشام في المغني، وفي قواعد الإعراب [5]، وقد تابعه في ذلك السيوطي، وأوصلها أبو حيان التوحيدي إلى اثني عشر جملة[6] .

وفي عددها قال النّاظم :

940 ـ والجُمَلُ التِي أَتَتْ بِلَا مَحَلِ سَبْعٌ فَــأولاَهُنَّ يَـا مَنْ عَقَل[7]

الجملة الأولى : الابتدائية

قال النّاظم :

940 ـ :..... سَبْعٌ فَأولاَهُنَّ يَــا مَنْ عَقَـل

---

[1] حسن محمد نور الدين، **الدليل إلى قواعد اللغة العربية**، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، ص 190

[2] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص440

[3] إيميل بديع يعقوب، **معجم الإعراب والإملاء**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1973م، ص 226

[4] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق ، ص 33

[5] أنظر، عبد الله ابن هشام الأنصاري، **الإعراب من قواعد الإعراب**، مرجع سابق، ص 37

[6] أنظر، جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق، ج 2، ص21 وص 24

[7] عبد الباسط بن محمد البورني، **مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، مرجع سابق، ص 56

941 ـ ذَاتُ ابتدَاءٍ سَمِّهَا مُستأنَفَةْ واشْتَمَلتْ **نَوعَينِ** عنِ المَعْرِفَةْ

942 ـ ذَاتُ افْتِتاحٍ نَحوُ زَيدٌ قـائِمٌ تَلِي الّتِي عَمَّا **مَضَتْ تَنحَسِمُ**[1]

قال ابن هشام عن الجملة الابتدائية:" **وتسمى أيضا المستأنفة، وهو أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ**، ولو كان لها محل، ثم الجملة المستأنفة نوعان :

1. أحدهما: **الجملة المفتتح بها النطق**، كقولك ابتداء (زيد قائم)، ومنه الجمل ليفتتح بها الصور .
2. والثاني: **الجملة المنقطعة عمّا قبلها**، نحو (مات فلان، رحمه الله) ."[2]

أمّا عن قول ابن هشام:**(ولو كان لها محل)**، فهي إشارة منه إلى "الجملة الحالية مثلا، فإن الجملة (والشمس طالعة) في (جئت والشمس طالعة) **مصدّرة بالمبتدأ يطلق عليها الابتداء**، وتسمى الواو الداخلة عليها ابتدائية، كما تسمّى حالية، **ولا تطلق عليها مستأنفة لكونها ذات محل من الإعراب.**"[3]

وهناك من يرى الصواب في الفصل بين الجملة الابتدائية والمستأنفة، وهو ما ارتآه مصطفى الغلاييني الذي قال بأن التفريق أولى، وتابعه في رأيه فخر الدين قباوة ، وحجته في ذلك أن الجملة الاستئنافية "هي التي تقع في أثناء الكلام، منقطعة عما قبلها، لاستئناف كلام جديد"[4]، "فهي لابد أن يكون كلام قبلها تام"[5]

---

[1] عبد الباسط بن محمد البورني، **المرجع نفسه**، ص 56

[2] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص440

[3] مصطفى رمزي حسن الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ت حسين طالح الدبوس وآخرون، دار عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011م، ج3، ص 364

[4] مصطفى الغلاييني، **جامع الدّورس العربيّة**، مرجع سابق، ج2، ص 287

[5] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 38

الجملة الثانية : الاعتراضية

قال النّاظم :

943 ـ ثانيَةُ الجُملِ قُلْ **مُعترِضَةْ** **مِنْ بيْنِ شَيئَينِ** فَهــاكَ غَرضَهْ

944 ـ **تَقويَــةُ الكَلامِ أوْ تَسْديـــــدُ** **تَحسِينُـهُ** كَـذَا لِمَنْ يَزِيـــدُ[1]

عرّفها ابن هشام وبيّن الغرض من استخدمها عندما قال هي: "الجملة المعترضة بين شيئين؛ لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا."[2]

وجاء في الكليات أن :" الجملة المعترضة على ما تقرر من علم المعاني **يؤتى بها في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى عند الأكثرين**، وجوز فرقة وقوعها في آخر الكلام **لكن اتفقوا على اشتراط ألا يكون محل من الإعراب.**"[3]

مواضعها :

عدّها ابن هشام واستقصاها في سبعة عشر موضعا، نوردها باختصار، وهي:[4]

1 ـ بين الفعل ومرفوعه **2** ـ بين الفعل ومفعوله **3** ـ بين المبتدأ وخبره

4 ـ بين ما أصله المبتدأ والخبر **5** ـ بين الشرط وجوابه **6** ـ بين القسم وجوابه

7 ـ بين الموصوف وصفته **8** ـ بين الموصول وصلته **9** ـ بين أجزاء الصلة

10 ـ بين المتضايفين **11** ـ بين الجار والمجرور **12** ـ بين الحرف الناسخ وما دخل عليه

13 ـ بين الحرف وتوكيده **14** ـ بين حرف التنفيس والفعل **15** ـ بين قد والفعل

16 ـ بين حرف النفي ومنفيّه **17** ـ بين جملتين مستقلتين

---

[1] عبد الباسط بن محمد البورني، **مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، مرجع سابق، ص 56

[2] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص446

[3] أبو البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي، **الكليات**، مرجع سابق، ص 343

[4] أنظر، محمد بن أبي بكر الدماميني، **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج2، ص290

الجملة الثالثة : التفسيرية

عرّفها ابن هشام وتابعه السيوطي[1] بأنها :" الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"[2]، خرج بقوله (الفضلة) " الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال أو الأصل."[3]

وخرج التعريف" جملة الصلة فإنها كاشفة لحال ما تليه لا لحقيقة على أنها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها."[4]

وقد عقّب حسن الأنطاكي على حدّ ابن هشام بقوله:" **هذا تعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية** في قولك: (أسررت إلى زيد النجوى وهي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان)، إذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم، فيلزم ألا يكون لها محل من الإعراب وهو باطل"[5]، ويوضح الدسوقي الوجه الصحيح في المثال السابق بقوله:" فالأحسن أن يقال في الجواب أن المفسر في هذا المثال الخبر لا الجملة الحالية كلها."[6]

بعبارة أخرى هي :" هي الجملة التي تفسر ما يسبقها، وتكشف عن حقيقته، وقد **تكون مقرونة بأحد حرفي التفسير: (أي) و(أن)** نحو﴿ فَأَوۡحَيۡنَا إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾[7] أو **غير مقرونة** نحو:(هل أرشدك إلى طريق الكرامة تكون مستقيما)، جملة (تكون مستقيما) جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب."[8]

وقد نظم البورني تعريفها السابق في قوله :

---

[1] أنظر، جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق، ج 2، ص21 وص 22

[2] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص459

[3] محمد بن أبي بكر الدماميني، **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج2، ص305

[4] مصطفى محمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على المغني**، مرجع سابق، ص 73

[5] مصطفى رمزي حسن الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، مرجع سابق ، ج3، ص 413

[6] مصطفى محمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على المغني**، مرجع سابق، ص 73

[7] الآية (27) من سورة المؤمنون

[8] إيميل بديع يعقوب، **معجم الإعراب والإملاء**، مرجع سابق، ص 227

957 . وَذاتُ **تَفْسِيرٍ لِهذي تَالِيَة** هِي الَّتِي **تَكشِفُ** مَاهِيَ خَافِيَة

958 . **حَقِيقَةَ** المَتْلَوِّ وَهِي **فَضْلَةُ** .....

الجملة الرابعة : جواب القسم

قال النّاظم :

959 . ..... **رَابِعَـةُ** الأَنَـواعِ تِلكَ جُمْلَـةٌ

960 . بِهَـا **أُجِيبَ قَسَـمٌ** كَإِنَّكَـا بُعيْدَ والقُرآنِ فَاعْرِفْ ذَلكَا[1]

جاء في حدّ جواب القسم :" **هو الجملة يجاب بها القسم الصريح، أو المقدّر الذي دلّت عليه قرينة لفظية** : اللام الموطئة لجواب القسم، لام التوكيد في فعل المستقبل المثبت المتصل بنون التوكيد"[2]، وزاد الأزهري:" **سواء ذكر فعل القسم وحرفه أم الحرف فقط فقط أم لم يذكرا.**"[3]

أدوات القسم : وهي:" الباء، التاء، اللام، الميم، الواو، مُنْ، ايْمُن ."[4]

الجملة الخامسة : الواقعة جوابا لشرط غير جازم، أو جازم غير مقترن بالفاء أو إذا الفجائية

فأما جواب الشرط غير جازم وهي التي:" تكون جوابا لإحدى أدوات الشرط غير الجازمة : لو، لولا، لوما، إذا، لمّا، كيف."[5]

[1] عبد الباسط بن محمد البورني، **مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، مرجع سابق، ص 57

[2] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق ، ص 88

[3] خالد بن عبد الله الأزهري، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، مرجع سابق، ص 65

[4] تمام حسّان، **الخلاصة النحوية**، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، ص 73

[5] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 96

وأما أدوات جواب الشرط الجازم غير مقترن بالفاء أو إذا الفجائية فهي التي تجزم فعلين وهي ثلاثة عشر أداة : إن، إذما، من، ما، مهما، متى، أين، أنّى، حيثما، كيفما، أيّ، إذا الخاصة بالشعر.[1]

وقد قسمت هذه الأدوات " على أربعة أنواع : **النوع الأول** : حرف باتفاق، **والنوع الثاني:** اسم باتفاق، **والنوع الثالث** : حرف على الأصح، **والنوع الرابع:** اسم على الأصح ."[2]

الجملة السادسة : صلة الموصول

قال الناظم :

963. صِلةُ موصُولٍ منَ الأسْماءِ أوْ منْ **حُروفِهم** عَلى السَّواءِ[3]

قال ابن هشام:" **وهي الواقعة صلة لاسم أو حرف**"[4]، والمقصود بصلة لاسم هو الإشارة إلى الأسماء الموصولة، وهي :" **الّذي، الّتي، اللّذان، اللّتان، الّذين، الأُلى، اللّواتي، اللّائي، أل، مَن، ما، ذا، ماذا، ذو، أيّ، أيّة.**"[5]

والمراد بموصول الحرف: هو" الحرف المصّدري، وهو يؤول وما بعده بمصدر وهو ستة أحرف : **أنْ، وأنّ، وكي، وما، ولو، وهمزة التسوية.**"[6].

ومنه فالجمل التي هي صلة لكل من الموصول الاسمي أو الحرفي؛ لا محل لها من الإعراب، وأما الموصول " فله محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الإعراب في

---

[1] أنظر، مصطفى الغلاييني، **جامع الدّورس العربيّة**، مرجع سابق، ج2، ص 186

[2] محي الدين عبد الحميد، **التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية**، نشر مكتبة السنة، القاهرة، مصر، دط، 1989م، ص 57

[3] عبد الباسط بن محمد البورني، **مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، مرجع سابق، ص 57

[4] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص471

[5] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 110

[6] مصطفى الغلاييني، **جامع الدّورس العربيّة**، مرجع سابق، ج2، ص 288

نفس الموصول."[1]

الجملة السابعة : التابعة لما لا محل لها من الإعراب

قال الناظم :

964 . **تَابِعةٌ لَهُنَّ** تَأتِي **السَّابِعَة** فَتِلكَ سَبْعَةٌ بِلاَ مُنَازَعَةٍ [2]

وهي الجملة التابعة لأحد الجملة الستة التي ذكرنا، وتتحقق المتابعة في الجمل بأحد اثنين: إما العطف أو البدل، ولهذا قال فخر الدين :" التوابع في المفردات خمسة : العطف والبدل وعطف البيان، والصفة، والتوكيد، وهي في الجمل اثنان فحسب : العطف والبدل."[3]

ثانيا : الجمل التي لها محل من الإعراب

ذكرنا سابقا أن ضابط الإعراب في الجملة، هو إمكانية تقديرها بمفرد يحل موضع الجملة، فتأخذ حكمه في الإعراب إما رفعا أو نصبا أو جرا أو الجزم، وهذا الضابط مشهور لدى النحاة، وهناك رأي آخر للرّضي علق عليه فخر الدين قباوة حيث قال:" وزعم الرضي أن كون **الجملة ذات محل لا يلزم تقديرها بمفرد، وإنما يعني أنها وقعت موقعا يصح وقوع المفرد فيه.**"[4]

ومنه فرق فخر الدين بين **المفرد الذي يحل محل الجملة** و بين **الجمل التي تقوم مقام المفرد** وهي الجمل السبع المشهورة، وأما المفرد الذي يحل محل الجملة، فهو لا يخرج عن أحد ثلاثة إما : **1** . **المصدر أو 2 . المشتق بأنواعه أو 3 . الفعل** .[5]

---

[1] خالد بن عبد الله الأزهري، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، مرجع سابق، ص 54

[2] عبد الباسط بن محمد البورني، **مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، مرجع سابق، ص 57

[3] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 126

[4] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 135

[5] أنظر، فخر الدين قباوة، مرجع سابق، ص 135 وما بعدها

وقد أشار فاضل صالح السّامرائي إلى المظاهر التي جعلت من الجملة تخرج عن أصلها وتصبح لها محل من الإعراب :

1. **العطف على محل الجملة:** وذلك بجواز عطف المفردات على الجمل التي لها محل من الإعراب، فتعرب مثل إعرابها نحو عطف المفرد على جملة الحال أو النعت أو الخبر نحو: (أقبل المجتهد يمشي ورافعا همته)، عطف الحال المفرد على جملة الحال .
2. **حذف التنوين من المفرد المضاف إلى الجملة كما تفعل مع الإضافة إلى المفرد:** نحو: (جئت يومَ سافر أخوك).
3. **امتناع دخول (أل) على المضاف على الجملة :**

نحو:(سأزورك يومَ ينجح أخوك)، فلا تعرف (يوم) بالـ(أل)، ذلك أن الأصل في المضاف ألا يعرف.[1]

عدد الجمل التي لها محل من الإعراب :

تضاربت آراء النحاة في ضبط عدد الجمل التي لها محل من الإعراب، فالمشهور المتفق عليه هو **سبعة جمل**[2]، ويرى ابن هشام الصواب في **تسعة** جمل[3]، وهو رأي فاضل السّامرائي أيضا[4]، غير أنهما يتفقان في العدد ويختلفان في الماهية، وهي عند فخر الدين **عشرة**[5]، وأوصلها أبو حيان التوحيدي إلى ثلاثين جملة بالمتفق عليه والمختلف فيه، مقسمة كالتالي: **ثمانية** في موضع رفع، **وثلاثة عشر** في موضع نصب، **وستة** في موضع جرّ، و**ثلاثة** في موضع جزم.[6]

---

[1] أنظر، فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 196

[2] أنظر، خالد بن عبد الله الأزهري، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، مرجع سابق، ص 37

[3] أنظر، عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص491

[4] أنظر، فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 198

[5] أنظر، فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 138

[6] أنظر، جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق ج 2، ص24

وينبغي التذكير بأن" **المراد من الجملة ههنا التي لا يصدق عليها الكلام لأن الأحوال الآتية عارضة لها**"[1]؛ وهي الجمل التي سنعرضها .

قال البورني في نظمه :

966 ـ أمَّا الّتِي لَهَا مِن الإِعْرابِ **فَسبْعَةٌ أيْضًا عَلَى الصَّوَاب** [2]

الجملة الأولى : الواقعة خبر

وهي التي تكون " خبرا لمبتدأ، أو لفعل ناقص، أو لحرف مشبه بالفعل، ومحلها الرفع إذا كانت خبرا للمبتدأ أو للحرف المشبه بالفعل، والنصب إذا كانت خبرا للفعل الناقص أو للحرف المشبه به."[3]

الجملة الثانية : الواقعة حال

وهي " الجملة التي تُبيّن هيئة صاحبها، **ومحلها النصب.**"[4] نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾[5]، فالجملة الفعلية يبكون في محل نصب حال؛ وهي في موضع المفرد (باكيين).

الجملة الثالثة : مفعولا به

ومحلها النصب، وهي المحكية بالقول[6]،" أو بما يرادفه، ولم تقترن بحرف تفسير أو الواقعة في موقع المنصوب بفعل قلبيّ أو ما يقوم مقامه، أو بفعل من أفعال التحويل أو ما يقوم مقامه، أو بفعل في قسم استعطافي يتضمن القصر."[7]

---

[1] محمد بن مصطفى القوجوّي، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، مرجع سابق، ص19

[2] عبد الباسط بن محمد البورني، **مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، مرجع سابق، ص 57

[3] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 147

[4] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 186

[5] الآية (16) من سورة يوسف

[6] أنظر، جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق ج 2، ص23

[7] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 165

وبيّن ابن هشام أن الجملة الواقعة مفعولا به تقع في ثلاثة أبواب :[1]

أحدها: باب الحكاية بالقول أو مرادفه، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾

ثانيها: باب (ظن) وباب (أعلم)، فإنها تقل مفعولا ثانيا لظن، وثالثا لأعلم .

ثالثها: باب التعليق،أو معلق عنه العامل،"وهو إبطال العمل لفظا، وإبقائه محلا لمجيء ما له صدر الكلام، سواء كان العامل من باب علم أو من غير"[2]، وهو جائز في كل فعل قلبي.

مثاله قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾[3]، فجملة المبتدأ والخبر (أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) في موضع نصب سادّة مسدّ مفعولين (لِنَعْلَمَ) .

الجملة الرابعة: المضاف إليها

وهي" التي يضاف إليها اسم، **ومحلها الجر**، وتقدر بمصدر، وإن لم يكن معها حرف مصدري سابك، أما ما يضاف إليه من الجمل، فهو الفعلية والاسمية، والجملة الفعلية هي الأصل في هذا"[4]

وقد حصر ابن هشام ما يضاف إلى الجملة في ثمانية مواضع[5] .

الجملة الخامسة: الواقعة لجواب شرط جازم مقترن بالفاء أو إذا

وهي الجملة التي تدخل عليها إن الشرطية وأخواتها و:" تقع جوابا للشرط الجازم، ولا تصلح أن تكون جملة شرط له، **فهي محلها الجزم**"[6]،" إذا كانت الجملة الجوابية **مقرونة**

[1] أنظر، محمد بن أبي بكر الدماميني، **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج2، ص313

[2] خالد بن عبد الله الأزهري، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، مرجع سابق، ص 40

[3] الآية (12) من سورة الكهف

[4] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 199

[5] أنظر، عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص481

[6] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 231

بالفاء سواء كانت اسمية أو فعلية، خبرية أو إنشائية، أو كانت **مقرونة بإذا الفجائية**، ولا تكون إلا اسمية والأداة إنْ خاصة."[1]

الجملة السادسة: التابعة لمفرد

وهي الجملة :"التي تتبع المفرد في : العطف والبدل والصفة ."[2]، وتأخذ حكمه في الإعراب، إما رفعا، أو نصبا، أو جرا، وهي ثلاثة أنواع :[3]

النوع الأول: الجملة المنعوت بها، وتكون في موضع رفع أو نصب أو جرّ .

النوع الثاني: الجملة المعطوفة بالحرف .

النوع **الثالث:** الجملة المبدلة، وشرطها أن تكون أوفى بتأدية المعنى المراد .

الجملة السابعة : التابعة لما لها محل من الإعراب

قال ابن هشام:" ويقع ذلك في **بابي النسّق والبدل خاصّة.**"[4]، وقوله (والبدل خاصّة) أي "لا يقع في النعت؛ لأن الذي ينعت إنما هو المفرد"[5]، و"النعت لا يكون تابعا لجملة وعطف البيان كالنعت."[6]

وقد جمع الشيخ بدر الدين بن أم قاسم الجمل التي لها محل من الإعراب في قوله :"

جمل أتت ولها محل معرب سبــع لأن حلت محل المفرد

خبريـــة حاليـــة محكيـــة وكذا المضاف لها بغير تردد

ومعلق عنـه، وتابعـــة لمـا هو معرب، أو ذو محل فاعدد

---

[1] خالد بن عبد الله الأزهري، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، مرجع سابق، ص 43

[2] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 241

[3] أنظر، محمد بن أبي بكر الدماميني، **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج2، ص324

[4] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص489

[5] مصطفى محمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على المغني**، مرجع سابق، ص 104

[6] مصطفى رمزي حسن الأنطاكي، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج3، ص 483

وجواب شرط جازم بالفاء أو بـإذا وبعض قـال غير مقيـد "[1]

الجمل المضافة زيادة على السبعة :

كما ذكرنا سابقا أن ابن هشام يرى الصواب في عدد الجمل التي لها محل من الإعراب هو تسعة جمل، فبعد أن أنهى الكلام عن الجمل السبعة قال:" هذا الذي ذكرته، – انحصار الجمل التي لها محل في سبع–، **جار على ما قرّروا، والحقّ أنها تسع، والذي أهملوه، الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها** "[2]، وهما كالتالي :

أولا : الجملة المستثنـاة أو المستثنى

وهي الجملة التي " تستثني ب(إلّا)، محلها النصب، ولا تكون إلا في استثناء منقطع لأن الجملة لا تكون جزءا من مفرد، فتستثنى منه، وهي تقدر بحرف مصدر."[3]

قال فاضل السّامرائي :" وأكثرهم لم يذكرها، وذلك نحو : أحرموا كلهم إلّا أبو قتادة لم يحرم فجملة (أبو قتادة لم يحرم) مبتدأ وخبر، وهي في محل نصب على الاستثناء"[4].

ثانيا : الجملة المسند إليها أو الواقعة مبتدأ

من خلال أمثلة ابن هشام نستنتج تعريف هذه الجملة، فتكون هي : **الجملة التي تحل موضع المفرد الذين يكون مبتدأ ويسند إليها خبره، ومحلها الرفع**، وقد مثل ابن هشام لهذا النوع من الجمل بقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[5]، وذلك على إعراب سواء خبرا، وجملة أنذرتهم مبتدأ، قال الدسوقي :" أي هذه الجملة مبتدأ مؤخر في محل رفع، وإنما صح ذلك لقيامها مقام المفرد؛ أي إنذارك وعدمه سواء."[6]

---

[1] جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق ج 2، ص24

[2] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص491

[3] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 198

[4] فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 200

[5] الآية (06) من سورة البقرة

[6] مصطفى محمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على المغني**، مرجع سابق، ص 107

ثالثا: الجملة الواقعة فاعلا

وقد اتفق كل من فاضل السّامرائي وفخر الدين قباوة في إضافة جملة الفاعل وما ينوبه – كما سيتم بيانه – وهذه الأخيرة قد نقل ابن هشام اختلاف النحاة في إمكانية وقوع الجملة فاعلا أو نائبه، **وشهّر القول بالمنع مطلقا**[1]، وهو الأمر الذي أدى به إلى استبعادها والاكتفاء بتسعة جمل فقط .

عرّفها فخر الدين :" **وهي التي يُسند إليها فعل معلّق، أو ما يقوم مقامه، محلها الرفع.**"[2]

مثالها : قوله تعالى :﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[3]، فالجملة ﴿ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ تؤول بفاعل للفعل ﴿تَبَيَّنَ﴾ تقديره فِعْلُنَا، فتكون بذلك الجملة قد حلت موضع المفرد، ويصبح المعنى: تبين لكم فعلنا بهم .[4]

قال فاضل صالح السّامرائي:" وجوزوا أن تقع الجملة فاعلا بعد همزة التسوية كما جوزوا وقوعها مبتدأ، وذلك في نحو قوله الله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[5]، إذا أعربنا خبر ﴿سَوَاءٌ﴾ إن فتكون جملة ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ فاعلا للمصدر سواءٌ لتأوله باسم الفاعل، وتقدير الكلام: إن الذين كفروا مستو عليهم العذاب وعدمه ." [6]

---

[1] أنظر، عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص491

[2] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 156

[3] الآية (45) من سورة إبراهيم

[4] فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، مرجع سابق، ص 156

[5] الآية (06) من سورة البقرة

[6] فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 200

الفصل الثاني: الوظيفة الدلالية للجملة العربية

المبحث الأول : **دلالــة الجملــة العربيــة**

المبحث الثاني :**دلالة الجملة الفعلية والاسمية**

المبحث الثالث : **الحذف والذكر**

المبحث الرابع : **التقديم والتأخير**

الفصل الثاني : الوظيفة الدلالية للجملة العربية

تمهيد : بادئ ذي بدء، ينبغي الإشارة إلى أن العلم الذي اهتم بدراسة الجملة العربية في شقها الدلالي وبعدها البلاغي الذي يؤديه تركيبها؛ وكذا دراسة المعاني التي تنجم بسبب العوارض التي تطرأ على الجملة فتحدث تغيرا في معناها ودلالتها؛ هو العلم الذي يسمى: بعلم المعاني؛ وهو يُعد أحد الأركان الثلاثة التي يقوم علها علم البلاغة إلى جانب علم البيان وعلم البديع، قال الإمام السّكاكي في تعريفه :" **اعلم علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة** وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، **ليحترز بالوقوف عليها** عن الخطأ في تطبيق الكلام **على ما يقتضيه الحال** ذكره."[1]

وعرفه القزويني في التلخيص فقال :" **هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال**، وينحصر في ثمانية أبواب: أحوال الإسناد الخبري، أحوال المسند إليه، أحوال المسند، أحوال متعلقات الفعل، القصر، **الإنشاء**، الفصل والوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة"[2]، ويبين لنا التهانوي المقصود من قول القزويني في تعريفه بـ**(أحوال اللفظ)** بقوله :" هي الأمور العارضة المتغير كما يقتضيه لفظ الحال من **التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك، وأحوال الإسناد أيضا**."[3]

ومنه فهذا الفصل صلته بالبلاغة أكثر من صلته بالنحو، قال حبنّكة الميداني:" عالم البلاغة **يوجه اهتمامه حول الكلمة والجملة العربية للمعاني التي تدل عليها صيغ الكلمات وأصول التراكيب وفروعها، وللمعاني التي يدل عليها التقديم والتأخير** في مواضع الكلمات

[1] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، **مفتاح العلوم**، ت عبد الحميد هنداوي، مرجع سابق ، ص 241

[2] جلال الدين الخطيب القزويني، **التلخيص في علوم البلاغة**، ظ عبد الرحمن البرقوقي، مرجع سابق، ص 38

[3] محمد علي التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ت علي دحروج، مرجع سابق، ج1، ص25

عما يدل عليها الأصل في التركيب، **وللمعاني التي يدل عليها الذكر والحذف** ... وغير ذلك مما فيه دلالة على معنى"[1]، ومن مباحث هذا الفصل التطرق إلى دلالات الجملة العربية التي تنجم عن تنوع تراكيب الجملة بفعل العوارض التي تطرأ عليها بما يطابق مقتضى الحال، كالحذف والذكر والتقديم والتأخير .

المبحث الأول : دلالــة الجملــة العربيــة

لا شك أن الاعتناء بالمعاني التي تؤديها الجمل خلال حديثنا مع المرسل إليه؛ هو مطلب واجب وضروري في نجاح العملية التواصلية، وقديما حرص العرب على وضوح المعاني كمثل حرصهم على جمال الألفاظ ورونقها، وقد امتدح ابن جني الاهتمام بالمعاني في معرض ردّه على دعوى عناية العرب بالألفاظ دون المعاني حيث قال :" **اعلم أن هذا الباب من اشرف فصول العربية، وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها**، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك، ويذهب في الاستحسان كل مذهب بك، **وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها...فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها**."[2]

والبحث في دلالة الجملة العربية هو مرام الكثير من الدارسين؛ النحاة منهم والبلاغيين فقد انصبوا على دراسة المعاني التركيبية للجملة وتقليبها وتشريحها؛ قصد النفوذ إلى عمق المعنى وباطنه، وعدم التسليم بظواهر الجمل في بعض التراكيب، وهذا الفن غير متاح إلى الجميع إلا للمتخصصين يقول عبد اللطيف حماسة:" **ولعل تهيُّب الباحثين من مجال الدلالة**

[1] عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، مرجع سابق، ج1، ص 137

[2] أبي الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، ، ت محمد على النّجار، مرجع سابق، ج1، ص 215

التركيبية، وهو ما يسمى أيضا بالمعاني النحوية، **يرجع إلى الصعوبات الكامنة في تحديد الدلالة التركيبية للجملة،** فإن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحمل عدّة معان مختلفة."[1]

ومنه فدلالة الجملة العربية غير ثابتة؛ بل هي متنوعة ومتغيرة تتحكم فيها عدة اعتبارات، منها ما يستنتج منطقيا كقول تمام حسان:" **إذا صح أن يتعدد المعنى للحرف والأداة والصيغة واللفظ والمفرد والوقف والابتداء؛ فإن المعنى يتعدد أيضا لتركيب الجملة في الحالات،** ولقد رأينا كيف يعتمد المفسرون والفقهاء في فهم معنى فعل الأمر على القرائن فيرونه مفيدا للإباحة حينا وللوجوب حينا آخر"[2]، ومنه فتعدد الأداة فقط يترتب عنه تعدد في دلالة الجملة وتوجيه معناها إلى مراد مخصوص .

ولا يخفى اهتمام علماء الأصول بالبحث في دلالات الجملة أكثر من غيرهم، لاسيمّا أن دراساتهم تتعامل مع النص القرآني فيما يتعلق بآيات الأحكام على وجه الخصوص؛ وذلك قصد الوصول إلى معرفة مراد الله من النص القرآني الذي يظهر في كثير من الأحايين في صورة جملة، ولعل هذا ما يفسر قول مصطفى العبيدان:" **انصب جل اهتمام الأصوليين على الدلالات التي تفيدها التراكيب المختلفة.**"[3]

وقد استعمل فاضل صالح السامرائي في معرض حديثه عن دلالة الجملة العربية اصطلاحات علماء أصول الفقه المشهورة في كتبهم حيث قال :" تقسم الدلالة بحسب اعتبارات مختلفة، **فباعتبار القطع والاحتمال** فتكون إما قطعية أو احتمالية، **وباعتبار المعنى الظاهر والباطن** تكون إما ظاهرة أو باطنة، **وباعتبار العموم والخصوص** إما خاصة أو عامة ، **وباعتبار التمام والنقص** فتكون إما تامة أو ناقصة ."[4] وهذه الاعتبارات نجدها لا

---

[1] محمد عبد اللطيف حماسة، **النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي . الدلالي)**، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، ص 20

[2] تمام حسان، **اجتهادات لغوية**، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص 222

[3] موسى بن مصطفى العبيدان، **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين**، دار الأوائل، دمشق، سوريا، ط1، 2002م، ص 99

[4] فاضل صالح السّامرائي، **الجملة العربية والمعنى**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص 12

تختلف في جوهرها وتفسيرها عما هو موجود مثلا في كتاب الوجيز في أصول الفقه لوهبة الزحيلي[1]، **ومنه فدلالات اللغة العربية عند فاضل السامرائي أربعة :**

1 قطعية أو احتمالية **2** ظاهرة أو باطنة **3** خاصة أو عامة **4** تامة أو ناقصة

اقتصر فاضل السامرائي في التمثيل على الدلالة القطعية والاحتمالية والدلالة الظاهرة والباطنة فمثال **الدلالة القطعية** والتي هي في مفهومها لا تحتمل التأويل ولا تعدد المعنى نحو : لا إله إلا الله، فكلمة التوحيد لا تخرج عن مفهوم واحد وهو لا معبود بحق إلا الله .

أما **الدلالة الاحتمالية**، وهي التي تحتمل أكثر من معنى، نحو : اشتريت قدح ماء، ففي هذا المثال يحتمل أن تكون قد اشتريت القدح، كما يحتمل أنك اشتريت الماء قدر قدح، وذلك بخلاف قولك : اشتريت قدحًا ماءً، فهنا أصبح المعنى قطعيا؛ وهو أنك اشتريت من الماء مقدار قدح .[2]

وقد ردّ فاضل السامرائي الأسباب التي تدعو إلى احتمال الجملة لأكثر من معنى إلى اثنتي عشرة سببا، وهي كالتالي : [3]

1: الاشتراك اللفظي في معنى المفردة **2:** الاشتـراك فـي دلالــة الصيغــة

3: عدم التبين بأن القول كلمة أو كلمتان **4:** عدم تبين أصل الكلمة أو وزنها

5:الصيغة التي تقتضي الاحتمال في الإعراب أو الدلالة **6:** ألفاظ تقتضي احتمال في المعنى

7:الحذف المؤدي إلى احتمال إعرابي أو دلالي **8:** اشتراك في الإعراب يؤدي إلى اشتراك في الدلالة **9:** مواقع إعرابية ذات دلالة قطعية أو محتملة

[1] أنظر، وهبة الزحيلي، **الوجير في أصول الفقه**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1999م، ص 163

[2] أنظر، فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، مرجع سابق، ج1، ص17

[3] أنظر، فاضل صالح السّامرائي، **الجملة العربية والمعنى**، مرجع سابق، ص 13

10 : الاختلاف في إرادة الحقيقة أم المجاز **11** : جمل تحتمل في تأليفها أكثر من معنى **12:** عبارات تحتمل أكثر من معنى .

وأما فيما يخص الدلالة الظاهرة والباطنة، فقد شرحهما بقوله :" **ونعني بالدلالة الظاهرة المعنى الذي يعطيه ظاهر اللفظ، وبالدلالة الباطنة المعنى الذي يعطيه فحوى الكلام ولا يفهم من ظاهر العبارة،** فقد يكون التعبير ذا دلالة ظاهرة مفهومة من ظاهر اللفظ مثل : خالد رجل شجاع،...وقد يكون **ذا دلالة باطنة لا يعطيها ظاهر اللفظ، وذلك مثل المجاز والكنايات والملاحن ونحوها**"[1]، ومثال هذا النوع في الكناية مثلا قولك : كثير الرّماد والتي تحمل في معناها الباطن الإشادة بكثرة الضيافة وكثرة ما يقدم للضيف .

كما تناول الجرجاني في دلائل الإعجاز الدلالتين السابقتين تحت مسمى آخر وهو: المعنى ومعنى المعنى، حيث قال:" فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: (المعنى) و(معنى المعنى)، **تعني (بالمعنى)؛ المفهومَ من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه من غير واسط و(بمعنى المعنى)، أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر.**"[2]

وقد توّصل عبد الفتاح لاشين في قراءة له على دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني –– فيما يتعلق بالنّظم – **أن سبب الفروق في التراكيب والاختلاف في الأساليب؛ هو فرق في المعاني،لا فرقا في الحركات الناشئة عن معرفة لعلم النحو**[3]، وهذا ما جعل بعض المحدثين وعلى رأسهم تمام حسّان ينادون بوجوب وضرورة الاعتناء بمعاني التراكيب؛ والتي هُمشت بسبب الاقتصار على دراسة الجانب التحليلي في النحو وتجزئته على حساب الاهتمام بوظائف الأساليب ومعانيها .

[1] فاضل صالح السّامرائي، **الجملة العربية والمعنى**، مرجع سابق، ص 22

[2] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ت محمود شاكر، مرجع سابق، ص263

[3] أنظر، عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية**، دار المريخ، الرياض، السعودية، ب ط، ص 75

يقول تمام حسّان:" **والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه،** لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني...الخ، ولا من الناحية الدلالة الاجتماعية...**والذي نريد أن نخلص إليه هنا أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أي أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه.**"[1]

الأصل في الجملة ذات معنى واحد :

ومع القول بتعدد المعنى في الجملة الواحدة، والوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى ذلك إلا أنه ينبغي إلى الإشارة إلى رأي من قال بأن الجملة ذات معنى دلالي واحد لا غير[2] مستندا في ذلك إلى قول الجرجاني الذي جاء فيه :" إذا قلت ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له، فإنك تحصل على مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم، **هو معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس.**"[3]

ويوضح مصطفى حميدة هذا المفهوم الذي يظهر منه التعارض بين القول بتعدد المعنى الدلالي –وهو المشهور وله شواهده– وما يقابله بأحادية المعنى الدلالي، فيقول:" **ولا يتنافى هذا المبدأ مع القول بأن معنى الجملة الواحد يتألف من عدّة معان جزئية،** ولكن هذه المعاني ليست هي مراد المتكلم من الجملة، **وإنما هي وسيلة لغاية ينشدها، تتمثل في المعنى الدلالي الواحد؛** أي أن المعاني الجزئية تتشابك ساعية إلى غاية مستهدفة منها، هي معنى دلالي واحد."[4]

ونجد عبد اللطيف حماسة هو الآخر تناول موضوع تعدد معاني تراكيب الجملة باعتبارات أخرى، كما أن مصطلحاته هي الأخرى مستخدمة عند الأصوليين، يقول عبد

---

[1] تمام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مرجع سابق، 1994، ص 16

[2] أنظر، مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، مرجع سابق، ص 30

[3] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ت محمود شاكر، مرجع سابق، ص413

[4] مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، مرجع سابق، ص 30

اللطيف:" **فإن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحتمل عدة معان مختلفة،** بعضها **بطريق التضمن،** وبعضها **بطريق الالتزام،** وبعضها **بطريق الدلالة المباشرة،** وبعضها **بطريق الإيحاء أو الرمز** إلى آخره."[1]

وقد عرّف صاحب معجم المصطلحات النحوية والصرفية دلالة التضمن ودلالة الالتزام التي ذكرها عبد اللطيف حماسة مع زيادة دلالة الصيغة، قال محمد اللّبدي :" **والدلالات النحوية التي يستعملها النحاة متعددة منها، دلالة التضمن** : كدلالة الفعل على الحدث، وهي ما تسمى دلالة المادة، **ودلالة الالتزام:** كدلالة الفعل على الفاعل والمكان **ودلالة الصيغة:** كدلالة الصيغة على الزمان." [2]

وفي الجملة فقد أطلق بعض الدارسين على هذا النوع من البحث الذي يتناول دلالة الجملة بمختلف أنواعها **مصطلح نحو الجملة،** وذلك بعد أن ضبط وحدد المواضيع الذي تتناولها هذه الدراسة، قال على جابر المنصوري:" **نحو الجملة: يبحث في الدلالة الذاتية الموضوعية، والحدثية، والمكانية والزمانية، فالجملة كتراكيب متنوعة الأوضاع والمفاهيم** يتميز كل لون من ألوانها بقصد يتعين من خلال العلاقات المترابطة من التحام الكلمات."[3]

المبحث الثاني: دلالة الجملة الخبرية والإنشائية

تعرض النحاة لأنواع الجملة الخبرية في مبحث : الخبر يقع جملة، فكان عدد الجمل الخبرية أربعة أنواع سبق وأن تناولناها في تقسيم الجملة باعتبار الصدارة، وخلصنا أن الجمل الخبرية أربعة أقسام مستقلة، الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الظرفية والجملة الشرطية كما أشرنا أن مردّ أصل هذه الجمل الأربعة، يعود إلى جملتين أساسيتين، هما الجملة الفعلية والاسمية، **وهو مذهب أبو على الفارسي ت377 والجرجاني ت471**

[1] محمد عبد اللطيف حماسة، **النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي . الدلالي)**، مرجع سابق، ص 20

[2] محمد سمير نجيب اللّبدي، **معجم مصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص 83

[3] علي جابر المنصوري، **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص 21

والزمخشري ت538 والسّكاكي ت 626هـ وغيرهم، وفي هذا المبحث سنوجه الدراسة في دلالات هذه الجمل الخبرية الأربعة ثم ننتقل إلى دلالات الجملة الإنشائية بنوعيها .

أولا : دلالة الجملة الخبرية الفعلية

1 : الدلالة الزمنية للفعل :

قبل الولوج في الحديث عن دلالة الجملة الفعلية، يجدر بنا في عجالة التطرق إلى مفهوم الفعل وأنواعه وأزمنته؛ ذلك أن الأفعال تتفق في الدلالة العامة الخاصة بها في مقابل الاسم كما سيأتي بيانه، ويختلفون في الدلالة الزمنية الخاصة بكل بفعل على حِدا، جاء في المفصل عن الزمخشري :" **الفعل: ما دل على اقتران حدث بزمان**"[1]، عقّب الزّملكاني وضبط الحّد بعبارة أدقّ فقال:" فالأجود أن يقال: **ما دلّ على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة** "[2]، **وأما عن أنواعه وأزمنته** فقد قال ابن يعيش:" لمّا كانت الأفعال مساوقة للزمان والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند انعدامه؛ **انقسمت بأقسام الزمان ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل...كانت الأفعال كذلك : ماض ومستقبل وحاضر**"[3]؛ فالأفعال إذا ثلاثة تعتريها أزمنة ثلاثة: فعل ماض بزمن قد مضى، وفعل مضارع بزمن حاضر أو مستقبل، وفعل أمر بزمن مستقبل، وهذه الأزمنة هي الأصل مع الأنواع الثلاثة من الأفعال، وقد يحمل الفعل دلالتين زمنيتين كالفعل المضارع الذي يدل على الحال والاستقبال، كما قد يخرج الفعل عن دلالة زمانه الأصلية كدلالة الفعل الماضي على الاستقبال، وذلك يطرأ في سياقات مختلفة يقتضيها السياق أو المقام لتأدية معنى خاص .

[1] محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، مرجع سابق، ط2، ص 243

[2] عبد الواحد بن عبد الكريم الزّملكاني، **غاية المحصّل في شرح المفصل**، ت أسماء بنت محمد صالح، نشر جامعة أم القرى، السعودية، د ط، ص 44

[3] أبو البقاء ابن يعيش الموصلي، **شرح المفصل للزمخشري**، ت إميل بديع يعقوب، مرجع سابق،ج 4، ص 207

ولهذا جعل **شهاب الدين القرافي (ت 684)** من خصائص الفعل " **الدلالة بصيغته على خصوص الماضي والحال أو المستقبل.**"[1]

وبما أن الفعل يبنى على تصور حدث مقترن بزمن فإن دلالته ثنائية، إذا فقد أحدهما تغيرت ماهية الفعل، فإذا دل على الحدث دون الزمن أصبح يكون مصدرا وينتقل من الفعلية إلى الاسمية، وإذا دل على الزمن وحده سلب منه كمال الفعلية وأصبح فعلا ناقصا.[2]

2 : دلالة مبنى الفعل :

اهتم الباحثون النحاة والبلاغيون منذ القديم بدراسة دلالة الفعل من جهة المبني، فكانت آراؤهم كالأتي :

تعرض **أبو يعقوب السّكاكي** لدلالة الجملة الفعلية في موطن حديثه عن المسند حال كونه جملة فعلية للمسند إليه فقال:" **وأما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية، فهي إذا كان المراد التجدد** كقولك: زيد انطلق أو ينطلق، **فالفعل موضوع لإفادة التجدد، ودخول الزمان الذي من شأنه التغير** في مفهومه مؤذن بذلك."[3]

وقال القاسم بن حسن الخوارزمي في مناقشته لمسألة عمل الصفة في صورة اسم الفاعل وقربها من الفعل المضارع :" ...لأن الصفة في الأصل معناها قريب من معنى الفعل المضارع، **لا يفوتها شيء سوى أن الفعل المضارع يتعرض للحدوث والتجدد** والصفة لا تتعرض له"[4]، والحدوث والتجدد هنا ليس مقتصرا على الفعل المضارع فقط؛ بل هي دلالة عامة تتميز بها كل الأفعال، وإنما ذكر المضارع كحجة للاستدلال به في هذه المسألة .

---

[1] شهاب الدين أحمد القرافي، **القواعد الثلاثون في علم العربية**، ت عثمان محمود الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، السعودية، ط1، 2002م، ص 89

[2] أنظر، ناصر بن عبد الله الهويريني، **مفاتيح الإعراب**، مرجع سابق، ص 40

[3] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، **مفتاح العلوم**، ت عبد الحميد هنداوي، مرجع سابق، ص 320

[4] القاسم بن الحسين الخوارزمي، **التخمير في شرح المفصل** ، ت عبد الرحمان بن سليمان، مرجع سابق، ج1، ص 271

ومنه فدلالة بنية الفعل تفيد التجدد والتغير والحدوث، وهو ما يتوافق منطقيا مع طبيعة الزمن الذي من شأنه التغير من حال إلى أخرى، ولهذا جاء في المثل: دوام الحال من المحال فالتغير في الزمن واجب حتمي.

وقد تدارس **جلال الدين القزويني** في الإيضاح الفعلَ الذي يقدر في الجملة الظرفية وبيّن وظيفته في التقدير فقال :" **وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد**"[1]، وجاء في دلائل الإعجاز **لعبد القاهر الجرجاني:**" وأما الفعل **فموضوعه على أنه يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء**"[2]، وكل هذه التأصيلات لم يخرج عنها المتأخرون فيما أعلم، بل استندوا عليها في دراساتهم العلمية .

الزمن الصرفي والزمن النحوي:

ومن خلال النظر في دلالة الفعل من خلال الاستعمال؛ ينشأ الفرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي في الدلالة، فالزمن الصرفي وهو المشهور عند النحاة وبمقتضاه قسم الفعل إلى ماض وحاضر ومستقبل، وهو صيغة الفعل مجردة عن السياق، أما دلالة الزمن النحوي فهي التي تظهر من خلال وظيفة الجملة في السياقات المختلفة التي تقتضيها الأساليب المتنوعة في مقامات متعددة[3]، وقد بيّن تمّام حسّان أن العلاقات السياقية، هي قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي.[4]، **ومنه فالزمن النحوي:**" **وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم،** كالمصادر والخوالف."[5]

والجملة الخبرية الفعلية إما أن تشتمل على فعل ماض وإما عن فعل مضارع، وكل منهما دلالته الخاصة :

---

[1] جلال الدين الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، مرجع سابق، ص 90

[2] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ت محمود شاكر، مرجع سابق، ص174

[3] أنظر، علي جابر المنصوري، **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص 36

[4] أنظر، تمام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مرجع سابق، ص 191

[5] تمام حسّان، **المرجع نفسه**، ص 240

1: دلالة الجملة الخبرية الماضوية

من المعلوم أن دلالة الجملة الماضوية في أصلها تفيد" **إثبات حدوث النسبة الحكمية في الزمن الماضي، فلا تدّل على الاستمرار إلا بمساعدة من القرائن اللفظية أو العقلية**"[1] أي قد تخرج الجملة عن دلالتها الأصلية فتفيد الاستمرار والدوام بالاستعانة بالقرائن اللفظية والعقلية، وأشهر الأدلة ما نجده في القرآن الكريم بكثرة، إذ نستشفها عندما تتكلم الآية عن ذات الله وصفاته باستعمال الفعل كان، فدلالة فعل كان هنا تفيد الاستمرار والدوام استنادا إلى القرينة العقلية التي تقتضي عدم زوال صفات الله تعالى، ومثل ذلك يقال في القرينة اللفظية في سياق معين حيث تصرف دلالة الفعل الماضي من الحدوث والتجدد إلى الاستمرار والدوام.

وقد يعبر بالماضي عن دلالة المضارع المستقبلية في القرآن الكريم كالحديث عن يوم القيامة وأهوالها مما هو حتمي الوقوع بلا شك، والإخبار به مما هو صدق لا مرية فيه وذلك أن المستقبل في علم الله جلّ وعلا بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع [2].

2: دلالة الجملة الخبرية المضارعة

ذكرنا سابقا بأن النحاة يربطون دلالة زمن الفعل المضارع بالحال أو الاستقبال، ولكن قد تدخل عليه قرائن تجبره على التقيد بدلالة معينة، **فقد يدل على الحال والاستقبال** إذا لم تكن هناك قرينة تصرفه لأحد الدلالتين، **ويدل على الحال فقط** إذا اقترن بقرينة لفظية تدل على الحال نحو: الآن، الساعة، الحين، **وقد يدل على الاستقبال فقط** إذا اقترن على سبيل المثال بقرينة مثل أدوات نصب وغيرها.[3]

---

[1] عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، مرجع سابق، ج1، ص 215

[2] أنظر، ظافر بن غرمان العمري، **بلاغة القرآن الكريم**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص 79

[3] أنظر، عبد الحفيظي عبد السلام، **محاضرات في النحو**، دار الضحى، الجلفة، الجزائر، ط1، 2017م، ص 60

وقد تخرج الدلالة عن أصلها فيعبر بالمضارع عن الماضي لغرض مقصود، ويكثر هذا النوع من الاستعمال في القرآن الكريم، قال غامر العمري:" **فقد يكون المضارع معبرا به عن الماضي وهذه المخالفة تظهر في السياق وحده،** لاقتضاء ظاهر السياق أن يكون التعبير بصيغة المضي، **وقد تظهر المخالفة لوجود عامل في التركيب اقتضى أن يكون المضارع مراد به المضي.**"[1]، فالسياق والتركيب أو هما معا لها علاقة أساسية في صرف الدلالة عن أصلها.

وأما دلالة الجملة الخبرية المضارعة من الجانب البلاغي فهم " يرون أن الجملة الخبرية المشتملة على فعل مضارع غير مقلوب الزمن إلى الماضي، وغير متعين بالأدوات للحال أو الاستقبال، **تفيد تجدد حدوث النسبة الحكمية فيها، بمقتضى دلالة الفعل المضارع، مع إفادة تجدد الحدوث.**"[2]

مثال ذلك قول أحدهم:(النهر **يجري**، والزمان **يسير** دون مزعجات)، فالأفعال التي أخبر بها في المثال تصنف ضمن الزمن المضارع، وهي بدورها تدل على أحداث متجددة متكررة في المكان والزمان.

ومنه نستنتج اشتراك الفعل الماضي والمضارع في الدلالة العامة للفعل، وهي إفادته للحدوث والتجدد، ويفترقان في الدلالة الخاصة، فدلالة الماضي: تفيد إثبات حدوث النسبة الحكمية في الزمان الماضي، في حين أن الدلالة الفعل المضارع: تفيد تجدد حدوث النسبة الحكمية فيه .

[1] ظافر بن غرمان العمري، **بلاغة القرآن الكريم**، مرجع سابق، ص 170

[2] عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، مرجع سابق، ج1، ص 217

ثانيا: دلالة الجملة الخبرية الاسمية

1 . الدلالة الزمنية للاسم :

مما لا خلاف فيه بين النحاة قاطبة أن دلالة الاسم في الأصل مجردة من الاقتران بزمن، فلا يدل الاسم على زمن الماضي ولا على زمن الحال ولا على زمن الاستقبال، وقد اكتفى سيبويه في الكتاب في حدّه للاسم بالتمثيل فقط، فلم يزد أن قال :" **فالاسم : رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ** "[1]، وقد حدّه **السّيرافي** في شرحه لكتاب سيبويه فقال:" كل شيء دلّ لفظه **على معنى غير مقترن بزمان محصّل، من مضيّ أو غيره فهو اسم**، فهذا الحدّ الذي لا يخرج منه الاسم البتة."[2]

وأما **الزمخشري** فقد اكتفى بقوله : " هو ما دل على معنى في نفسه **دلالة مجردة عن الاقتران**"[3]، و(قوله مجردة من الاقتران) : "**معناه عن الاقتران بزمان**، واشتراط هذا الوصف لئلا ينتقض هذا الحد بالفعل."[4]

2 . دلالة مبنى الاسم :

لا شك أن مبنى الاسم يختلف عن مبنى الفعل، فكل منهما صيغته الخاصة، فإن كان مبنى الفعل يختص بالدلالة على التجدد والحدوث والتغير؛ فلابد من اختصاص مبنى الاسم بدلالة خاصة به، وذكر جلال الدين القزويني دلالة الاسم في معرض حديثه عن الظرف الواقع خبرا:" **وأما كونه اسما فلإفادة عدم التقييد والتجدد**"[5]، وبمفهوم المخالفة للتقيد والتجدد نستنبط دلالة الاسم المتمثلة في الثبوت والاستقرار على حال ساكنة لا تتغير.

---

[1] سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتـاب**، ت عبد السلام هارون،مرجع سابق، ج1، ص 12

[2] أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، مرجع سابق، ج1، ص 15

[3] محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، مرجع سابق، ط2، ص 6

[4] القاسم بن الحسين الخوارزمي، **التخمير في شرح المفصل** ، ت عبد الرحمان بن سليمان، مرجع سابق، ج1، ص 157

[5] جلال الدين الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، مرجع سابق، ص 90

ونجد السّكاكي قد استعمل مصطلح الثبوت صراحة للجملة الاسمية والتجدد للجملة الفعلية فقال:" **وما تسمع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية، تجدّدا وثبوتا،...**"[1]

وقد جعل عبد القاهر الجرجاني لطيفة الفرق بين الخبر إذا كان اسما أو فعلا، هو تفردّ كل من الاسم والفعل بدلالة خاصة، حيث قال في ذلك:" وإذا عرفت هذا الفرق، فالذي يليه من فروق الخبر، **هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم... وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئا بعد شيء**"[2]، ومما سبق يتبين أن دلالة مبنى الاسم تحيلك على الثبوت والدوام والاستقرار دون التجدد والتغير الذي هو دلالة خاصة بالفعل.

قال إبراهيم السامرائي:" **فالجملة الاسمية هي التي أفاد فيها المسند الدوام والثبوت،** "[3] ويجدر بنا الإشارة إلى ما ذهب إليه فاضل صالح السّامرائي على أن "**الأسماء ليست على درجة واحدة من الدلالة على الثبوت،** فإن اسم الفاعل يختلف عن المبالغة"[4]، أي أن هناك تفاوت في دلالة الثبوت بين الأسماء .

وما ذهب إليه فاضل السامرائي يظهر جليا في خبر الجملة الاسمية، فهو تارة يكون اسما وتارة يكون خبرها فعلا مضارعا، وبينهما تفاوت في الدلالة كما هو معلوم من اختلاف مبنى كل منهما، جاء في الكليات في تفصيل دلالة خبر الجملة الاسمية:" **إذا كان خبرها اسما فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن، وإذا كان خبرها مضارعا فقد**

[1] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، **مفتاح العلوم**، ت عبد الحميد هنداوي، مرجع سابق، ص 320

[2] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ت محمود شاكر، مرجع سابق، ص174

[3] إبراهيم السّامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، مرجع سابق، ص 203

[4] فاضل صالح السّامرائي، **معاني الأبنية في العربية**، دار عمار، عمان، الأردن، ط 2، 2007م، ص41

يفيد استمرار تجدديا إذا لم يوجد داع إلى الدوام، فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام"[1] ويستفاد من نص الكفوي أثر القرائن في توجيه الدلالة .

ومن الوجهة البلاغية فيرى حبنّكة الميداني بأن الجملة الخبرية الاسمية :" **تفيد بأصل وضعها الحكم بإثبات أو نفي نسبة المسند**(=المحكوم به) **إلى المسند إليه**(=المحكوم عليه) **فقط، دون إفادة حدوث أو استمرار ولا تجدد**، والأصل فيها التحدث بها عن الواقع عند إنشاء الجملة."[2]

العامل المؤثر في حدوث الفرق بين الدلالة الاسمية والفعلية :

لابد أن هناك سبب كان له الأثر في تخصيص الجملة الاسمية أو الاسم بدلالة الثبوت والجملة الفعلية أو الفعل بدلالة بالتجدد والحدوث.

جاء في نهاية الإيجاز للفخر الرازي ت 606هـ :" **الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها**، فإن قلت: زيد منطلق، لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد، **وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانه**، فإن قلت: انطلق زيد، أفاد ثبوت الانطلاق لزيد في زمان معين، وكل ما كان زمانيا فهو متغير؛ والتغير مشعر بالتجدد، فإذن **الإخبار بالفعل، يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت في التجدد؛ والاسم، لا يفيد ذلك، وسببه أن يكون الاسم في صحة الإخبار به أعم وإن كان الفعل فيه أكمل وأتم؛ لأن الإخبار بالفعل مقتصر على الزمانيات أو ما يقدر فيه** ."[3]

ويقول فاضل صالح السّامرائي بعد أن خصّ دلالة الاسم بالثبوت ودلالة الفعل بالتجدد والحدوث:" **وسرّ ذلك أن الفعل مقيد بالزمن**، فالفعل الماضي مقيد بالزمن الماضي

---

[1] أبو البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي، **الكليات**، ت عدنان درويش محمد المصري، مرجع سابق، ص 341

[2] عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، مرجع سابق، ج1، ص 213

[3] فخر الدين محمد بن عمر الرازي، **نهاية الإيجاز في رواية الإعجاز**، ت نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص 79

والمضارع مقيد بزمن الحال أو الاستقبال في الغالب، **في حين أن الاسم غير مقيد بزمن من الأزمنة فهو أشمل وأعمّ وأثبت** ." [1]

ثالثا: دلالة الجملة الخبرية الظرفية

أولا: الدلالة العامة

الجملة الظرفية هي من الجمل المحتملة لأكثر من وجه، فقد تأرجحت في أصلها بين الفعلية والاسمية والظرفية، ومنشأ هذا التنوع هو الاختلال في التقدير أو اختلاف النحويين قال ابن هشام في تعليقه عن المثالين (أفي الدّار زيدٌ، أعندك عمرُو):" **فإنا إذا قدّرنا المرفوع مبتدأ** أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر؛ **فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى وذات فاعل مغنٍ عن خبر في الثانية، وإن قدّرنا فاعلا باستقرّ ففعلية، أو الظرف فظرفية.**"[2]

وقد ذكرنا سابقا بأن الجملة الظرفية هي التي تتصدر بظرف أو جار ومجرور، واكتفينا بقول ابن هشام في عدم تقدير المحذوف وإثبات عمل الظرف والمجرور[3]عمل الفعل[4]، وذلك لضمان استقلاليتها –على قولٍ– كنوع مختص بتركيب معين قائم بذاته بخلاف الجملة الاسمية والفعلية، إذ لو تم تقدير المحذوف لأصبحت جملة فعلية مختصرة على فرضية تقدير الفعل استقر أو حصل؛ وهو أقوى الاحتمالين كما ذكر السّكاكي[5]، وإذا قدّر المحذوف باسم نحو مستقر أو كائن لأصبحت جملة اسمية.

---

[1] فاضل صالح السّامرائي، **معاني الأبنية في العربية**، دار عمار، عمان، الأردن، ط 2، 2007م، ص 9

[2] عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ص435

[3] انظر إلى الجملة الظرفية في عنصر تقسيم الجملة باعتبار الصدارة من البحث

[4] **فالعامل:** يشمل الفعل واسم الفعل والمصدر والصفة المشبهة والأمثلة المبالغة والظرف والمجرور، أنظر، السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص 510

[5] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، **مفتاح العلوم**، ت عبد الحميد هنداوي، مرجع سابق، ص 320

ومنه، فإذا سلمنا بالاحتمالية للجملة الظرفية وهو قول أبو البقاء الكفوي[1]، وذلك بتقدير المحذوف فعلا، تكون دلالة شكل الجملة الظرفية تفيد التجدد والحدوث، وإذا قدرنا المحذوف اسما، تكون دلالتها تفيد الثبوت والدوام .

وبما أن الجملة الظرفية تتصدر بظرف أو بحرف جرّ يدخل على اسم، والظرف إما أن يكون ظرف زمان أو ظرف مكان، والظروف أسماء، والحرف ليس له أثر على الصدارة لوحده فلا عبرة به فإن دلالة الجملة الظرفية تنحاز إلى دلالة الجملة الاسمية التي تفيد الثبوت، زد على ذلك صحة جواز تقدير المحذوف باسم؛ وهو اختيار ابن مالك[2]، وهذا لا يعني الاقتصار على دلالة الاسم مطلقا بل فقد يطلب التركيب أو الأسلوب أو السياق والمقام معنى خاصا يقتضي التوافق مع دلالة الفعل؛ لاسيّما أن بعضا من النحاة يرى أن الأولى في تقدير المحذوف في الجملة الظرفية هو الفعل، وهو ترجيح ابن الحاجب والزمخشري وأبي علي الفارسي[3] .

ثانيا: الدلالة الخاصة

بعدما تطرقنا لاحتمال الجملة الظرفية لدلالة الفعل أو الاسم، سنتطرق هنا للنظر في دلالة الجملة الظرفية وما تحمله من وظائف دلالية كجملة ظرفية مستقلة برأسها على نحو ما ذهب إليه ابن السّراج واستحسنه أبو علي الفارسي كما ذكرنا سابقا[4]، وعليه **فإن كانت الجملة الظرفية مصدرة بظرف مكان فإن الوظيفة الدلالية الخاصة تفيد :**

1 / أن أخبارها تكون متعلقة على وجه خاص بالأحداث والأشخاص .[5]

[1] أنظر، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي، **الكليات**، ت عدنان درويش محمد المصري، مرجع سابق، ص 341

[2] أنظر، جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت شمس الدين، مرجع سابق، ج1، ص321

[3] أنظر، المرجع نفسه، ج1، ص321

[4] أنظر، الجملة الظرفية في أقسام الجملة باعتبار الصدارة من البحث

[5] أنظر، الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، مرجع سابق، ج1، ص 48

فأما **الخبر عن الحدث** نحو: الصلاة في المسجد، **والخبر عن الشخص** نحو: في المحضرة زيد .

2 / تبيين المكان الذي حصل فيه الفعل،[1] نحو: أمام المسجد وقفت .

وإذا كانت الجملة الظرفية مصدرة بظرف زمان فإن الوظيفة الدلالية الخاصة تفيد :

3/ أن أخبارها تكون عن الأحداث دون الأشخاص، نحو : الخروج غدا .

4/ أن ظروفها توضح زمن وقوع الفعل ، نحو : مكثت في المدرسة يوما

وإذ كانت الجملة الظرفية مصدرة بجار ومجرور، فإن الوظيفة الدلالية الخاصة ترتبط بمعاني حروف الجر[2] داخل التركيب، كما يساهم السياق في تحديد دلالتها، كما أن للظروف معان هي الأخرى تضاف إلى الدلالة الخاصة .

رابعا: دلالة الجملة الخبرية الشرطية

أولا: الدلالة العامة

تدارسنا سابقا الجملة الشرطية في أقسام الجملة باعتبار الصدارة بشيء من التفصيل وذكرنا أنها فعلية –بمعيار فعل الشرط– بعدما وقفنا على علة رأي الجمهور القائل بفعلية الجملة الشرطية، وإذا كان كذلك **فدلالة الجملة الشرطية العامة على مذهب الجمهور، هي دلالة الجملة الفعلية التي تفيد الحدوث والتجدد والاستمرار.**

ودون فعلية الجملة الشرطية على قول، فدلالتها في بعض التراكيب، دلالة الجملة الاسمية التي تفيد الثبوت والدوام، على نحو ما نجده في الجمل الشرطية المتصدرة بأدوات الصدارة التي تكون مبتدءات قال فاضل السّامرائي:" وفي قولك: (من يأتني أكرمه)، و(أي

[1] أنظر، على جارم ومصطفى بك، **النّحو الواضح**، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، ج2، ص 166

[2] أنظر، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاج، **معاني الحروف**، ت علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1976م، ص 72. 80. 82

رجل يحضر أحضر معه)، و(ما يرضِك يرضني)، **جمل اسمية؛ لأن (من) و(أي) و(ما) مبتدءات فتكون جمل على سمت واحد.**"[1]

ثانيا: الدلالة الخاصة

حينما ندرس الدلالة الخاصة للجملة الشرطية، نرتكز في ذلك من جهة على مذهب الزمخشري القائل باستقلالية الجملة الشرطية، ومن جهة أخرى نستعين بفن أصول الفقه واصطلاحاته في تعاملهم مع الجمل التركيبية بنوعيها، الخبرية والإنشائية، أما فيما يتعلق بالجملة الشرط، فتستشفها في باب أقسام المفهوم، تحديدا في قسم مفهوم المخالفة، وهذا الأخير من أول قضاياه، مفهوم الشرط .

أولا: دلالة البنية الشكلية للشرط

جاء في كتاب أصول الفقه لمحمد رضا المظفر:" الجملة الشرطية يدّل منطوقها – بالوضع– على **تعليق التالي فيها على المقدّم** الواقع موقع الفرض والتقدير"[2]، أي توقف تحقيق مطلب التالي الذي يتمثل في جواب الشرط على تحقق الأول المتمثل في الشرط، وهو ما فسره في موضع آخر بقوله:" **إذا كانت جملة خبرية – أي أن التالي متضمن لحكاية خبر– فإنها تدل على تعليق حكايته على المقدّم.**"[3]، وقد عبر عليه في مواضع بالعُلقة اللزومية بين الطرفين، وأطلق عليها تمام حسّان مصطلح **علاقة الشرط،** وهي:" العلاقة التي حين تقوم بين في السياق النصي تجعل العنصر الثاني بمنزلة جواب الشرط للعنصر الأول."[4]

[1] فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 161

[2] محمد رضا المظفر، **أصول الفقه**، ت رحمة الله الأراكي، مؤسسة النشر الإسلامي، قُم، إيران، ط7، 1434هـ، ج1، ص 159

[3] المرجع نفسه، ص 163

[4] تمام حسان، **اجتهادات لغوية**، مرجع سابق، ص 311

قال ابن حيان:" والتسمية بالجزاء والجواب مجاز، ووجهه أنه شابه الجزاء **من حيث كونه فعلا مرتبا على فعل آخر**، فأشبه الفعل المرتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا الذي هو حقيقة الجزاء، وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الأول، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل."[1]

وقد وضح محمد رضا دلالة الجملة الشرطية فيما يتعلق بالتركيب؛ أي الشكل التي تبنى عليه الجملة الشرطية، وكان ذلك في نقاط ثلاثة نوردها باختصار[2]:

1. دلالتها على الارتباط والملازمة بين المقدم والتالي.
2. دلالتها على أن التالي معلق على المقدّم ومرتّب عليه وتابع له، أي المقدم سبب في التالي .
3. دلالتها على انحصار السببية في المقدّم، بمعنى أنه لا سبب بديل له يترتب عليه التالي.

ثانيا: دلالة معاني الأدوات الشرط

من المعلوم أن أدوات الشرط تقتضي جملتين، الأولى: شرط، والثانية: جزاء وجواب والتسمية بالجزاء والجواب مجاز[3]، كما أن معاني أدوات الشرط تؤدي دورا هاما في تحديد الدلالة الزمنية للجملة الشرطية، ويمكن تقسيمها باعتبار إعمال الجزم إلى قسمين :

القسم الأول/ أدوات الشرط الجازمة: يسمى أولهما فعل الشرط، وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه، وهذه الأدوات هي: **إن** (وهي حرف)، **ومن، وما، وأي، وأيّان، ومتى، وأين، وأنى وحيثما، وكيفما**(وهي أسماء)، **وإذما**(الصحيح أنها حرف)، **ومهما**(والصحيح أنها اسم).[4]

---

[1] جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت شمس الدين، مرجع سابق، ج2، ص435

[2] أنظر، محمد رضا المظفر، **أصول الفقه**، ت رحمة الله الأراكي، مرجع سابق، ج1، ص 160

[3] أنظر، جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت شمس الدين، مرجع سابق، ج2، ص453

[4] أنظر، محي الدين عبد الحميد، **التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية**، مرجع سابق، ص 56

القسم الثاني/ أدوات الشرط غير جازمة: وهي،(من الحروف) لو، ولولا، لوما، لمّا،(من الأسماء)، إذا، وكيف.[1]

1/ دلالة أدوات الشرط الجازمة في الجملة :

تطرق علماء النحو إلى النظر في دلالة أدوات الشرط عندما تناولوها باعتبار المعنى الذي تفيده في الجملة، ومنه فقد تتفرد كل أداة بدلالة خاصة، وقد تشترك مجموعة منها في دلالة واحدة، وبهذا تكون دلالات أدوات الشرط الجازمة موزعة على ستة أقسام.[2]

1. ما يستخدم للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو (إن)، و(إذما) .
2. ما يستخدم للدلالة على من يعقل من الثقلين والملائكة، ثم ضمن معنى الشرط وهو(من).
3. ما استخدم للدلالة على غير العاقل ثم ضمن معنى الشرط، وهو(ما)، و(مهما).
4. ما استخدم للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط، وهو(متى)، و(أيّان) .
5. ما استخدم للدلالة على المكان، ثم ضمن معنى الشرط، وهو(أين)، و(أنى) و(حيثما).
6. ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة، وهو(أي)، لذالك قيل:أي بحسب ما تضاف إليه.

2/ دلالة أدوات الشرط غير جازمة في الجملة [3]:

1. (لو)، وتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل وإن خالف في ذلك بعض النحاة.
2. (لولا)، وتفيد تعليق الجواب على الشرط في الزمان الماضي .

---

[1] أنظر، إبراهيم شمس الدين، **مرجع الطلاب في الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط5، 2009م، ص 61

[2] أنظر، علي أبو المكارم، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، مرجع سابق، ص 633

[3] أنظر، علي أبو المكارم، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، مرجع سابق، ص 634

3. (لوما)، وهي بمثابة (لولا) في إفادة تعليق الجواب على الشرط في الماضي، وفي الدلالة على الامتناع أيضا .
4. (لما)، وتفيد تعليق الشرط في الزمان الماضي، فهي حرف وجوب لوجوب.
5. (إذا) و(كيف)، وتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل .

ومنه فالجمل الشرطية التي تنشأ بدخول أدوات القسم الأول التي تجزم فعلين،" **تتفق جميعا في تعليق الجواب على الشرط في الزمان المستقبل**"[1]،أما زمن التعليق في المجموعة الثانية فقد يكون ماضيا مع (لولا) و(لما)، كما قد يكون مستقبلا إذا كانت الأداة (إذا) و(كيف) و(لو) كما سبق بيانه .

دلالة الجملة الإنشائية :

تطرقنا في مبحث تقسيم الجملة باعتبار الوظيفة إلى الجملة الإنشائية وأقسامها وسنتناول في هذا المقام دلالة الجملة الإنشائية[2].

أولا: دلالة الجملة الإنشائية الطلبية

تتنوع دلالة الجملة الإنشائية الطلبية بتنوع دلالة أساليبها التي تؤديها معاني أدواتها ومنه فالوظائف الدلالية للجملة الطلبية على ما سبق جمعه تتنوع بين: **الأمر، والنهي والاستفهام، والتمني، والنداء، والدعاء، والترجي، والعرض، والتحضيض.**

وأما عن دلالة الزمن في الجملة الإنشائية الطلبية فهي تختلف باختلاف دور الأداة وما تقتضيه من دلالة زمنية مساوقة لها، ولهذا رجح علي جابر المنصوري أن الأساليب التي تؤديها هذه الأدوات :" تدل على المستقبل القريب، كما أنها تؤدي بقرائن مع صيغة الأفعال الصرفية، فهي تدل على المستقبل البسيط في أساليبها، يضاف إلى ذلك أن غالبيتها

[1] علي أبو المكارم، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، مرجع سابق، ص 627

[2] أنظر، أقسام الجملة باعتبار المعنى من البحث

تؤكد مضمون دلالة المستقبل للجملة في السياق، وقليل منها يقلب الصيغة الماضية إلى دلالة المستقبل كما في التحضيض والعرض إذا أصبحت القرائن أفعلا ماضية ."[1]

ثانيا: دلالة الجملة الإنشائية غير طلبية

مثلما استنتجنا وظائف دلالة الجملة الإنشائية الطلبية من معاني أدواتها؛ فكذلك الجملة الإنشائية غير الطلبية، فدلالتها تستشف من صيغ أساليبها على نحو ما ذكرنا سابقا في البحث، ومنه فالوظيفة الدلالية للجملة الإنشائية غير طلبية هي: **الذم والمدح، والعقد والقسم، والتعجب، والرجاء، ومعاني رُبّ، ومعاني كم الخبرية.**

دلالة وضع الخبر موضع الإنشاء والعكس

يقول:" تحدث البلاغيون المتأخرون وعلى رأسهم الإمام السّكاكي عن خروج الأساليب الخبرية والإنشائية عن مقتضى الظاهر، فذكروا أن ذلك يكون في اتجاهين:

الاتجاه الأول: خروج الأسلوب الخبري لأداء معنى إنشائي، بمعنى أن يضع الأديب الخبر موضع الإنشاء.

الاتجاه الثاني: خروج الأسلوب الإنشائي لأداء معنى خبري، بمعنى أن يضع الأديب الإنشاء موضع الخبر."[2]

ولاشك أن هذا الخروج عن مقتضى الظاهر له دلالات، حيث يتعمده الأديب بعمق نظره قصد الحصول على معان بلاغية دقيقة لا يتذوقها إلا صاحب صنعة وذوق متمرس.

[1] علي جابر المنصوري، **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص 25

[2] عبد العزيز أبو سريع يس، **الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1989م، ص 326

1/ دلالات وضع الخبر مع إرادة معنى الإنشاء:[1]

1. معنى التفاؤل، وهو إدخال السرور على المخاطب، نحو: جنبك الله السوء وأهله فعبر بالفعل الماضي الدال على تحقق حصول ذلك بقصد التفاؤل.
2. إظهار الحرص في وقوع المطلوب(الخبر)، ويظهر هذا في مقام الدعاء نحو: رزقني الله لقاؤك .
3. الاحتراز عن صورة الأمر التي تشعر بالاستعلاء المنافي للأدب .
4. حمل المخاطب على تحصيل المطلوب بوجه ألطف، نحو: أنت تأتينا غدا، بدل ائتني غدا.
5. التأكيد على المسارعة لتنفيذ المأمور، نحو قوله تعالى:﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ البقرة 288؛ أي هو خبر في معنى الأمر، وليتربصن المطلقات .
6. المدح والثناء .

2/ دلالات وضع الإنشاء مع إرادة معنى الخبر [2]:

1. إظهار الرضى بالواقع حتى كأنه مطلوب .
2. المبالغة في بيان عدم الفائدة من الطلب .
3. الاستهانة بالمخاطب .
4. إفادة التعجب .

وهذه الدلالات في كلا القسمين استقاها عبد العزيز أبو سريع من تخريجات الإمام السّكاكي وسيبويه وابن قتيبة .

[1] أنظر، عبد العزيز أبو سريع يس، المرجع نفسه، ص 328

[2] أنظر، عبد العزيز أبو سريع يس، **الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية**، مرجع سابق، ص 326

المبحث الثالث: التقديم والتأخير

تمتاز الجملة العربية بخاصية المرونة وقابلية التنوع في التراكيب والبُنى؛ وهذا التنوع يؤدي معاني ووظائف مقصودة غير اعتباطية يطلبها المقام أو السياق، فالجملة في الأصل لها بنية أساسية تلتزم ببناء وترتيب معين سواء أكانت فعلية أو اسمية، وقد يطرأ على هذا البناء عارض كالتقديم والتأخير، فيحدث هذا الأخير تغييرا في مراتب المسند والمسند إليه أو الفضلة؛ وذلك لتأدية وظيفة دلالية خاصة، أو قصد غرض بياني معين، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث .

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني في أهمية ظاهرة التقديم والتأخير:" هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، لا يزال يَفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شعرا يورقك مسمعُه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، **أن قدم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان.**"[1]

أولا : تعريف التقديم والتأخير

لغة: "من قدّم الشيء أي وضعه أمام غيره، والتأخير نقيض ذلك."[2]

اصطلاحا: عرفه بدر الدين الزركشي (ت 794هـ) في البرهان بأنه: " **أحد أساليب البلاغة؛ فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام وانقيادهم له وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق،** وقد اختلف في عدّه من المجاز؛ فمنهم من عدّه منه؛ لأنه تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول، وتأخير ما رتبه التقديم، كالفاعل، نقل كل

[1] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص106

[2] إنعام فوّال مكّاوي، **المعجم المفصل في علوم البلاغة**، مراجعة أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط2، 1996م، ص 411

واحد منهما عن رتبته وحقه، والصحيح أنه ليس منه؛ فإن المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع."[1]

وقال فاضل صالح السّامرائي:" النحاة جعلوا للكلام رتبا بعضها اسبق من بعض، **فإن جئت بالكلام على الأصل لم يكن من باب التقديم والتأخير، وإن وضعت الكلمة في غير موضعها دخلت في باب التقديم والتأخير.**"[2]

وبرزت دقة دراسات ظاهرة التقديم والتأخير أكثر عند التطرق لقضية النّظم التي تربع على عرشها الإمام عبد القاهر الجرجاني، والنظم في أبسط تعريف مع زيادة توضيح للباحث فضل حسن عباس هو:" **ترتيب الألفاظ في النطق تبعا لترتيب المعاني في النفس،** ومن هنا فقد يكون الكلام واحدا في مادته وحروفه، لكن قد تختلف صيغته وترتيب كلماته من متكلم لآخر بل عند متكلم واحد، إذا اختلف المعنى في النفس."[3]

أسباب التقديم والتأخير:

جاء في البرهان في علوم القرآن للزركشي أن أسباب التقديم والتأخير عموما كثيرة، وهي على النحو الآتي : [4]

1. أن يكون أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول .
2. أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى .
3. أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب، فيقدم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة .
4. أن يكون التقديم لعظمه والاهتمام به.
5. أن يكون الخاطر في التقديم ملتفتا إليه والهمة معقودة به .

---

[1] بدر الدين بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ت محمد أبو فضل، دار التراث، القاهر، مصر، ط3 1984م، ج3، ص 233

[2] فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 37

[3] فضل حسن عباس، **البلاغة فنونها وأفنانها**، دار الفرقان،عمان، الأردن، ط4، 1997م، ص 207

[4] بدر الدين بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ج3، ص 233

6. أن يكون التقديم لإرادة التبكيت والتعجيب من حال المذكور.

7. الاختصاص (في التقديم).

أنواع التقديم والتأخير:

ذكر ابن الأثير أنواع التقديم والتأخير معا بعدما أشاد بأسرار ولطائف هذا الباب، قال ابن الأثير في المثل السائر:" وهذا باب طويل عريض، يشتمل على أسرار دقيقة، منها ما استخرجته أنا، ومنها ما وجدته في أقوال علماء البيان ...**وهو ضربان** :

الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أخّر المقدّم أو قدّم المؤخر لتغير المعنى.

الثاني: يختصّ بدرجة التقدم في الذكر؛ لاختصاصه بما يوجب له ذلك، ولو أخّر لما تغير المعنى."[1]

ثانيا : التقديم وأنواعه في الجملة

تباينت طريقة تناول أنواع التقديم من باحث إلى آخر، فمنهم من قسمه إلى نوعين **باعتبار نية التأخير ونفيها،** وهو مذهب الجرجاني في دلائله[2] وتابعه من المحدثين عبد العاطي غريب علاّم، فنشأ عن ذلك :

1. تقديم على نية التأخير: وهو ما كان المقدم باقيا على حكمه الذي كان عليه له قبل التقديم، نحو تقديم الخبر أو المفعول أو الحال، فهذه الأخيرة لا يتغير حكمها بعد التقديم .

[1] ضياء الدين ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تقديم أحمد الحوفي و بدوي طبانة، دار النهضة، مصر ط2، ج2، ص 210

[2] أنظر، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص106

2. وتقديم لا على نية التأخير: وهو ما ينقل فيه المقدم من حكم إلى حكم، ومن إعراب إلى إعراب، نحو (زيد ضربته) و(ضربت زيدا)، فزيد تغير حكمه وإعرابه.[1]

والبعض الآخر تعرض لأنواع التقديم باعتبار الإسناد ومتعلقاته، سواء أكانت الجملة اسمية أو فعلية، ومنه تفرعت ثلاثة أنواع من التقديم، وهي على النحو التالي :

أولا : تقديم المسند إليه

حينما نتكلم عن تقديم المسند إليه فإننا نقصد الجملة الاسمية عموما والمبتدأ خصوصا ذلك أن تقديم المسند إليه (الفاعل) في الجملة الفعلية كما هو معلوم محل خلاف بين البصريين والكوفيين، والبصريون على منع تقدمه؛ لأنه يتحول من فاعل إلى مبتدأ ويدخل في مباحث الجملة الاسمية، وبهذا يكون تقديم الفاعل على الفعل من نوع **تقديم لا على نية التأخير** الذي يتغير فيه الحكم و الإعراب .

أما إذا كان من قبيل تقدم المسند إليه –المبتدأ– عن الفعل بعدما كان فاعلا، ويصبح مبتدأ لجملة فعلية، فهذه صورة مقبولة تعرض لها البلاغيون، مثالها : أعانني سعيد، فتصبح سعيد أعانني .[2]

1 / علة تقديم المسند إليه :

جاء في جواهر البلاغة:" اعلم أن مرتبة المسند إليه التقديم، **وذلك لأن مدلوله هو الذي يخطر في الذهن؛ لأنه المحكوم عليه، والمحكوم عليه سابق للحكم طبعا، فلهذا تقدم وضعا.**"[3]

---

[1] أنظر، عبد العاطي غريب علاّم، **دراسات في البلاغة العربية**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1997م، ص37

[2] أنظر، فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، مرجع سابق، ج1، ص 158

[3] السّيد أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة**، مرجع سابق، ص 123

2 / أغراض ودلالات تقديم المسند إليه:

تعددت دلالات تقديم المسند إليه وأغراضه من باحث إلى آخر، وعلة ذلك تسند إلى عامل الاجتهاد في كشف المعاني المقصودة من التقديم في السياق، فاتفق البعض في أغراض، وتفرد البعض الآخر بأغراض ودلالات أخرى .

تعرض فضل حسن عبّاس في كتابه البلاغة فنونها وأفنانها لأهم اعتبارات وأغراض تقديم المسند إليه، فأحصى أربعة أغراض يؤديها تقدم المسند إليه، وهي كالآتي باختصار التمثيل :[1]

1. **التشويق:** وذلك بأن يكون في المسند إليه غرابة من شأنها أن تشوق المخاطب إلى معرفة المسند، ذلك لأن المسند والمسند إليه متلازمان .
2. **إفادة التخصيص** : وإنما يكون ذلك إذا توفر في المسند إليه شرطان:

أ – أن يكون الخبر –المسند– فعلا

ب – أن يقع المسند إليه بعد النفي

3. **إفادة التعميم** : ويكون ذلك إذا اجتمع في الجملة أداة تدل على العموم وأداة تدل على النفي، وتقدمت أداة العموم على النفي.
4. **إذا وردت كلمة (مثل) أو (غير)** : وهما مما اطّرد فيه تقديم المسند إليه، وفي هذه الحالة قد خرجتا عن المعنى الظاهر الذي وضعت له كل منهما.

أما السيّد أحمد الهاشمي فقد جمع أغراض تقديم المسند إليه فأوصلها إلى عشرة، **تفرد بسبعة واشترك مع حسن عبّاس في ثلاثة أغراض،** وكما ذكرنا سابقا أن هذه الأغراض تخضع

[1] أنظر، فضل حسن عباس، **البلاغة فنونها وأفنانها**، مرجع سابق، ص 214

لعامل الاجتهاد في الاستنباط مع مراعاة السياق، نورد هذه الأغراض باختصار الأمثلة لتجنب التطويل:[1]

1/ تعجيل المسّرة **2/** تعجيل المسَاءة **3/ التشويق**

4/ التلذذ **5/** التبرك **6/ النّص على عموم السلب أو سلب العموم**

7/ إفادة التخصيص قطعا **8/** كون المتقدم محطّ الإنكار والغرابة **9/** سلوك سبيل الرقيّ

10/ مراعاة الترتيب الوجودي **11/ تقديم الكليّ على جزئياته** **12/** تقديم الدليل على المدلول

ثانيا : تقديم المسند

1/ علة تقديم المسند : يُقدم المسند الذي أصله التأخير على المسند إليه في حالات تستدعي ذلك التقديم، والذي يوفي بغرض المعنى المنشود.

2 / أغراض ودلالات تقديم المسند :

جمعها كل من فضل حسن عباس[2] وحبنّكة الميداني[3] في أربعة أغراض قابلة للزيادة وهي كالآتي:

1. تخصيصه بالمسند إليه، أي قصر المسند على المسند إليه .
2. التنبيه على الخبرية، وذلك حتى لا يلتبس بالصفة عند تأخيره؛ لأنهما متقاربان .
3. التشويق، أي التشويق لذكر المسند إليه، ويكثر في المدح والوعظ.
4. أن يكون في المسند ما يدعو إلى التفاؤل بالخير .

[1] أنظر، السّيد أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة**، مرجع سابق، ص 123

[2] أنظر، فضل حسن عباس، **البلاغة فنونها وأفنانها**، مرجع سابق، ص 229

[3] أنظر، عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، مرجع سابق، ج1، ص 376

ثالثا : تقديم متعلقات الإسناد

1/ تعريف متعلقات الإسناد:

قال حبنّكة الميداني في متعلقات الإسناد:" **يقصد من متعلقات الفعل، المفعول به والجار والمجرور، والظرف، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والحال والتمييز في أحوال قليلة ونادرة.**"[1]

وهذه المتعلقات لا تخرج عمّا يطلق عليه مصطلح المكملات المشتركة بين الأفعال المتعدية واللازمة .[2]

2 / أغراض ودلالات تقديم متعلقات الإسناد :[3]

1. إرادة التخصيص، وهو قصر الحكم على المقدم من متعلقات الفعل على الفعل أو ما في معناه مما يعمل عمله، وتساعد القرائن على اكتشاف إرادة التخصيص .
2. الاهتمام بشأن المقدم، أو الإشعار بالاهتمام به .
3. إرادة ردّ الخطأ في التعيين أو الاشتراك.
4. التنبيه على أن المقدم هو مناط الإنكار أو الاستغراب أو غير ذلك
5. إرادة المبادرة إلى التلذذ باسم المحبوب في الجملة .
6. إرادة المبادرة إلى التبرك باسم الله في الدعاء.
7. إرادة المبادرة إلى التهويل أو التخويف أو غير ذلك .
8. مراعاة النسق الجمالي اللفظي، في قوافي الشعر، وسجع النثر.

[1] **المرجع نفسه** ، ج1، ص 381

[2] أنظر، علي أبو المكارم، **الجملة الفعلية**، مرجع سابق، ص 167

[3] أنظر، عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، مرجع سابق، ج1، ص 381

3/ مواضع التقديم :

ذكر شهاب الدين النّويري خمسة مواضع يحسن فيها التقديم، وهي كالآتي [1]:

1. أن تكون الحاجة إلى ذكره أشدّ .

2. أن يكون ذلك أليق بما قبله من الكلام أو بما بعده .

3. أن يكون من الحروف التي لها صدر الكلام.

يقول حبنّكة الميداني :" وفي كل الأحوال ترجع مزايا التقديم إلى أمرين رئيسين :

الأمر الأول: ما يفيد زيادة في المعنى وزيادة في جمال اللفظ، وهذا غاية ما يعتني به البلغاء في هذا المجال.

الأمر الثاني: ما يفيد الزيادة في أحدهما فقط، ويدخل هذا أيضا في مقاصد البلغاء."[2]

ثانيا : التأخير وأنواعه في الجملة

أولا : تأخير المسند إليه

قال السّكاكي في مفتاح العلوم:" وأما الحالة التي تقتضي تأخيره – المسند إليه– **إذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم.**"[3]

وجاء في جواهر البلاغة :" **يؤخر المسند إليه إذا اقتضى المقام تقديم المسند،** ولا نلتمس دواعي التقديم والتأخير إلا إذا كان الاستعمال يبيح كليهما."[4]

وأوجه تقديم المسند وجوبا في الجملة الاسمية والتي على إثرها يتأخر المسند إليه هي :

---

[1] أنظر، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النّويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ت مفيد قميحة وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ج7، ص 59

[2] عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، مرجع سابق، ج1، ص 363

[3] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، **مفتاح العلوم**، مرجع سابق، ص 293

[4] السّيد أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة**، مرجع سابق، ص 126

1. إذا كان الخبر له الصدارة؛ أي واجب التقدم في صدر الجملة .

2. إذا كان الخبر محصورا في الابتداء، بإنّما باتفاق النحويين، وبما وإلا عند جمهور النحويين .

3. إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر .

4. إذا وقع الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا في حالات منها :

1/ إذا كان تقديم الخبر مصححا للابتداء بالنكرة؛ أي المبتدأ نكرة والخبر ظرف أو جار ومجرور.

2/ إذا كان الخبر ظرفا يفيد الإشارة .

3/ إذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر مالا يفهم منه مع التأخير.

4/ إذا استعمل في مثل .

5/ إذا كان مسندا إلى ما اقترن بفاء الجزاء.[1]

ثانيا : دلالات وأغراض تأخير المسند إليه عن المسند

1. التخصيص، وفيه يؤخر المسند إليه ويقدم المسند لإزالة وهم وتغيير فكرة .
2. الافتخار، نحو: مسلم أنا .
3. التفاؤل أو التشاؤم، نحو ناجح زيد .
4. تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور على وجه الاختصاص والحصر .[2]
5. مراعاة نظم الكلام؛ وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلا التقديم، وإذا أخرّ المقدّم ذهب ذلك الحسن .[3]

يلاحظ مما سبق بيانه أن هناك دلالات مشتركة في التقديم والتأخير يتحكم فيها المعنى .

---

[1] أنظر، علي أبو المكارم، **الجملة الاسمية**، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص 56

[2] أنظر، فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، مرجع سابق، ج1، ص150

[3] أنظر، ضياء الدين ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، مرجع سابق، ج2، ص 211

ثانيا: تأخير المسند

يؤخر المسند في الجملة الاسمية على الأصالة لأنه محكوم به بدلالة الإخبار، وفي الجملة الفعلية يؤخر المسند للتوصل إلى دلالة ما، ويحصل هذا عندما تتقدم علية متعلقات الإسناد .

دلالة تأخير المسند

أما دلالة تأخير المسند الذي أصله التقديم فهي متوقفة على **أهمية تقديم المسند إليه** أو **ما يتعلق به من مكملات**، جاء في مفتاح العلوم للسّكاكي:" **وأما الحالة المقتضية لتأخير المسند فهي: إذا كان ذكر المسند إليه أهم**، كما مضى في فن المسند إليه ."[1]

وينبغي التنبيه إلى أن موضوع التقديم والتأخير له تفصيلات دقيقة تطول فيها البحوث، وقد قسمه العلماء إلى فصول بلغت عند فخر الدين الرازي إلى إحدى عشر فصلا[2].

[1] أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، **مفتاح العلوم**، مرجع سابق، ص 221

[2] أنظر، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، **نهاية الإيجاز في رواية الإعجاز**، مرجع سابق، ص 181

المبحث الرابع: الحذف والذكر

اهتم النحاة والبلاغيون بدراسة لظاهرة الحذف والذكر في الكلام منذ القديم، بيد أن الحذف نال الاهتمام الأكبر والاعتناء الأوفر من الذكر؛ ذلك "**أن الحذف خلاف الأصل**"[1] والأصل في الكلام هو الذكر؛ أي ذكر ما يتأسس به الكلام –المسند والمسند إليه– ، وما يخرج عن الأصل كالحذف يعد طارئا يبحث في وجه دلالته البلاغية والنحوية، ومنه ستكون دراستنا في هذا المبحث مركزة على ظاهرة الحذف مع إشارات لظاهرة الذكر التي تعد الأصل، وهذا ما درج عليه –فيما اطلعت– أهل البلاغة والنحو .

وتبرز أهمية الاعتناء بظاهرة الحذف في استهلال عبد القاهر الجرجاني لباب الحذف بقوله :" **هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن.**"[2]

أولا: تعريف الحذف

1/ تعريفه لغة: جاء في لسان العرب في مادة حذف:" **حذف الشيء يحذفه حذفا، قطعه من طرفه.**"[3]

اصطلاحا: عرفه الزركشي في البرهان فقال:" **هو إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل**"[4] كما عرفه حمزة العلوي في الطراز بقوله:" وهو في مصطلح علماء البيان، **عبارة عن التجنب عن بعض حروف المعجم عن إيراده في الكلام.**"[5]

---

[1] بدر الدين بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ج3، ص 104

[2] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص146

[3] جمال الدين بن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ج 10، ص 810

[4] بدر الدين بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ج3، ص 102

[5] يحيى بن حمزة العلوي، **الطراز**، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م، ج1، ص 99

ولعل اقتصار العلوي في حدّه على ذكر حذف الحرف، إشارة إلى أصغر وحدة يمكن حذفها، وإلا فإن الحذف يتعدى ذلك إلى الكلمة والجملة، وقد عقد الجاحظ بابا أطلق عليه **الكلام المحذوف.**[1]

وقد تدارس ابن الأثير ظاهرة الحذف كقسم من باب الإيجاز، وأطلق عليه إيجاز الحذف وعرفه بقوله:" **هو ما يحذف منه المفرد والجملة، لدلالة فحوى الكلام على المحذوف، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه.**"[2]

نستنتج من كلامه أن الحذف يتعدى الحرف إلى الكلمة والجملة، زيادة على ذلك يشترط في الحذف أن يكون المعنى أوسع من اللفظ، وذلك لتجنب التقدير؛ وهو ما ساوى لفظه معناه وإخراجا للقصر؛ وهو ما يزيد لفظه على معناه.[3]

2/ شروط الحذف :

ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ثمانية شروط للحذف نوردها باختصار:[4]

1. وجود دليل حالي، كقولك لمن رفع سوطا(زيدا) بإضمار اضرب .
2. ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه.
3. ألا يكون المحذوف مؤكدا.
4. ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار الفعل .
5. ألا يكون عاملا ضعيفا؛ فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل .

---

[1] أنظر، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبين**، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط7، 1997م،ج2، ص 278

[2] ضياء الدين ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، مرجع سابق، ج2، ص 264

[3] أنظر، المرجع نفسه، ج2، ص 264

[4] أنظر، عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ج2، ص 692

6. ألا يكون عوضا عن شيء .
7. ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.
8. ألا يؤدي إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

وينبغي التنبيه إلى أن هذه الشروط التي ذكرها ابن هشام؛ هي ما تقتضيه الصناعة النحوية وليست البلاغية، أما الشروط التي تقتضي الصناعة البلاغية، فقد حصرها حبنّكة الميداني في شرطين هما:

1. "**الشرط الأول:** ألا يؤدي الحذف إلى الجهل بالمقصود، فيشترط أن يوجد دليل يدل على المحذوف، وقد يعبر عنه بالقرائن الدالة.
2. **الشرط الثاني:** ألا يكون المحذوف مؤكدا للمذكور، إذ الحذف مناف للتأكيد."[1]

وقد ذكر فاضل السامرائي شروط الحذف باعتبار الدليل والضرر في ثلاثة عناصر :[2]

1. **أن يوجد دليل مقالي؛** وهو وجود دليل لفظي على المحذوف، وله صور منها الاسم منصوب الذي على وجود ناصب، نحو كم جمعت ؟ فتقول **عشرا،** أي **جمعت عشرا.**
2. **أن يوجد دليل مقامي أو الحالي؛** وهو الذي يدل عليه المقام، وله صور منها:كأن تقول لمن كان يتكلم وسكت : حديثك؛ أي أكمل حديثك .
3. **ألا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي** (الإعراب) يقتضي عدم صحة التعبير.

الضرر المعنوي: نحو حذف الجواب لمن سأل، أو المستثنى في جملة تقتضيه .

[1] عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها،** مرجع سابق، ج2، ص 43

[2] أنظر، فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها،** مرجع سابق، ص 76

الضرر الصناعي: نحو حذف الهاء من قولك زيدٌ ضربته، فلا يصح ذلك إلا مع نصب زيد .

كما أضاف حبنّكة الميداني في أنواع الأدلة إلى جانب الدليل المقالي والمقامي، "**أن يكون من المفاهيم الفكرية والاقتضاءات العقلية، واللوازم الذهنية**"[1]– سيأتي تفصيلها–

3/ أدلة الحذف :

قال ابن الأثير :" والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فإن لم يكن هناك دليل فإنه لغو من الحديث، لا يجوز بوجه ولا سبب."[2]

وقال الزركشي :" **ولما كان الحذف لا يجوز إلا لدليل احتيج إلى ذكر دليله،** والدليل تارة يدل على محذوف مطلق، وتارة على محذوف معين." [3] ومنه وجّه أهل البلاغة والنحاة النظر إلى جمع أدلة الحذف .

ذكر أحمد مطلوب في معجم مصطلحات البلاغية مجموعة من الأدلة على الحذف نذكرها باختصار دون الأمثلة تجنبا للطول: [4]

1. أن يدل العقل على الحذف والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف .
2. أن يدل العقل على الحذف والتعيين.
3. أن يدل الفعل على الحذف والعادة على التعيين .
4. أن تدل العادة على الحذف والتعيين .

[1] عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، مرجع سابق، ج2، ص 43

[2] ضياء الدين ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، مرجع سابق، ج2، ص 268

[3] بدر الدين بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ج3، ص 107

[4] أنظر، أحمد مطلوب، **معجم مصطلحات البلاغية وتطورها**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، دط، 1973م، ص 350

5. الشروع في الفعل .
6. اقتران الكلام بالفعل فإنه يفيد تقديره .

أما فاضل صالح السّامرائي فقد ذكر أدلة الحذف بصور بسيطة يسهل فهمها، نذكر منها:[1]

1. أن يكون في الكلام مبتدأ لا خبر له، أو خبر لا مبتدأ له .
2. أن يكون في الكلام اسم منصوب ولا ناصب له ملفوظا .
3. أن يكون في التعبير حرف جر أصلي أي غير زائد، أو ظرف وليس في الجملة ما يتعلق به.
4. أن يقتضي المقام ذكر شيئين أو أشياء بينهما تلازم فيكتفي بأحدهما اعتمادا على الفهم بالمقابل .
5. أن يخبر عن الواحد بغير الواحد فيفهم أن ثمة حذفا .
6. أن يوجد في الكلام ما يستدعي الجواب ولا جواب له أو العكس .
7. أن يتعدى الفعل بحرف وقد حذف .
8. أن يكون في الكلام صفة وليس لها موصوف، أو مقول ولم يذكر فعل القول.

4/ أنواع الحذف :

ذكر الزركشي سبعة أنواع للحذف[2] واقتصر السيوطي على أربعة من السبعة في الإتقان[3] نذكرها مجملة باختصار:

1. **الاقتطاع،** وهو ذكر حرف من الكلمة وإسقاط الباقي .
2. **الاكتفاء،** وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما .

[1] أنظر، فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 80

[2] أنظر، بدر الدين بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ج3، ص 177

[3] أنظر، أبو الفضل جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ت مركز الدراسات القرآنية، ط مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، السعودية، 1426هـ، ج5، ص 1620

3. **حذف الضمير والتمثيل،** وهو أن يضمر من القول المجاور لبيان أحد جزأيه .
4. **أن يستدل بالفعل لشيئين وهو في الحقيقة لأحدهما؛** فيضمر للآخر فعلا يناسبهما.
5. **أن يقتضي الكلام شيئين فيقتصر على أحدهما؛** لأنه المقصود.
6. **أن يذكر شيئان، ثم يعود الضمير إلى أحدهما دون الآخر.**
7. **الحذف التقابلي،** وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من واحد منهما مقابلة؛ لدلالة الآخر عليه، وسماه السيوطي في الإتقان الاحتباك .
8. **حذف الاختزال،** وهو حذف كلمة أو أكثر، وهي إما: اسم أو فعل أو حرف، أو أكثر.[1]

ملاحظة : كل هذه الأنواع لا تخرج عن حذف الحرف أو الكلمة أو الجملة أو المسند أو المسند إليه أو متعلقات الإسناد (الفعل)، ولكل حذف منهم دلالة بلاغية يقتضيها المعنى ويطلبها السياق .

وقد اقتصر ابن الأثير في تقسيمه للحذف على نوعين : **أحدهما حذف الجملة والآخر حذف المفرد**[2]، ورأى أن بعض الكلام قد يشمل القسمين معا، وبالنسبة لحذف الجمل فيشمل الجمل المفيدة المستقلة بنفسها وهي أحسن الحذف وأدله على الاختصار، ويكثر وجوده في القرآن الكريم، وحذف يشمل الجمل غير المفيدة.[3]

[1] **أنظر إلى أمثلة حذف اسم والفعل والحرف من القرآن الكريم،** أبو الفضل جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن،** مرجع سابق، ج5، ص 1625

[2] **ذكر ابن الأثير أن حذف المفرد يتصرف على أربعة عشر ضربا ثم سردها، أنظر، المثل السائر، مرجع سابق، ج2، ص 283**

[3] ضياء الدين ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،** مرجع سابق، ج2، ص 269

وأما حذف المفرد فهو كثير مستفيض في كلام العرب، ويشمل أغلب الظواهر النحوية وقد تعرض لذلك ابن هشام في مغني اللبيب فذكر تسعة عشرة مسألة متعلقة بحذف المفرد وعشرين مسألة متعلقة بحذف الحرف، وستة مسائل متعلقة بحذف الجملة .[1]

الحذف باعتبار الإسناد :

أ/ حذف المسند إليه :

المسند إليه هو أحد العناصر الأساسية في تكوين الجملة، والأصل فيه الذكر، وقد يخرج التركيب عن مقتضى الظاهر فيحذف لدليل نحوي إلى جانب تأدية غرض بلاغي يضفي على التركيب جمالا ورونقا إلى جانب دقة المعنى.

قال عبد العزيز عتيق:" وحذف المسند إليه يتوقف على أمرين :

أحدهما: وجود ما يدل عليه عند حذفه من قرينة، والأمر الآخر: وجود المرجح للحذف عند الذكر، أما الأمر الأول وهو وجود القرينة الدالة على المسند إليه عند حذفه **فمرجعه إلى علم النحو، وأما الأمر الثاني** وهو المرجح لحذفه على ذكره **فمرده إلى البلاغة.**"[2]

والمسند إليه في النحو إما أن يكون مبتدأ أو فاعلا، ومشهور في كتب الصناعة النحوية الحالات والمواضع التي يجب فيها **حذف المبتدأ**[3] **والفاعل،** أما الأغراض البلاغية التي جرت الظاهرتين للحذف فلا تكاد تخرج عن أسباب وأغراض الحذف التي سنذكرها فيما بعد.

ب/ حذف المسند :

يعد المسند الطرفي الثاني الداعم للمسند إليه في قيام العلاقة الإسنادية، وهو الآخر يعتريه الحذف والذكر كرفيقه المسند إليه بتحقق شروط الحذف، **والمسند إما أن يكون اسما**

---

[1] أنظر، عبد الله ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، مرجع سابق، من ص 716 إلى ص 747

[2] عبد العزيز عتيق، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص 73

[3] أنظر مواضع حذف المبتدأ جوازا ووجوبا، جميل أحمد ظفر، **النحو القرآني قواعد وشواهد**، مكتبة الملك فهد، السعودية، مكة المكرمة، ط2، 1998م، ص 220

في موضع الخبر[1] **أو فعلا**، وحذف كل منهما دواع نحوية وبلاغية يقف عليها المجتهد من خلال السياق والمقام.

يقول عبد القاهر الجرجاني:" **فما من اسم أو فعل تجده قد حذف**، ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، **إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به.**"[2]

ج/ حذف متعلقات الإسناد :

سبق أن عرفنا متعلقات الفعل في معرض حديثنا عن تقديم متعلقات الإسناد، وهي **المفعول به، والجار والمجرور، والظرف، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله والحال، والتمييز في أحوال قليلة ونادرة**، وقد نال حذف المفعول به الاهتمام الأكبر لدى البلاغيين، وذلك لكثرة وروده عند تعلقه بالأفعال المتعدية، ومنه سنقتصر عليه في التمثيل .

قال عبد القاهر الجرجاني فيما ينشأ عن حذف المفعول به من بلاغة :" **فإن الحاجة إليه أمسّ، وهو بما نحن بصدده أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر.**"[3]

ومن أهم الأغراض البلاغية التي يؤديها حذف المفعول به :[4]

1. إفادة التعميم مع الاختصاص .
2. تنزيل منزلة الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم .
3. الاختصار والإيجاز.

---

[1] أنظر مواضع حذف الخبر جوازا ووجوبا، ، المرجع نفسه، ص 221

[2] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص153

[3] المرجع نفسه، ص 154

[4] أنظر، عبد العزيز عتيق، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص 130

4. تحقيق البيان بعد الإبهام .

5/ أسباب الحذف:

ككل ظاهرة في الوجود لابد لها من سبب دافع، وقد تطرق السيوطي في الإتقان إلى الأسباب المؤدية إلى الحذف، نذكرها بإيجاز:[1]

1. مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره .
2. التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، والاشتغال به يفوّت المهم .
3. التخفيف لكثرة دورانه في الكلام .
4. كونه لا يصلح إلا له .
5. شهرته حتى يكون ذكره وعدمه سواء.
6. صيانته عن ذكره تشريفا أو تحقيرا له – يتحكم في ذلك السياق–.
7. قصد العموم، وقصد البيان بعد الإبهام .
8. رعاية الفاصلة مثلما هو موجود في القرآن الكريم .

والملاحظ في هذه الأسباب أن منها ما يصلح أن يكون غرضا ودلالة للحذف، بدليل ذكر بعض العناصر في الغرض والسبب عند الزركشي مثلا ومن المتأخرين فاضل صالح السامرائي – وهو ما ستجده في الأغراض والدلالات–

6/الفرق بين الحذف والإيجاز والتقدير:

تدارس الزركشي مسألة الفرق بين الحذف والإيجاز، وبينه وبين الإضمار، وفي مدارسته ضبط الفرق بين المصطلحات المتقاربة في المعاني :

[1] أنظر، أبو الفضل جلال الدين السيوطي، **المرجع نفسه** ، ج5، ص 1600

قال الزركشي في البرهان:" **والفرق بينهما أن شرط الحذف والإيجاز**، أن يكون في الحذف ثمّ مقدر؛ نحو: ﴿ **واسْأَلِ الْقَرْيَة** ﴾[1]، بخلاف الإيجاز؛ فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمة بنفسه.

والفرق بينه وبين الإضمار؛ أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ، نحو: ﴿**انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ** ﴾[2]؛ أي أئتوا أمرا خيرا لكم، وهذا لا يشترط في الحذف."[3]

5/أغراض ودلالات الحذف:

ذكر الزركشي في البرهان عدة دلالات للحذف، وتابعه في ذلك المتأخرون من بعده .

1/ دلالات الحذف

أولا : عند الزركشي:[4]

1. التفخيم والإعظام؛ لما فيه من الإبهام .
2. زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف .
3. زيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك .
4. طلب الإيجاز والاختصار، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل .
5. التشجيع على الكلام؛ ومن ثم سماه ابن جني الشجاعة العربية .
6. موقعه في النفس في موقعه على الذكر، إذ الحذف في مكانه أحسن من ذكره.

ثانيا : عند فاضل صالح السامرائي :[5]

1. الاستخفاف لكثرة دورانه في الكلام .

---

[1] سورة يوسف / الآية 72 /

[2] سورة النساء / الآية 171 /

[3] بدر الدين بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ج3، ص 102

[4] أنظر، بدر الدين بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ج3، ص 104

[5] أنظر، فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص 96

2. ظهور المعنى، والتوسع فيه
3. الإبهام، والاستهجان .
4. مراعاة الأسجاع والفواصل .
5. عدم تعلق غرض بذكره.
6. الاتساع والتجوز، والتكثير والمبالغة
7. الفراغ بسرعة للوصول إلى المقصود .
8. التعظيم والتفخيم، والاحتقار.
9. الإطلاق.
10. الذكر والحذف للتوكيد وعدمه .

2/ الحذف في القرآن الكريم :

ذهب مصطفى عبد السلام بأن الحذف في القرآن الكريم له سمة خاصة دون غيره من كلام البشر، ثم اجتهد في إبراز ميزة الحذف في القرآن الكريم في عناصر نذكرها باختصار :[1]

1. خصوصيته ببعض أنواع الحذف، كحذف تركيب كامل، وحذف الاكتفاء، وحذف الاحتباك، وهو ما لم يوجود في غيره .
2. فوائد الحذف في القرآن تتعدى أسرار البلاغة إلى الأهداف التربوية .
3. كل محذوف في القرآن ما كان ينبغي إلا أن يكون محذوفا.

ثانيا : الذكر

ذكرنا سابقا أن الذكر هو الأصل في تراكيب الكلام والحذف عارض، والاهتمام بقضاياه لم تبلغ مبلغ الاعتناء بظاهرة الحذف ومسائلها، يقول حسن عباس:" الحذف هو الذي اقتصر

[1] أنظر، مصطفى عبد السلام أبو شادي، **الحذف البلاغي في القرآن الكريم**، مكتبة القرآن، القاهرة، مصر، دط، ص 38

عليه المتقدمون، فذكروا أغراضه، ومسوغاته، وميزاته، ومحسناته، **وأما الذكر؛ فلم يعرض له إلا المتأخرون من علماء البلاغة؛ ذلك لأن الذكر هو الأصل.**"[1]

وقد وضح **الصعيدي** نوع الذكر الذي يدفعك إلى الوقوف على أغراضه :" **والذكر الذي يبحث عن أغراضه؛ هو الذي يصح الاستغناء عليه لوجود قرينة،** فوجودها شرط في الذكر كما هو شرط في الحذف؛ لأنه مع فقدها يتعين الذكر."[2]

وبما أن أهل البلاغة قد تعرضوا للذكر وأغراضه في أبواب أحوال المسند إليه والمسند وأحوال متعلقات الفعل؛ تحتم علينا أن نتبع منهجهم في عرض ظاهرة الذكر وأغراضها بهذا الترتيب .

1/ ذكر المسند إليه وأغراضه

قال الصعيدي محددا نوع الذكر الذي يدفعك إلى الوقوف على أغراضه :" **والذكر الذي يبحث عن أغراضه؛ هو الذي يصح الاستغناء عليه لوجود قرينة،** فوجودها شرط في الذكر كما هو شرط في الحذف؛ لأنه مع فقدها يتعين الذكر."[3]

وذكر القزويني في كتابه التلخيص في علوم البلاغة مجموعة من الأغراض **التي يؤديها ذكر المسند إليه،** نوردها في شكل عناصر:[4]

1. فلكونه الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه (أي حذفه).
2. أو للاحتياط لضعف التعويل على القرينة.

[1] فضل حسن عباس، **البلاغة فنونها وأفنانها**، دار الفرقان،عمان، الأردن، ط4، 1997م، ص 248

[2] عبد المتعال الصّعيدي، **بغية الإيضاح في لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، مرجع سابق،ج1، ص20

[3] عبد المتعال الصّعيدي، **بغية الإيضاح في لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، مرجع سابق،ج1، ص20

[4] جلال الدين الخطيب القزويني، **التلخيص في علوم البلاغة**، مرجع سابق، ص 38

3. أو لزيادة الإيضاح والتقرير.
4. أو لإظهار تعظيمه أو إهانته .
5. أو التبرك بذكره أو استلذاذه .
6. أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب .

2/ ذكر المسند وأغراضه

توصل القزويني في التلخيص إلى أغراض ذكر المسند، مع إشارته بأن أغراض ذكر المسند إليه تصلح هي أخرى لأن تكون أغراضا للمسند، وأضاف للمسند أغراضا أخرى نوردها في عناصر :"

1. إما لتعيين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت .
2. أو كونه فعلا يستفاد منه التجدد .
3. أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد ."[1]

وأضاف السّكاكي في مفتاح العلوم أغراضا أخرى:[2]

4. ألا يكون ذكر المسند إليه يفيد المسند بوجه ما من الوجوه.
5. قصد التعجب من المسند إليه أو تعظيمه أو احتقاره .
6. أو بسط الكلام بذكره والمقام مقام بسط .

3/ ذكر متعلقات الفعل وأغراضه

يتحكم في أغراض ذكر متعلقات الفعل، المقام مع وجود القرينة، فهما كفيلان بكشف الغرض والإفصاح عن الدلالة البلاغية.

[1] عبد المتعال الصّعيدي، **بغية الإيضاح في لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، مرجع سابق،ج1، ص135

[2] أنظر، أبي يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي، **مفتاح العلوم**، مرجع سابق، ص 307

قال حسن عباس:" تدرك أنك تذكر ما تذكر من متعلقات الفعل، حينما يقتضي المقام ذلك: كزيادة التقرير، وتثبيت الشيء في النفوس، والتنصيص على علة الشيء وسببه."[1]

[1] فضل حسن عباس، **البلاغة فنونها وأفنانها**، مرجع سابق، ص 256

الفصل الثالث: التطبيق على سورة العنكبوت

المبحث الأول : نماذج أقسام الجملة باعتبار الإسناد مع بيان الوظائف الدلالية

المبحث الثاني : نماذج أقسام الجملة باعتبار المعنى مع بيان الوظائف الدلالية

المبحث الثالث: نماذج أقسام الجملة باعتبار الوصف (التركيب)

المبحث الرابع : نماذج أقسام الجملة باعتبار الإعراب

المبحث الخامس : نماذج التقديم والتأخير ووظائفه الدلالية

المبحث السادس : نماذج الحذف والذكر ووظائفه الدلالية

تمهيد :

أولا / التعريف بسورة العنكبوت :

1/ ترتيبها وعدد آياتها وكلماتها وأحرفها:

أتت سورة العنكبوت في **الترتيب التاسع والعشرين** من القرآن الكريم بعد سورة القصص والمناسبة في ذلك، هو ما جاء في سورة القصص أن المؤمنين" كانوا يخافون إذا آمنوا أن يتخطفهم الناس من أرضهم، فجاءت سورة العنكبوت بعدها وفي أولها تهوين ما يلقاه المؤمنون من الفتنة في دينهم، وكانت المدينة توشك أن تفتح أبوابها لهجرتهم."[1]

وأما **عدد آياتها فقد بلغ تسعا وستين** آية، **وكلماتها**،"ألف وتسع مئة وثمانون كلمة **وأحرفها** أربعة آلاف وخمس مئة وخمسة وتسعون حرفا".[2]

2/ التسمية:

لا شك أن أسامي سور القرآن له دلالات تتعلق بمضمون السورة وأحداثها، وسورة العنكبوت سميت بذلك "**لأن الله سبحانه ضرب للعنكبوت فيها مثلا للأصنام المنحوتة** بقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۖ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴿٤١﴾"[3] **[العنكبوت الآية 41]**

3/ فضلها:

نستشف فضلها فيما أخرجه الدارقطني في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها في باب صلاة الخسوف والكسوف وهيئتها " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي

---

[1] عبد المتعال الصعيدي، **النظم الفنّي في القرآن**، نشر مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1998م، ص 232

[2] أبو حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي، **اللباب في علوم الكتاب**، ت عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج15، ص 305

[3] محمد أمين بن عبد الله الهرّري الشافعي، **حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، دار طوق النجاة، بيروت لبنان، ط1، 2001، ج 21، ص 330

في كسوف الشمس والقمر أربع ركعات وسجدات، **يقرأ في الركعة الأولى بـ (العنكبوت) وفي أو (الروم) والثانية بـ(يس).**"[1]

4/ مكان وسبب نزولها:

أ ـ مكان نزولها:

قال الثعالبي في تفسيره لسورة العنكبوت:" **هي مكية إلا الصدرَ منها العشرة الآيات فإنها مدنية** نزلت في شأن من كان من المسلمين بمكة، هذا أصح ما قيل هنا والله أعلم."[2] أي أن حدّ الآيات المدنية تبدأ من قوله تعالى:" ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ....إلى غاية ﴿١٠﴾ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ ﴾ **العنكبوت [1 إلى 10]**.

ب ـ سبب النزول:

جاء في أسباب النزول للسيوطي:" أنها نزلت في أناس كانوا بمكة قد أقروا بالإسلام فكتب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة أنه لا يقبل منكم حتى تهاجروا فخرجوا عامدين إلى المدينة، فتبعهم المشركون فردوهم فنزلت هذه الآية، فكتبوا إليهم أنه قد نزل فيكم كذا وكذا، فقالوا نخرج فإن اتبعنا أحد قاتلناه، فخرجوا فاتبعهم المشركون فقاتلوهم فمنهم من قتل ومنهم من نجا، فأنزل الله فيهم ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٦٩﴾ ﴾ **العنكبوت [69]**."[3]

---

[1] علي بن عمر الدارقطني، **سنن الدارقطني**، ت شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م ج2، ص 418

[2] عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، **جواهر الحسان في تفسير القرآن**، ت علي معوض و عادل عبد الموجود دار إحياء التراث الغربي، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ج4، ص 288

[3] جلال الدين السيوطي، **لباب النقول في أسباب النزول**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ص 198

5/ الناسخ والمنسوخ فيها :

قال ابن حزم في سورة العنكبوت:" جميعها محكم غير قوله تعالى:﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ...﴿٤٦﴾﴾ الآية 46، نسخت بالآية التي في سورة التوبة، وهي قوله تعالى:قَٰتِلُواْ﴿ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ... ﴿٢٩﴾ ﴾ الآية 29 التوبة."[1]

6/ محور وموضوع سورة العنكبوت :

للإحاطة بموضوع ومحور سورة العنكبوت إجمالا؛ نستعين بالتفسير الموضوعي للقرآن الكريم، **أما ما يتعلق بمحور سورة العنكبوت فهو** :" يدور حول الإيمان وتثبيته وقت الابتلاء والشدائد والمحن، فالإنسان معرض لأن يفتن في كثير من الأمور، كفتنة المال والبنين، والشهوة، والسلطة، وهذا الابتلاء من تدبير الله سبحانه وتعالى ليبلو الناس أيهم أحسن عملا، من أول حياتهم إلى نهايتها، فلا يظن الإنسان أن الإيمان يبعده عن البلايا فإذا نزل به ارتدّ، وعذاب الآخرة أشد وأبقى، وقد ابتلي الأنبياء، فواجهوا الابتلاء بالصبر فكان النصر حليفهم."[2]

قال سيد قطب رحمه الله في الظلال:" إنها تبدأ بعد الحروف المقطعة بالحديث عن الإيمان والفتنة؛ وعن تكاليف الإيمان الحقة التي تكشف عن معدنه في النفوس، فليس الإيمان كلمة تقال باللسان، إنما هو الصبر على المكاره والتكاليف في طريق هذه الكلمة المحفوفة بالمكاره والتكاليف، ويكاد هذا أن يكون محور السورة وموضوعها."[3]

---

[1] ابن حزم الأندلسي، **الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم**، ت عبد الغفار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص 50

[2] مصطفى مسلم وآخرون، **التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم**، ، نشر جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2010م، ج5، ص 570

[3] سيّد قطب، **في ظلال القرآن**، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط9، 1980م، ج5، ص 2718

وأما موضوع السورة فإلى جانب المحور الأساسي يمكن تقسيم موضوعات السورة إلى ثلاثة وقفات:[1]

الوقفة الأولى: من أول السورة إلى الآية 13

وفيها الحديث عن حقيقة الإيمان، وسنة الابتلاء والفتنة، ومصير المؤمنين والكافرين ثم فردية التبعية، فلا يحمل أحد عن أحد شيئا يوم القيامة، قال الله تعالى ﴿ وَلَيُسۡـَٔلُنَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ١٣ ﴾ **العنكبوت [13].**

الوقفة الثانية: من الآية 14 إلى الآية 45

ويتناول قصص نوح وإبراهيم ولوط وشعيب، وإشارة إلى قبيلة عاد وثمود، وفيها مشاهد للفتن والعقبات التي واجهت دعوة الحق، وفيها الحديث عن تبديد هذه المعوقات والتشبث والاعتماد على الله في التغلب عليها؛ وأن دعوة الحق هي الغالبة ودعوة الباطل هي البائدة .

الوقفة الثالثة: من الآية 46 إلى آخر السورة

وفيها يتحدث المولى عن النهي عن مجادلة أهل الكتاب إلا بالحسنى، ويتناول وحدة الدين والعقيدة والإيمان في الرسالات واتفاقها مع الإسلام الذي جحده وجادل فيه المشركون ويختم بالتثبيت والبشرى والطمأنينة للمجاهدين في الله المهديين إلى سبيله.

ومنهم من فصّل في موضوع السورة، فقسمها إلى عشرة مقاطع مع الشرح، نوردها باختصار:[2]

- **المقطع الأول:** اختبار الناس وجزاؤهم .

[1] أنظر، عبد الله محمود شحاتة، **أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم**، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط، ص 248

[2] مصطفى مسلم وآخرون، **التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم**، مرجع سابق، ج5، ص 570

- **المقطع الثاني:** التوصية بحسن معاملة الوالدين وبيان خسة المنافقين .
- **المقطع الثـــالث:** قصة نوح عليه السلام.
- **المقطع الرابـــــع:** قصة إبراهيم عليه السلام مع قومه وجوابه لهم.
- **المقطع الخامس:** قصة لوط عليه السلام مع قومه.
- **المقطع السادس:** قصة شعيب وهود وصالح وموسى عليهم السلام .
- **المقطع السابـــع:** فائدة خلق السموات والأرض وتلاوة القرآن وإقامة الصلاة.
- **المقطع الثـــامن:** مناقشة أهل الكتاب بالحسنى، ومطالبهم التعجيزية .
- **المقطع التـــاسع:** حض المؤمنين على الهجرة عند التضييق عليهم.
- **المقطع العـاشر:**تبيين حال الدنيا والآخرة واعتراف المشركين بالله الخالق الرازق المحيي.

7/ أغراض سورة العنكبوت :

تعرض الإمام محمد طاهر بن عاشور في تفسيره لسورة العنكبوت فأفاد وأجاد في تتبع أغراض السورة، نقتصر على بعض منها باختصار :[1]

1. تحدّي المشركين بالإتيان بمثل سورة من القرآن، وذلك بافتتاح السورة بالحروف المقطعة.
2. تثبيت المسلمين الذين فتنهم المشركون وصدوهم عن الإسلام وعن الهجرة .
3. وعد الله بنصر المسلمين وخذل المشركين وأنصارهم .
4. الأمر بمجافاة المشركين والابتعاد عنهم ولو كانوا أقرب قرابة .
5. وجوب صبر المؤمنين على أذى المشركين وأن لهم في سعة الأرض ما ينجيهم .
6. مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن ماعدا الظالمين منهم للمسلمين.
7. أمر النّبي صلى الله عليه وسلم بالثبات على إبلاغ القرآن وشرائع الإسلام.
8. الاستدلال على البعث بالنظر في بدء الخلق وهو أعجب من إعادته.

[1] محمد طاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، نشر الدار التونسية، تونس، دط، 1984م، ج20، ص 201

النماذج التطبيقية

المنهجية المتبعة في الجانب التطبيقي:

1. الاعتماد على مصحف برواية حفص .
2. وضع الآية كاملة مع الحرص أن يكون المثال في مطلعها إن وجد .
3. تحديد المثال في الآية بتغليظ الخط .
4. الاكتفاء بنموذج واحد أو اثنين في تحديد الدلالة .

أولا : نماذج أقسام الجملة باعتبار الإسناد مع بيان الوظائف الدلالية

1/ الجملة الاسمية:

نلاحظ في سورة العنكبوت أن أغلب آياتها تستهل بالجمل الفعلية؛ في مقابل الجمل الاسمية التي جاءت أغلبها في أواسط الآيات، ومن الآيات التي احتوت على أكثر من جملة اسمية:

قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ ٤٥ ﴾.[1]

في الآية ثلاث جمل اسمية، الجملة الأولى مكونة من مبتدأ منسوخ بإن وخبره جملة فعلية والجملة الثانية مكونة من مبتدأ معرف بالإضافة وخبره اسم مفرد، والجملة الثالثة مكونة من مبتدأ –اسم معرفة– وخبره جملة فعلية.

مناسبة الآية مع دلالة الجملة الاسمية :

الدلالة العامة : دلالة الآية من جهة العموم؛ دلالة قطعية لا تحتمل الظن، وظاهرة غير خفية وتامة غير ناقصة، عامة في حق كل مسلم، ويكمن ربط هذه الدلالات بمضمون الآية

[1] **العنكبوت/الآية 45** /

فتكون المناسبة بين هذه الدلالات ومقصد الآية في قطعية فضل الصلاة وأثرها في تعديل السلوك وضبطه وتوجيهه إلى المسار القويم، ومن جهة الدلالة الظاهرة، فهذه الفوائد القطعية مسلم بها وظاهرة الأثر في المجتمع كظهور معنى الآية، كما تناسب تمام مضمون الجمل مع تمام خلق المسلم وكماله الذي لا يكون إلا بأداء فريضة الصلاة على أتم وجه مع المداومة على ذكر الله تعالى واستحضار علم الله الواسع الذي أحصى كل شيء .

مناسبة الدلالة الخاصة لمضمون الآية:

يمكن ربط دلالة مبنى الاسم التي تحيل على **معاني الدوام والثبوت والاستمرار**، إلى جانب **دلالة العموم والشمول** – لعدم تقيده بزمن– مع مضمون الآية من ثلاثة أوجه :

1. **الثبات** على أداء الصلاة على أتم وجه، **والاستمرار** في ذلك إلى حين لقيا المولى جلّ في علاه.
2. **المداومة** على ذكر الله عزّ وجل في كل آن وحين وفي الحل والترحال، فلا اطمئنانا يعيشه قلب المسلم إلا بمداومة ذكر الله تعالى، قال ابن جريج:" **العبد مادام في صلاته لا يأتي فحشاء ولا منكرا.**"[1]
3. **شمول وعموم** هذا الخطاب ليمس جميع المسلمين أينما وكيفما كانوا، فلا حجة لترك الصلاة ولا عذر للتغافل عن ذكر الله تعالى إلا برخصة من الله تعالى هذا من جهة ومن جهة أخرى فأفضلية الذكر أعم أشمل؛ ذلك أن "**ذكر الله أفضل من كل شيء**"[2].

ومنه يظهر لنا مدى دقة تناسق وتناسب دلالات استعمال الجمل الاسمية في هذا المقام مع مضمون الآية.

---

[1] أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ت عبد المحس التركي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2006م،ج16، ص 367

[2] أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، **أحكام القرآن**، ت عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2003م، ج3، ص 517

2/ الجملة الفعلية :

جاءت أغلب بدايات آي سورة العنكبوت بالجملة الفعلية، بل إن مطلع السورة استهل بالفعل بعد الحروف المقطعة، وقد حظي مطلع السورة باهتمام الكثير من النحاة والبلاغيين لما فيها من ظواهر لغوية ونكت بلاغية لا يتذوقها إلا أهل الفطانة والحصافة من أصحاب الصنعة اللغوية والبلاغية.

1/ الفعل الماضي:

قال الله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ... ﴿٨﴾ ﴾.[1]

مناسبة الآية مع دلالة الجملة الفعلية :

الدلالة العامة:

الآية ظاهرة المعنى في المضمون، قطعية الدلالة في وجوب الإحسان إلى الوالدين بكل أنواع البرّ التي تدخل في جملة الإحسان لهما، ومنه فلا خفاء في دلالة العبارة.

مناسبة الدلالة الخاصة لمضمون الآية:

الآية عبارة عن جملة فعلية استُعملت فيها صيغة الفعل الماضي" وصّى" الذي يدل على الحدث المقترن بالزمان الماضي، فإيصاء الله تعالى بالإحسان للوالدين أمر فصل فيه في منذ القدم في الزمن الماضي، وليس هو خاص فقط في زمن رسالة النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن المعلوم أن دلالة مبنى الفعل بأنواعه الثلاثة تفيد التجدد والحدوث بقرينة تقيده بأحد الأزمنة الثلاث، ومنه نستشف لطيفة بلاغية في الربط بين دلالة التجدد والحدوث لمبنى الفعل وخطاب الله تعالى في هذا المقام المتعلق بالإحسان إلى الوالدين، **فالمناسبة بينهما تظهر في تجدد إيصاء الله تعالى للأبناء بالإحسان إلى الوالدين طوال حياتهما، فالخطاب**

[1] العنكبوت / الآية 8/

بالصيغة الفعلية يتجدد بتنوع الإحسان بما يتناسب مع كل مرحلة يمر بها الوالدين في شبابهما وفي شيبتهما، فنوع إحسان الأبناء في صغرهما يختلف عن الإحسان في كبرهما وقد خارت طاقتهما وتوجهت أنظارهما لا لأحد إلا لأبنائهم؛ إذ مرحلة شيخوخة الوالدين تحتاج إلى معاملة جديدة وبرّ وإحسان خاص.

2/ الفعل المضارع

قال الله تعالى:﴿ يَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾[1]

الدلالة العامة :

الآية ظاهرة المعنى قطعية الدلالة، لا تحتمل أي غموض أو تأويل لدى المتلقي بالنظر إلى ما قبلها نخلص أنها جاءت في حق المشركين المعاندين المكابرين عن الاعتراف بالرسالة المحمدية، وذلك باستخفافهم واستهزائهم بطلب تعجيل العذاب ما دام أنهم على غير دين الحق، وكآية تدل على كفرهم وزيغهم على نحو ما فعل الله بالأمم السابقة كقوم عاد وثمود .

مناسبة الدلالة الخاصة لمضمون الآية:

حينما نستحضر الدلالة العامة للفعل –يستعجلونك– في تصور الحدوث والتجدد، ودلالة الفعل المضارع الزمنية التي تقتضي الحال، تحيلنا هذه المعطيات إلى تصور مشهد المشركين وهم يطلبون في استهتار التعجيل بالعذاب في الحال – بدلالة زمن الفعل المضارع–، ويمكن ربط التجدد في كثرة تجديد هذا الطلب كتحد للنّبي بأن يطلب من ربه أن ينزل عليهم العذاب في الحال، ونستأنس بتكرار كلمة يستعجلونك بالعذاب مرتين في نفس الآية على أن طلبهم بتعجيل العذاب كان يتجدد أكثر من مرة .

[1] **العنكبوت / الآية 54 /**

3/ الفعل الأمر

قال الله تعالى: ﴿ قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٠ ﴾[1]

الدلالة العامة :

جاءت الآية **قطعية؛ وتامة، ظاهرة الدلالة** مما يتوافق مع خطاب الله تعالى للذين لم يؤمنوا بالبعث والنشور أن يسيروا ويسافروا في الأرض بهدف التفكر والتأمل في مشاهدها ودقة صنعتها وتمام تناسقها؛ ذلك حتى يستسلموا لحقيقة الوجود وأن الله هو مبدع وصانع هذا الكون العظيم؛ وأنه قادر على إعادة الأشياء بعد زوالها مثلما أنشأها أول مرة بعد عدمها.

ودلالات عبارة التركيب في الآية من حيث القطعية والتمام والظهور تتوافق مع مضمونها من حيث **قطعية** الحقيقة في الأذهان والتسليم لها بعد تأملها وتفكرها في **ظواهر** الخلق في الأرض، والتي بدورها لا تخفى عن ذي عقل متحرر من التعصب، أما دلالة تمام التركيب فهي مؤشر آخر على **تمام** صنعة الله المتمثلة في هذا الكون العظيم في أدق حيثياته .

مناسبة الدلالة الخاصة لمضمون الآية:

استهلت الآية بفعلين متاليين بصيغة الأمر إلى جانب فعل ثالث بنفس الصيغة، وكما سبق من كون دلالة الفعل تحيلنا إلى معاني التجدد والحدوث، فإن هذا قد أحدث تناسقا عجيبا مع مضمون الآية؛ **إذ أمر الله تعالى الناس بأن يسيروا في الأرض باستعمال صيغة الفعل التي تدل على الحركة والتنقل وعدم الثبات في مكان واحد،** وهذا من معاني دلالات الفعل بعكس الاسم.

[1] سورة العنكبوت/ الآية 20 /

ومثله في استعمال صيغة الفعل في النظر في مشاهد الأرض وآثارها، والتي تقتضي تغيير المكان ولا يكون ذلك إلا بحركة وسير؛ وهذا هو عين دلالة الفعل التي تفيد الحركة والتجدد والحدوث.

3/ الجملة الظرفية :

1/ الجار والمجرور:

قال الله تعالى: ﴿ **وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ** فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ... ﴾[1]

ذكرنا سابقا في معرض حديثنا عن دلالة الجملة الظرفية المبتدأة بجار ومجرور أن الوظيفة الدلالية لها متعلقة بمعاني حروف الجر، والجملة الظرفية في هذا التركيب مستهلة بحرف الجر(من) الذي يحتوي على معان كثيرة[2]، **وفي هذا الموطن تبرز دلالته في وظيفة التبعيض**؛ ومنه معنى الآية أن بعض الناس من يؤمن بلسانه دون اعتقاده الجازم، فعندما يبتلى في الله بنوع من الأذى من طرف المشركين، " جعل أذى الناس في الدنيا، كعذاب الله الحاصل له في نار جهنم في الآخرة"[3].

2/ ظرف (الزمان أو المكان) :

قال الله تعالى: ﴿ **يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ** وَيَقُولُ ذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾[4]

---

[1] **العنكبوت/ الآية 10 /**

[2] أنظر، معاني حروف الجر، أحمد ابن عبد النور المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ت أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، دط، ص323

[3] وهبة الزحيلي، **التفسير الوجيز على هامش القرآن العظيم**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1992م، ص 398

[4] **العنكبوت / الآية 55 /**

بدأت الآية بظرف زمان "**يوم**"، وشبه الجملة متعلق بالآية قبلها بكلمة (محيطة) قال تعلى:﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾[1].

كما أن الآية احتوت إلى جانب ظرف الزمان ظروف مكان (فوقهم) و(تحت) وقد سبقت بحرف جر وتعلقت بلفظ (يغشاهم).

دلالة شبه الجملة الظرفية في الآية:

على قول استقلالية الجملة الظرفية وعدم تقدير الفعل أو الاسم، فإن الجملة الظرفية التي تبتدئ بظرف زمان، تتوجه دلالتها إلى زمن حصول الفعل، وكذلك فإن أخبارها تتعلق بالأحداث دون الأشخاص.

مناسبة الدلالة مع مضمون الآية :

تحدث الله سبحانه وتعالى قبل الآية الظرفية عن المشركين الذي استعجلوا نزول العذاب بكفرهم، ثم أعقب ذلك جوابهم بأن مآلهم جهنم التي تحيط بهم من مكان، فاستهل الآية بظرف زمان المتعلق بالإحاطة لبيان عظم ذلك اليوم الموعود، المتيقن الوقوع بإحاطة جهنم بالمشركين، كما بين مشاهد الإحاطة التي تغشاهم من فوقهم ومن تحت أرجلهم باستعمال ظروف المكان؛ والتي بدورها تعزز دلالة ظرف الزمان في رسم المشهد الذي ينتظر من استهزأ بعذاب الله تعالى .

4/ الجملة الشرطية:

تضمنت سورة العنكبوت عدة جمل شرطية متنوعة، غير أننا سنركز هنا عن الدلالة ونرجئ الإعراب لموطنه.

[1] **العنكبوت/ الآية 54 /**

أولا: الجملة الشرطية بأداة شرط جازمة وجواب شرط مجزوم

قال الله تعالى: ﴿ وَمَن جَٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفۡسِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٦ ﴾[1]

دلالة الجملة الشرطية في الآية:

جاءت الجملة مكونة من أداة شرط جازمة، وفعل شرط مقدر جزمه، وجواب شرط مقترن بالفاء.

مناسبة الدلالة مع مضمون الآية :

استخدم الله تعالى في هذا التركيب أداة الشرط (من)، والتي بدورها تستخدم بالإضافة إلى معنى الشرط للثقلين[2]، وبالتالي تفيد عموم وشمول الخطاب للثقلين –الإنس والجن.

أما الدلالة العامة التي يقتضيها شكل التركيب الشرطي، فإنه يحيلنا على الارتباط والملازمة بين فعل الشرط المتمثل في الجهاد بمختلف معانيه من بلوغ الجهد، أو بمعناه المشهور الذي يراد به قتال أهل الكفر أو الردة لإعلاء كلمة الله، وبين ارتداد ذلك ثواب وأجر ذلك الفعل على الشخص نفسه دون غيره من الناس؛ فضلا عن الله تعالى فإنه غني عن العالمين.

ومن دلالات هذا النوع من التركيب أن جواب الشرط معلق على فعل الشرط ومرتب عليه وتابع له؛ فهو سبب في حدوثه .

[1] العنكبوت / الآية 9 /

[2] أنظر، دلالة أدوات الشرط الجازمة من البحث .

ثانيا: الجملة الشرطية بأداة شرط جازمة وجواب شرط غير مجزوم

قال الله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ ...﴿٦٣﴾ ﴾[1]

دلالة الجملة الشرطية في الآية:

جاءت الجملة مكونة من فعل الشرط، وأداة شرط جازمة، وجواب شرط غير مجزوم.

مناسبة الدلالة مع مضمون الآية :

الآية تتحدث عن اعتراف المشركين بتوحيد الربوبية التي من خصائصها إنزال المطر وإحياء الأرض بعد موتها، وقد استعمل الله تعالى أداة الشرط (إن) المقرونة بلام الموطئة للقسم **التي تفيد مجرد التعليق** بما يتناسب مع مقام الخطاب في شأن المشركين، فلا مزية لها غير تعليق الشرط بجوابه، أما جواب الشرط فقد جاء مقترنا بغير الفاء وهو خلاف الأصل في تمام الجملة الشرطية التي يقترن جوابها بالفاء فيصبح لها محل من الإعراب وكأن في ذلك إشارة بأن اعتراف المشركين بروبية الله ينقصه توحيد العبادة حتى يصح إيمانهم، فالاعتراف بالربوبية دون توحيد الألوهية لا محل له من الإيمان، فتناسب ذلك مع حيثيات الجملة الشرطية .

ثالثا: الجملة الشرطية بأداة شرط غير جازمة:

قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَآءَهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾[2]

[1] **العنكبوت / الآية 63 /**

[2] **العنكبوت / الآية 53 /**

مناسبة الدلالة مع مضمون الآية :

في هذه الآية جاءت الجملة الشرطية معتمدة على أداة شرط غير جازمة (لولا)، والتي بدورها تفيد دلالتها إفادة تعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي، بالإضافة إلى دلالة الامتناع.

وتتناسب دلالة الامتناع مع مضمون الآية التي جاءت على شكل جواب عن تصرفات المشركين حين قالوا بتعجيل العذاب كدليل على جزاء كفرهم، ولو لم تقتض حكمة الله تعالى في الأزل بتأخير العذاب إلى الأجل الذي ارتضاه هو قبل قولهم واستهزائهم؛ لعجل لهم العذاب وأخذهم بغتة وهم لا يشعرون .

ثانيا : نماذج لأقسام الجملة باعتبار الوصف (التركيب)

1/ الجملة الكبرى:

أ . جملة كبرى مصدرة باسم، خبرها جملة فعلية :

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ ٤٥ ﴾.[1]

ب . جملة كبرى مصدرة بفعل، ومصدرها المؤول الذي سد مسد مفعولين

قال الله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا ... ٢ ﴾[2]

2/ الجملة الصغرى

خبر المبتدأ (الله) في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ ٤٥ ﴾

[1] العنكبوت/الآية 45 /

[2] العنكبوت/ الآية 2 /

خبر المبتدأ (الله) في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ ...﴿٦٢﴾ ﴾[1]

ثانيا : نماذج أقسام الجملة باعتبار المعنى مع بيان الوظائف الدلالية

أولا / الجملة الخبرية :

بالنسبة لنماذج الجملة الخبرية فالنماذج السابقة لأقسام الجملة باعتبار الإسناد كلها جمل خبرية، وقد سبق بيان دلالتها ومناسبتها مع مضمون الآية، ونقتصر هنا في نقل نماذج لأقسام الجملة الخبرية مع بيان الوظيفة الدلالية لكل قسم، مع التذكير بأن الخبر في كتاب الله تعالى وسنة نبيه لا تحتمل وإنما تقطع بالصدق، ولذلك نقول بأنه نبأ[2] .

أ – الخبر الابتدائي (خال من التأكيد):

قال الله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۖ ثُمَّ إِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾[3]

دلالته : الوعظ مع مجرد الإخبار، وفي الآية ينبئنا الله تعالى بأن النفوس لا تُخلد في الدنيا وأن مصيرها الموت .

ب – الخبر الطلبي (بمؤكد واحد) :

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ﴾[4]

دلالته : التعريف بوصف الذات الإلهية والتأكيد بأن الله سبحانه وتعالى لا يعجزه شيء فهو قادر على فعل ما يشاء وقتما يشاء وكيفما يشاء .

---

[1] العنكبوت / الآية 62 /

[2] ارجع إلى الجملة الخبرية من البحث

[3] العنكبوت / الآية 57 /

[4] العنكبوت / الآية 20 /

ج – الخبر الإنكاري (بمؤكدين فأكثر) :

قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ﴿٤١﴾ ﴾[1]

دلالته: ترسيخ صحة النبأ في الذهن، وقطع التردد والشك في الخبر؛ وذلك عن طريق تكرار أداة التأكيد، بالإضافة إلى دلالة الاستصغار والامتهان والاستهجان لما هو عليه المشركون من اتخاذهم من دون الله أولياء .

ثانيا/ الجملة الإنشائية :

أ – نماذج الجملة الإنشائية الطلبية مع ذكر دلالتها :

1. دلالة الأمر : قال الله تعالى : ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا ﴿٥٢﴾ ﴾[2]

2. دلالة النهي : قال الله تعالى :

﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴿٤٦﴾ ﴾[3]

3. دلالة الاستفهام : قال الله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ ﴾[4]

4. دلالة النداء : قال الله تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾[5]

---

[1] العنكبوت / الآية 41 /

[2] العنكبوت / الآية 52 /

[3] العنكبوت / الآية 49 /

[4] العنكبوت / الآية 2 /

[5] العنكبوت / الآية 56 /

5. دلالة التحضيض:

قال الله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَٰتٞ مِّن رَّبِّهِۦۖ ﴿٥٠﴾ ﴾[1]، ولولا هنا بمعنى هلاّ، جاء في تفسير المراغي:" وقال كفار قريش تعنتا وعنادا **هلاّ أنزل** على محمد آية من الآيات التي أنزل مثلها على رسل الله الماضين."[2]

6. دلالة الدعاء :

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾[3]

الآية هي دعاء لوط –عليه السلام– الله، بعد أن نهى قومه عن إتيان الفاحشة وقطع السبيل وإتيان المنكر وقوبل بالاستهزاء والاستهتار بطلب إنزال العذاب عليهم .

ب – نماذج الجملة الإنشائية غير الطلبية مع ذكر دلالتها

دلالة القسم :

قال الله تعالى: ﴿ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾ ﴾[4] قال المفسرون:" ظاهر الآية يدل على تجدد العلم، والله عالم بهم قبل الاختبار"[5] والمعنى: "**وعزتي وجلالي** ليختبرن الله عباده بالسراء والضراء، ليميز صادق الإيمان من المنافق."[6] فالجملة إذا هي من باب الخبر الذي يتضمن معنى الإنشاء.

---

[1] **العنكبوت / الآية 50 /**

[2] أحمد مصطفى المراغي، **تفسير المراغي**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1946م، ج21، ص 9

[3] **العنكبوت / الآية 30 /**

[4] **العنكبوت / الآية 3 /**

[5] أبو حفص عمرو بن علي الحنبلي، **اللباب في علوم الكتاب**، ت عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج15، ص 312

[6] محمد أمين بن عبد الله الهرّي الشافعي، **حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، مرجع سابق، ج 21، ص 351

1.دلالة المدح : قال تعالى: ﴿ نِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾[1]

2.دلالة الذم : قال تعالى: ﴿ .... سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ﴿٤﴾ ﴾[2] **وقوله ساء يجوز أن يعمل عمل بئس ...ويجوز بمعنى قبح**"[3]

3. دلالة التعجب : قال تعالى : ﴿ يَسۡتَعۡجِلُونَكَ بِٱلۡعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾[4]، ويعد هذا من قبيل استعمال الخبر مع إرادة معنى الإنشاء بصيغة التعجب كما هو ظاهر من تفسير الآية "**إذ يتعجب الله من قلة فطنتهم وتعنتهم وعنادهم كيف يستعجلون العذاب**"[5] .

4. دلالة العقد : قال تعالى: ﴿ **وَوَهَبۡنَا** لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ ... ﴿٢٧﴾ ﴾[6]، فمعلوم أن أن الوهب من صيغ العقود.

---

[1] **العنكبوت / الآية 57 /**

[2] **العنكبوت / الآية 4 /**

[3] أبو البقاء عبد الله بن حسن العبكري، **التبيان في إعراب القرآن**، ت سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، مصر، ط1، 2001م، ص 643

[4] **العنكبوت / الآية 54 /**

[5] مصطفى مسلم وآخرون، **التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم**، مرجع سابق، ج5، ص 598

[6] **العنكبوت / الآية 27 /**

ثالثا : نماذج أقسام الجملة باعتبار الإعراب

أ / الجمل التي لا محل من الإعراب :

1. **الجملة الابتدائية : قال تعالى:** ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ ﴾[1]

2. **الجملة الاعتراضية** : قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ ۖ ...۝١٢ ﴾[2]

3. **الجملة التفسيرية** : قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝١٩ ﴾[3]

4. **جملة جواب القسم** : قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ... ۝٧ ﴾[4]، التقدير والله لنكفرن بقرينة اللام الموطئة الموطئة للقسم .

5. **الواقعة جوابا لشرط غير جازم أو غير مقترن بالفاء أو إذا الفجائية**

1/ جواب شرط غير جازم :

---

[1] **العنكبوت / الآية 1 /**

[2] **العنكبوت / الآية 12 /**

[3] **العنكبوت / الآية 19 /**

[4] **العنكبوت / الآية 35 /**

قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ﴿٣١﴾ ﴾[1]، الأداة لمّا المتضمنة معنى الشرط .

2 / جواب شرط غير مقترن بالفاء أو إذا الفجائية :

قال تعالى: ﴿ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ... ﴿١٠﴾ ﴾[2]

6. جملة صلة الموصول:

قال تعالى: ﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾[3]

7. التابع لما لا محل لها من الإعراب :

قال تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴿٣٣﴾ ﴾[4]

ب / الجمل التي لها محل من الإعراب :

1. الجملة الواقعة خبرا

قال تعالى :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ ..﴿٤٢﴾ ﴾[5]

[1] العنكبوت / الآية 31 /

[2] العنكبوت / الآية 10 /

[3] العنكبوت / الآية 34 /

[4] العنكبوت / الآية 33 /

[5] العنكبوت / الآية 42 /

2. الجملة الواقعة حالا

قال تعالى: ﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ ١٤ ﴾[1]

3. الجملة الواقعة مفعولا به

قال تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ... ١٩ ﴾[2]

4. الجملة المضاف إليها

قال تعالى: ﴿ وَإِبۡرَٰهِيمَ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُۖ ١٦ ﴾[3]

5. الجملة الواقعة لجواب شرط جازم مقترن بالفاء أو إذا

قال تعالى: ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَآۚ ..٨ ﴾[4]

6. الجملة التابعة لمفرد

قال تعالى: ﴿ وَلَقَد تَّرَكۡنَا مِنۡهَآ ءَايَةَۢ بَيِّنَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٣٥ ﴾[5] نعت مجرور

[1] العنكبوت / الآية 14 /

[2] العنكبوت / الآية 19 /

[3] العنكبوت / الآية 16 /

[4] العنكبوت / الآية 7 /

[5] العنكبوت / الآية 4 /

7. الجملة التابعة لما لها محل من الإعراب

قال تعالى: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمۡۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسۡتَبۡصِرِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾

الآية معطوفة على جملة زين لهم الشيطان التي في محل نصب حال .

رابعا نماذج التقديم والتأخير ووظائفه الدلالية :

أولا : التقديم

1/ تقديم المسند إليه : ذكرنا سابقا أن المسند إليه يطّرد تقديمه إذا كان كلمة مثل أو غير.

قال تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتًاۖ ...﴿٤١﴾ ﴾[1]

المسند إليه : مثلُ / **المسند :** محذوف تعلق بالجار والمجرور، وقيل" **الكاف في موضع رفع خبر**"[2]

دلالة تقديمه في الآية : في الآية الكريمة قدم الله سبحانه وتعالى كلمة (مثل) التي بها يحصل التمثيل مع وصف حال المعني بهذا التمثيل، قال أبو حيان: " والذي يظهر هو تشبيه المتخذ من دون الله وليا بالعنكبوت المتخذة بيتا، أي فلا اعتماد للمتخذ على وليه من دون الله، كما أن العنكبوت لا اعتماد لها على بيتها في استظلال ولا سكنى."[3]

---

[1] **العنكبوت / الآية 41 /**

[2] محمد جعفر إبراهيم الكرباسي، **إعراب القرآن**، نشر دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ج 6، ص 134

[3] محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ت عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ج7، ص 148

ومنه فهذا الأسلوب يجعل القارئ في تشوق جارف لمعرفة المسند التي به تتم الصورة التمثيلية؛ وقد جاء في الآية الكريمة محذوفا تعلق به الجار والمجرور (كمثل)، وهذا يحيلنا إلى أن **دلالة تقديم المسند إليه في الآية هي التشويق؛ أي تشويق المخاطب لمعرفة المسند .**

ومن الحالات التي تقتضي تقديم المسند إليه؛ كون المسند جملة فعلية .

قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُ لَهُۥٓۚ ...﴿٦٢﴾ ﴾[1]

المسند إليه: لفظ الجلالة الله / **المسند جملة فعلية** : يبسط الرزق

دلالة تقديمه في الآية:

تتضح دلالة تقديم المسند إليه في الآية الكريمة في كونها تؤدي وظيفة الحصر والتخصيص، ذلك أن بسط الرزق وتقديره للخلق يختص بالله تعالى وحده دون ما سواه، فهو الذي يوزعه بحكمة بالغة ويقدره لعباده بقسمة عادلة .

2/ تقديم المسند :

قال تعالى: ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَآۚ إِلَيَّ مَرۡجِعُكُمۡ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾[2]

في الآية الكريمة مثالين اثنين لتقديم المسند الذي أصله التأخير.

المثال الأول/ المسند المقدم : شبه الجملة جار ومجرور، والمسند إليه: اسم ليس

المثال الثاني/ المسند المقدم: شبه الجملة جار ومجرور، والمسند إليه : مبتدأ مؤخر

[1] العنكبوت / الآية 42 /

[2] العنكبوت / الآية 8 /

دلالة تقديم المسند في الآية (المثال الثاني):

من خلال مفهوم الآية يظهر أن وظيفة تقديم المسند على المسند إليه **هي قصر المسند على المسند إليه، أو بعبارة أخرى تخصيصه بالمسند إليه؛ أي قصر الرجوع إلى الله،** ذلك أن حقيقة المرجع إلى الله هي قضية ذات أهمية كبيرة؛ إذ أن المشركون استعظموا ذلك ولم يؤمنوا بالمعاد، لذلك كان التركيب أكثر دقة حينما قدم ذاته ليحصر ويقصر الرجوع له سبحانه وتعالى، ومن جهة أخرى كما جاء تفسير الزمخشري أن والجزاء والثواب لمن آمن أو أشرك له وحده هو يحكم فيه وقت الرجوع إليه[1].

3/ تقديم متعلقات الإسناد :

أ- تقديم المفعول به :

قال تعالى: ﴿ ... فَإِيَّـٰىَ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾[2]

المسند : اعبدون / **المسند إليه :** الضمير المتصل الواو / **متعلق الإسناد :** إيّايَ

دلالة تقديمه في الآية : **من جهة التخصيص،** وذلك يظهر من حيث اختصاص العبادة بالله وحده لا شريك له، ومن جهة أخرى الاهتمام بإبراز الذات الإلهية المستحقة بحق للعبودية .

ثانيا: التأخير

1/ تأخير المسند إليه

قال تعالى: ﴿ ... وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَـٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿١٨﴾ ﴾[3]

المسند إليه المؤخر : البلاغ

---

[1] أنظر، محمود بن عمر الزمخشري، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل،** ت عبد الموجود ومحمد عوض، دار العبيكان، الرياض، السعودية ،ط1، 1998م، ج4، ص 537

[2] **العنكبوت / الآية 69 /**

[3] **العنكبوت / الآية 18 /**

دلالة تأخير المسند إليه في الآية :

تأخر المسند إليه في الآية الكريمة لتحصيل دلالة مقصودة، وتظهر هذه الدلالة – باستصحاب تفسير الآية والمغزى العام منها – في كونها **تؤدي مهمة دفع وهم وافتراء وإزالة مفهوم خاطئ في حق الرسول** عليه الصلاة والسلام، فأخر المسند إليه (البلاغ) واهتم بجناب الرسول صلى الله عليه وسلم وبيان أن مهمته هي التبليغ عن الله تعالى، وليس من الحق في شيء ادّعاء أن الرسول صلى الله عليه وسلم يشرع أو يختلق الأحكام والشرائع من عنده كما يقول المشركون بالله تعالى .

2/ تأخير المسند

تأخير المسند في الجملة الاسمية يعتبر الأصل، من ذلك قول الله تعالى: ﴿...إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾ ﴾[1]

دلالته تأخير المسند في الآية :

ذكرنا سابقا في الجانب النظري قولا للسّكاكي في دلالة تأخير المسند، وأن هذه الأخيرة **متوقفة على أهمية تقديم المسند إليه**، وهو عين ما نلمحه في هذه الآية الكريمة حيث تعلق المسند إليه بالحديث عن أمر بدئ الخلق وإعادته من طرف الله تعالى؛ وهو أمر ذو أهمية بالغة لاشك في ذلك، ومن هذا المنطلق اقتضى التركيب تأخير المسند على الأصل .

وقد يؤخر المسند إذا كان فعلا فتتقدمه المتعلقات لتحصيل دلالة وغرض ما يطلبه المعنى في التركيب، وغالبا ما يكون التخصيص كما في قوله تعالى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا

[1] العنكبوت/ الآية 19 /

بِذَنۢبِهِۦ ۖ ﴾[1] وفي الآية نفسها قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾

ففي كلتا الآيتين تأخر المسند وتقدم عليه المتعلق به المفعول به (كلا) في المثال الأول و(أنفسهم) في المثال الثاني، وكلتا الآيتين **تحمل دلالة تخصيص وحصر**، من منظور ما يصدر عن الإنسان فهو من نفسه، بل هو مسؤول عنه إما خيرا أو ظلما، والله يحاسب كلا بخطئه ولا يآخذ أحدا إلا بجريرته .

خامسا / نماذج الحذف والذكر ووظائفه الدلالية :

أولا : الحذف

1/ حذف حرف : وهو نوعان منه ما يذكر فيه حرف من الكلمة ويسقط فيه الباقي ومنه ما يحذف الحرف نفسه **فأما الأول يسمى حذف الاقتطاع، وأما الثاني حذف الاختزال.**

نموذج : حذف الاقتطاع

قال تعالى: ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ﴾[2].

والمعنى على أحد الأقوال التي وردت في حق فواتح السور بالحروف المقطعة،" أن كل واحد منها دال على اسم من أسماء الله تعالى وصفة من صفاته قال ابن عباس رضي الله عنهما في ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ﴾ **الألف:** إشارة إلى أن الله تعالى أحد، أول، آخر، أزلي أبدي، **واللام:** إشارة منه إلى أنه لطيف، **والميم:** إشارة منه ملك، مجيد، منان...(وفي قول آخر) قال ابن عباس ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ﴾ **أنا الله أعلم وأرى** ."[3]

[1] العنكبوت / الآية 40 /

[2] **العنكبوت / الآية 1** /

[3] فخر الدين محمد الرازي، **التفسير الكبير**، دار الفكر، لبنان، بيروت، ط1، 1971م، ج2، ص 6

دلالة الحذف في الآية : من خلال الاطلاع على موضوع تفسير الحروف المقطعة يمكن ربط دلالة هذا النوع بدلالة التفخيم والإعظام لما في الأمر من الإبهام، وهو ما يتماشى مع مضمون الآية وإعجاز القرآن الكريم.

نموذج: حذف الاختزال (يكثر هذا النوع في القرآن الكريم) :

منه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾[1]

في الآية الكريمة حذفان، حذف أداة النداء(يا)، وحذف الياء من المنادى (ربّ) .

دلالة الحذف في الآية : الذي يقف على ما سبق الآية من دعوة لوط – عليه السلام– لقومه بوجوب الانتهاء عن المنكرات المتنوعة التي يمارسونها، ثم بعد ذلك مقابلة هذه الدعوة بالاستهزاء والتهكم والعناد بطلبهم إنزال العذاب عليهم، ثم يلي هذه الأحداث مباشرة دعاء لوط –عليه السلام– ربّه بنصره على هؤلاء القوم المتعنتين المفسدين، يدرك اللطيفة والنكتة في حذف أداة النداء والياء في المنادى المتمثلة في **الفراغ بسرعة من الكلام للوصول للمقصود بطلب النصر الموصول مباشرة بباء (ربّ) دون فاصل بينها وبين النصر؛ ليقترن النصر بالله تعالى، كما في قوله:**﴿ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾ ﴾[2]، وفي هذا إشعار بأن لوط عليه السلام قد حزن وتألم من أفعال هؤلاء المشركين .

[1] **العنكبوت / الآية 30 /**

[2] **آل عمران / الآية 126 /**

2/ حذف كلمة :

أ . حذف المسند إليه

قال تعالى: ﴿ قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٠ ﴾[1]

في الآية الكريمة حذف للمسند إليه في الجملة الفعلية عند قوله تعالى: ﴿ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَ ﴾. **المسند** : الفعل بدأ **المسند إليه** : لفظ الجلالة المحذوف الله .

ثم يلي ذلك ذكر للمسند إليه في الجملة الاسمية عند قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾. **المسند إليه** : لفظ الجلالة الله **المسند** : الجملة الفعلية .

نوع الحذف: الاختزال

دلالة الحذف في الآية : حينما نتدبر الآية الكريمة، ونستصحب معنا موقف الكفار من قضية الخلق والمعاد أو إعادة النشأة التي سبق وأن تحدثنا عليها في أخرى، نقف على سبب الحذف ودلالته، أما دلالة الحذف للفظ الجلالة في موطن الحديث عن الخلق؛ يرجع لكون الكفار يقرون بأن الله هو خالقهم ولا ينكرون ذلك، **فحذف لفظ الجلالة بدلالة الإيجاز لشهرة المعلوم والتسليم لقضية الخلق** بدليل قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٨٧ ﴾[2]

[1] **العنكبوت / الآية 20 /**

[2] **الزخرف / الآية 87 /**

أما ذكره المسند إليه في الخطاب الثاني في موطن الحديث عن إعادة الخلق بعد الموت فذلك لأن الكفار لا يؤمنون بإعادة البعث والإحياء بعد الموت، وقد ثبت استهزاؤهم واستهتارهم في ذلك، ومنه استلزم المقام ذكر لفظ الجلالة الله للحرص على بيان أن الله سيردهم ويعيدهم بعد موتهم .

ومن دقة التركيب وجماله عند التمعن في معاني مباني الكلمات؛ أن استخدم الجملة الفعلية في الحديث عن الخلق الذي تتناسب دلالته في التجدد والحدوث مع الخلق الذي فيه تجدد وتغير في مراحله، ومن جهة أخرى استعمل الجملة الاسمية التي تدل على الثبات في معرض حديثه عن إعادة الخلق؛ لتتناسب مع أن قضية الإعادة ثابتة لله تعالى لا يعجزه شيء.

ب – حذف المسند قال تعالى: ﴿ وَإِبۡرَٰهِيمَ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُۖ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٦ ﴾[1]

نوع الحذف: الاختزال

في الآية الكريمة حذف للمسند الذي يجوز تقديره بكلمه **(اذكر)** وهو الشائع في التقدير وهناك من يرى أن إبراهيم معطوف على نوح؛ وبالتالي يكون المحذوف المقدر **(أرسلنا)**[2] من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ ... ١٤ ﴾[3] .

[1] **العنكبوت / الآية 19 /**

[2] أنظر، أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ت طه عبد الحميد، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط، ج2، ص 241

محمود بن عمر الزمخشري، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل**، مرجع سابق، ج4، ص 541

[3] **العنكبوت / الآية 14 /**

دلالة الحذف في الآية : يمكن ربط دلالة حذف المسند في هذا المقام **بطلب الإيجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل،** وقد تكرر هذا الحذف مع لوط عليه السلام .

ج- حذف متعلقات الإسناد

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ﴿٢٥﴾ ﴾[1]. **المسند** : اتخذ / **المسند إليه** : تاء المتحرك الفاعل / **متعلق الإسناد المحذوف:** المفعول به الثاني .

نوع الحذف: الاختزال

دلالة الحذف في الآية : معلوم أن الفعل اتخذ ينصب مفعولين، ذكر المفعول به الأول أوثانا وحذف المفعول به الثاني المقدر بكلمة **(آلهة)**[2]؛ أي أوثانا آلهة، ودلالة الحذف تكمن في **احتقار الآلهة المزعومة غير المستحقة للعبادة إلى جانب عدم تعلق غرض بذكره لكثرة تكرار الكلام في موضوع عبادة غير الله تعالى في القرآن الكريم .**

3/ حذف جملة

قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ ﴾[3].

---

[1] **العنكبوت / الآية 25 /**

[2] أنظر، محمد جعفر إبراهيم الكرباسي، **إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج 6، ص 126

[3] **العنكبوت / الآية 41 /**

في الآية الكريمة حذف جملة جواب الشرط؛ إذ صرح بطرفها الأول فعل الشرط ﴿ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ وحذف جوابها، جاء في تفسير اللباب :" قوله ﴿ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ جوابه محذوف أي **لما اتخذوا من يضرب له هذه الأمثال لحقارته**"[1]، كما قدر المحذوف بجملة الجواب (**لما عبدوها**)[2].

نوع الحذف : حذف تركيب كامل

دلالة الحذف في الآية: معلوم أن من دلالات الحذف في القرآن الكريم مراعاة الفاصلة والأسجاع، وما نلمحه في هذا الموضع يتماشي مع دلالة مراعاة الفاصلة إلى جانب دلالة زيادة متعة إعمال الذهن في استنباط المحذوف والنفاذ إلى عين المقصود.

ثانيا : الذكر

للوقوف على نماذج الذكر في التركيب القرآني، لابد لنا أن نقابل النموذج المستدل به بنموذج آخر حذف فيه ما ذكر في الآخر، وبهذا قد نستعين بتراكيب من سور أخرى في حالة عدم وجود نموذج مقابل يوضح ظاهرة الذكر في سورة العنكبوت .

أ/ ذكر الحرف

قال الله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ ... ﴿٦٣﴾ ﴾[3]، في هذه الآية ذكر حرف الجر (من) في

[1] أبو حفص عمرو بن علي الحنبلي، **اللباب في علوم الكتاب**، مرجع سابق، ج15، ص 312

[2] أنظر، محي الدين درويش، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار ابن كثير، دمشق، سورية، ط7، 1999م، ص 701

[3] **العنكبوت / الآية 63 /**

حين نجد أنه حذف في تراكيب مشابهة في صور أخرى، قال الله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ **فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا** ... ۝٥ ﴾[1].

دلالة ذكر الحرف في الآية:

ذكر أبو زكريا الأنصاري أن سبب ذكر (من) في سورة العنكبوت هو موافقتها[2] للآية السابقة لها ﴿ مِنۡ عِبَادِهِۦ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُ لَهُۥٓۚ ۝٦٢ ﴾[3]، ومنه فدلالة ذكر الحرف في هذا المقام هو **الموافقة بين الآيتين في تكرار حرف الجر بالتساوي، وهذا ما يضفي على التركيب إيقاعا ونغما متسقا.**

ب/ ذكر الكلمة

1/ ذكر المسند إليه

قال تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ **كَيۡفَ يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ** ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ ...۝١٩ ﴾[4]، **دليل الحذف في قوله تعالى:** ﴿ قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ **فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ** ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ۝٢٠ ... ﴾[5]

---

[1] **الجاثية / الآية 5 /**

[2] أنظر، أبو يحيى زكرياء الأنصاري، **فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن**، ت محمد علي الصابوني، دار القرآن، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص 439

[3] **العنكبوت / الآية 62 /**

[4] **العنكبوت / الآية 19 /**

[5] **العنكبوت / الآية 20 /**

دلالة ذكر المسند إليه في الآية :

في الآية الأولى، ذكر لفظ الجلالة (المسند إليه) مقترنا مع كلمة الخلق، وحذف مع الإعادة، وفي الآية الموالية لها في الترتيب حذف لفظ الجلالة مع الخلق وذكر مع النشأة أي إعادة الخلق بعد الموت؛ أن **هناك أصل في الذكر وجواز حذف بقرينة كما هو معلوم .**

دلالة ذكر المسند إليه في الآية الأولى تعد الأصل، وحذفه مع لفظ الإعادة فرع والحامل على ذلك كون الرؤية العلمية العقلية التي تقر بأن الله مبدئ الخلق، لابد أن تؤمن لزاما بأن الله قادر على إعادتها بعد موتها، ولعل هذا كان سببا في عدم تكرار لفظ الجلالة مرة أخرى مع الإعادة؛ إذ منطق العقل يدرك ذلك بداهة، وما تقرر في الآية الأولى خلاف ما جاء في الآية الثانية التي سبق الحديث عنها في دلالة حذف المسند إليه.

2/ ذكر المسند

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا ﴿١٤﴾ ﴾[1]، دليل الحذف في **قوله تعالى:** ﴿ وَإِبۡرَٰهِيمَ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُۖ ﴿١٦﴾ ﴾[2].

دلالة ذكر المسند في الآية:

في الآية الأولى ذكر المسند مع نوح عليه السلام **لكونه الأصل ولا مقتضى للعدول** عنه ولقرينة أن القصص في السورة ابتدأ بنوح عليه السلام، في حين أن الآية الثانية عُدل فيها ذكر المسند مرة أخرى لكونه قد علم وتقرر مع نوح، بدليل اشتراك دعوة نوح وإبراهيم

[1] **العنكبوت / الآية 14 /**

[2] **العنكبوت / الآية 19 /**

على حد سواء في الرسالة والمكلف بالإرسال، فلا جدوى من تكرار قوله وأرسلنا – على وجه تقدير المحذوف أرسلنا كما سبق بيانه– .

أ / ذكر متعلقات الإسناد (الموصوف)

قال تعالى: ﴿ وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾[1] **دليل الحذف في قال تعالى:** ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾[2]

الموصوف: الحياة **الصفة:** الدنيا **الموصوف:** الدار **الصفة :** الآخرة

دلالة ذكر الموصوف في الآية :

ذكر الموصوف مع الصفة في الآية الأولى (الحياة الدنيا) و(الدار الآخرة) **بناء على أن الأصل في التراكيب اللغوية الذكر وعدم الفصل بين الثنائيات،** وفي الآية الثانية حذف الموصوف (أجره في الدنيا) و(إنه في الآخرة) كون الاهتمام منصب على الصفة دون الموصوف، **بعكس الآية الأولى التي اقتضى مقامها التفصيل بذكر الصفة والموصوف معا إذ تعلق الأمر بالإرشاد والتوجيه وبيان حقيقة حياة الدنيا والآخرة، أما دلالة ذكر الصفة في الآية الثانية فهي لإنشاء للمدح في حق لوط عليه السلام،** بدليل "الصفة تأتي في الكلام على ضربين: إما للتأكيد والتخصيص، أو للمدح والذم"[3]

تم بحمد الله وتوفيقه

[1] **العنكبوت / الآية 64 /**

[2] **العنكبوت / الآية 27 /**

[3] ضياء الدين ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، مرجع سابق، ج2، ص 299

خـــــاتمة

بعد الإبحار في ثنايا هذا الدراسة الممتعة، المتلاطم أمواجها بوفرة المادة العلمية، إلى جانب كثرة النظر في كتب التحريرات والتفصيلات اللغوية والبلاغية تحت عنوان مبنى الجملة العربية ووظيفتها الدلالية في القرآن الكريم تم توصل الباحث إلى النتائج التالية :

1. قابلية الجملة العربية للخضوع لعدة معايير في ضبط مفهومها وأوجه تقسيماتها .
2. للجملة للعربية بنية أساسية أصيلة وكل تغيير فيها ينجم عنه ظواهر لغوية أخرى .
3. لا تخرج الجملة العربية في تأليفها عن أقسام الكلم .
4. سعة التراكيب اللغوية وتعدد استعمالاتها في سياقات متنوعة.
5. مرونة اللغة العربية وطواعيتها في حمل المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة .
6. العلاقة المتبادلة بين علم أصول الفقه ومعاني التراكيب في استنباط الوظائف الدلالية.
7. الاختلاف في الأساليب اللغوية يؤدي إلى التنوع في الوظائف الدلالية.
8. علاقة مباني الجملة العربية في تحديد الدلالة الزمنية والدلالة معنوية .
9. معرفة دلالة مبنى الجملة في الاستعمال القرآني يكشف أسرار النظم ودقة المعاني .
10. وفرة النكت واللطائف في تناسق كل من المبنى والدلالة في التراكيب القرآنية .
11. استيعاب سورة العنكبوت للجانب التطبيقي لتنوع أشكال تراكيبها واختلاف أساليبها .
12. احتواء سورة العنكبوت على درر لغوية ولطائف دلالية تتماشى مع موضوع البحث.
13. علم النحو وعلم البلاغة وجهان لعملة واحدة لا ينفك أحدهما عن الآخر، والأولى عدم التفرقة بينهما .

الاقتراحات والتوصيات :

بعد إنهاء هذا البحث المتواضع الذي لا أبرؤه من تخلل الخطأ أو اعتراء النسيان مصداقا لقوله تعالى في محكم تنزيله ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾[النساء 82]، أوصي كل اطلع على البحث واستوقفه شيء، أن يبدي فيه نصحه وتوجيه لإتمام الفائدة وعموم مصلحة تصويب الأخطاء؛ لاسيما أن البحث يستند على كتاب الله في الدراسة فلا بد من الحرص في تنقيحه إكراما لكلام الله الموجود فيه .

ومن الاقتراحات التي جال في خاطري أمنية إقحام مقاييس خاصة في البرنامج الجامعي يهتم بدراسة التراكيب القرآنية بمزاوجة علم المعاني وعلم النحو على وجه الخصوص.

وفي الختام أرجوا من المولى جل جلاله وتباركت أسماؤه أن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم وأن ينفع به أبناء المسلمين ويجعل جهده وتعبه ونصبه في ميزان حسناتنا وحسنات من أشرف علينا في خدمة هذا البحث المتواضع .

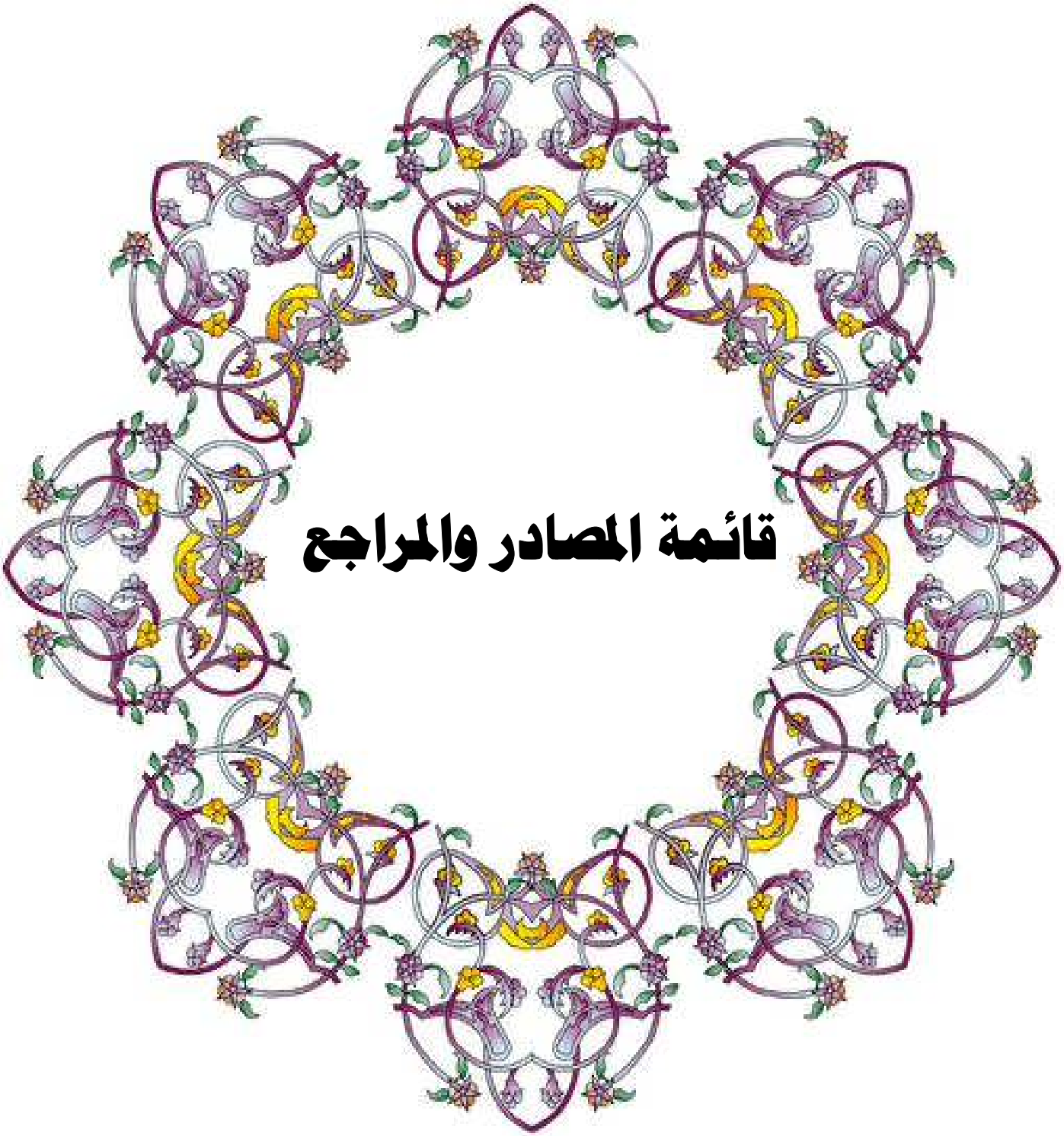

قائمة المصادر والمراجع

(أ)

1. **القرآن الكريم برواية حفص**

2. ابن الأثير أبي السعادات مجد الدين، **البديع في علم العربية**، ت فتحي أحمد، نشر جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1419هـ.
3. ابن الأثير ضياء الدين ، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تقديم أحمد الحوفي و بدوي طبانة، دار النهضة، مصر، ط2.
4. ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن ، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ت طه عبد الحميد، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط.
5. ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ت إبراهيم السّامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط3، 1975م.
6. ابن الخشاب عبد الله بن أحمد، **المرتجل** ، ت على حيدر، مكتبة اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1972م.
7. ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله ، **أحكام القرآن**، ت عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2003م.
8. ابن جني أبي الفتح عثمان، **الخصائص**، دار الكتب المصرية ، ت محمد على النّجار، ط2، 19952م.
9. ابن عقيل عبد الله، **شرح ابن عقيل**، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
10. أبو البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي، **الكليات**، ت عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1998م.
11. أبو العباس محمد علي، **الإعراب الميسّر**، دار الطلائع للنشر، القاهرة، مصر، د ط.
12. أبو المكارم علي ، **الجملة الاسمية**، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.
13. أبو المكارم علي ، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، دار الثقافة العربية، ط1، 1982م.
14. أبو المكارم علي، **الجملة الفعلية**، دار مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
15. أبو كارم على، **مقومات الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.
16. أبو كارم علي ، **التراكيب الإسنادية**، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.
17. أبو كارم، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007.

18. أبو موسى محمد محمّد ، **دلالات التراكيب دراسة بلاغية**، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1987م.
19. أبو شادي مصطفى عبد السلام ، **الحذف البلاغي في القرآن الكريم**، مكتبة القرآن، القاهرة، مصر.
20. الآثاري زين الدين شعبان القرشي ، **كفاية الغلام في إعراب الكلام**، ت زهير زاهد وهلال ناجي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.
21. الأخضري عبد الرحمن بن محمد الصغير، **الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون**، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط 1 2013م.
22. الأزهري خالد بن عبد الله، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، ت عبد الكريم مجاهد، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.
23. الأزهري خالد بن عبد الله، **التصريح بمضمون التوضيح**، ت عبد الفتاح بحيري، دار الزهراء للإعلام العربي، ط1، 1992م.
24. الأزهري محمد الأمير، **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، د ط.
25. الاشموني نور الدين على بن محمد، **شرح الاشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)**، ت محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955م.
26. الأصفهاني علي بن الحسن بن علي، **شرح اللّمع للأصفهاني**، ت إبراهيم بن محمد، نشر إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، د ط، 1990م.
27. الأندلسي ابن حزم، **الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم**، ت عبد الغفار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.
28. الأندلسي أبو حيان، **التذييل والتكميل في كتاب شرح التسهيل**، ت حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق،ط1، 1997.
29. الأندلسي جمال الدين بن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ت عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط 1، 1990.
30. الأندلسي محمد بن يوسف أبو حيان ، **تفسير البحر المحيط**، ت عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
31. الأنصاري ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ت محي الدين عبد الحميد، دار المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط 11، 1963م .

32. الأنصاري أبو يحيى زكرياء ، **فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن**، ت محمد علي الصابوني، دار القرآن، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

33. الأنصاري عبد الله ابن هشام، **الإعراب من قواعد الإعراب**، على فودة نبيل، نشر عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، ط1، 1981م.

34. الأنصاري عبد الله ابن هشام، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب**، ت مُحي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، د ط، 1991م.

35. الأنصاري عبد الله بن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،دط .

36. الأنطاكي مصطفى رمزي حسن، **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، ت حسين طالح الدبوس وآخرون، دار عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011م.

37. أنيس إبراهيم، **أسرار اللغة العربية**، دار مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، مصر، ط6، 1978م.

38. أنيس إبراهيم، **دلالة الألفاظ**، دار مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1976م.

39. الأهدل محمد بن عبد الباري، **الكواكب الدرية على متممة الأجرومية**، دار الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط1، 1990م.

40. أيوب عبد الرحمان محمد، **دراسات نقدية في النحو العربي**، دار مؤسسة الصباح، الكويت، د ط، ص 2

(ب)

41. بدر الدين بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ت محمد أبو فضل، دار التراث، القاهر، مصر، ط3، 1984م.

42. البغدادي أبو بكر محمد بن السّراج ،**الأصول في النحو**، ت عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م.

43. بن عاشور محمد طاهر ، **التحرير والتنوير**، نشر الدار التونسية، تونس، دط، 1984م.

44. بن فارس أحمد، **مقاييس اللغة**، ت عبد السلام هارون، دار الفكر، د ط، 1979م.

45. بن مالك محمد بن عبد الله، **ألفية ابن مالك**، ضبط عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة،الكويت، ط1، 2006، ص 1

46. بن منظور جمال الدين، **لسان العرب**، ت عبد الله على الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر. دط .

47. البورني عبد الباسط بن محمد، **مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب**، ت آدم الاثيوبي، دار مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية، أديس أبابا، أثيوبيا، ط1، 2003م.

(ت)

48. التفتازاني سعد الدين بن عمر ، **المطوّل**، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2013م.
49. التفتازاني سعد الدين بن عمر، **شرح المختصر على تلخيص المفتاح للقزويني**، ترتيب عبد المتعال الصعيدي، المطبعة المحمودية، الأزهر، مصر، د ط، 1356هـ.
50. التهانوي محمد علي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ت علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.

(ث)

51. الثعالبي عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف ، **جواهر الحسان في تفسير القرآن**، ت علي معوض و عادل عبد الموجود، دار إحياء التراث الغربي، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

(ج)

52. جارم على ومصطفى بك، **النّحو الواضح**، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط.
53. الجرجاني أبو بكر عبد القاهر، **الجمل**، ت على حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، سويا، 1972م.
54. الجرجاني أبو بكر عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ت كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ، العراق، د ط.
55. الجرجاني أبو بكر عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ت محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004م.
56. الجرجاني على بن محمد الشريف، **التعريفات**، دار مكتبة لبنان، بيروت، د ط، 1985م.
57. الجزولي عيسى بن عبد العزيز، **المقدمة الجزولية في النحو**، ت شعبان عبد الوهاب، دار أم القرى، القاهرة، ط1، 1988م.

58. الجوزية محمد بن أبي بكر ابن قيّم، **إرشاد السالك إلى حلّ ألفية بن مالك**، ت محمد بن عوض السّهيلي، دار أضواء السلف. دط.
59. الجوزية محمد بن أبي بكر ابن قيّم، **بدائع الفوائد**، على بن محمد عمران، دار عالم الفوائد، د ط.
60. الجوهري إسماعيل بن حماد، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ت عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، لبنان، ط 4، 1990م .

(ح)

61. حسان تمام ، **اجتهادات لغوية**، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.
62. حسّان تمام ، **الخلاصة النحوية**، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000م.
63. حسّان تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، دار البيضاء المغرب، د ط، 1994م.
64. حسين محمد الخضر، **دراسات في العربية وتاريخها**، نشر المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، ط2، 1960م .
65. حميدة مصطفى، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، دار نوبار للطباعة، القاهرة ، مصر، ط1، 1997م.
66. الحميري نشوان بن سعيد، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، ت حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر، دمشق، سوريا ط1، 1999م.

(خ)

67. الخالدي كريم حسين ناصح ، **نظرات في الجملة العربية**، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط1، 2005م.
68. الخوارزمي القاسم بن الحسين، **التخمير في شرح المفصل في صنعة الإعراب**، ت عبد الرحمان بن سليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، دط.
69. الخولي محمد علي، **علم الدلالة (علم المعنى)**، دار الفلاح، الأردن، 2001م.
70. الدارقطني علي بن عمر ، **سنن الدارقطني**، ت شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.

(د)

71. دراز صبّاح عبيد ، **الأساليب الإنشائية وأسرارها البلاغية**، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1986م.

72. درويش محي الدين ، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار ابن كثير، دمشق، سورية، ط7، 1999م.

73. الدسوقي مصطفى محمد عرفة، **حاشية الدسوقي على المغني**، PRINCTON UNIVERSITY LIBRARY، دط.

74. دفة بلقاسم ، **بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية**، منشورات مخبر الأبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008م.

75. الدماميني محمد بن أبي بكر، **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، ت أحمد عزو، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.

76. الدمشقي أبو حفص عمر بن علي ، **اللباب في علوم الكتاب**، ت عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

(ر)

77. الراجحي عبده ، **التطبيق النحوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 1998م.

78. الرازي فخر الدين محمد بن عمر، **التفسير الكبير**، دار الفكر، لبنان، بيروت، ط1، 1971م.

79. الرازي فخر الدين محمد بن عمر، **نهاية الإيجاز في رواية الإعجاز**، ت نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.

80. الرضّي محمد بن حسن الإستراباذي، **شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب**، ت حسن إبراهيم الحفظي، دار هجر، دط.

81. الرماني على بن عيسى، **الحدود في النحو**، ت بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، المجلد 23، العدد 1، 1995م.

82. الرماني على بن عيسى، **شرح كتاب سيبويه**، ت محمد إبراهيم، جامعة أم القرى، ط1، 1415هـ.

(ز)

83. زاده بكر بن علي مومللي، **الفضيض (شرح الإعراب عن قواعد الإعراب)**، نعمات عطية، الجامعية الإسلامية غزة، فلسطين، 2012م.

84. الزحيلي وهبة ، **التفسير الوجيز على هامش القرآن العظيم**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1992م.

85. الزحيلي وهبة، **الوجير في أصول الفقه**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1999م.

86. الزمخشري محمود بن عمر ، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ت عبد الموجود ومحمد عوض، دار العبيكان، الرياض، السعودية ،ط1، 1998م.

87. الزمخشري محمود بن عمر، **المفصل في علم العربية**، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2.

88. الزّملكاني عبد الواحد بن عبد الكريم ، **غاية المحصّل في شرح المفصل**، ت أسماء بنت محمد صالح، نشر جامعة أم القرى، السعودية، د ط.

(س)

89. السّاقي فاضل مصطفى، **أقسام الكلام العربي**، دار الخانجي، القاهرة، مصر، د ط، 1977م.

90. السامرائي إبراهيم، **الفعل زمانه وأبنيته**، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د ط، 1966م.

91. السّامرائي فاضل صالح ، **الجملة العربية والمعنى**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

92. السّامرائي فاضل صالح ، **معاني الأبنية في العربية**، دار عمار، عمان، الأردن، ط 2، 2007م.

93. السّامرائي فاضل صالح ، **معاني النحو**، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2000م.

94. السّامرائي فاضل صالح، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، دار الفكر، الأردن، ط 2، 2007م.

95. السّراج محمد علي، **اللّباب في قواعد اللغة وآلات الأدب**، عني به خير الدين باشا، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، 1973م.

96. السّكاكي أبي يعقوب يوسف بن محمد، **مفتاح العلوم**، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

97. سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ت عبد السلام هارون، دار مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

98. السيد عبد الحميد مصطفى، **دراسات في اللسانيات العربية**، دار الحامد، عمان، ط 1، 2004م.

99. السّيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، **شرح كتاب سيبويه**، ت أحمد حسن وعلي سيّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008م.

100. السيوطي أبو الفضل جلال الدين ، **الإتقان في علوم القرآن**، ت مركز الدراسات القرآنية، ط مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، السعودية، 1426هـ.

101. السيوطي أبو الفضل جلال الدين ، **لباب النقول في أسباب النزول**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

102. السيوطي أبو الفضل جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط.

103. السيوطي أبو الفضل جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م.

(ش)

104. شحاتة عبد الله محمود ، **أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم**، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط.

105. شعير محمد رزق، **الجمل المحتملة للاسمية والفعلية**، دار مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، مصر، ط1.

106. شمس الدين إبراهيم ، **مرجع الطلاب في الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط5، 2009م.

107. الشنواني أبو بكر بن إسماعيل، **حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب**، منشورات دار الكتب الشرقية، تونس، ط 2، 1373هـ.

108. الشوملي علي موسى ، **شرح ألفية ابن معطي**، دار مكتبة الخريجي، الرياض، السعودية، ط1، 1985م.

(ص)

109. الصبّان محمد بن علي، **حاشية الصبّان على الأشموني**، ت طه عبد الرؤوف، نشر المكتبة التوفيقية، الباب الأخضر، مصر، د ط.

110. الصعيدي عبد المتعال ، **النظم الفنّي في القرآن**، نشر مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1998م.

111. الصّعيدي عبد المتعال، **بغية الإيضاح في لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، دار مكتبة الآداب، د ط، 1999م.

(ط)

112. الطبري محمد بن جرير، **جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن**، ت محمود شاكر، دار مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، دط .

113.

(ظ)

114. ظفر جميل أحمد، **النحو القرآني قواعد وشواهد**، مكتبة الملك فهد، السعودية، مكة المكرمة، ط2، 1998م.

(ع)

115. عبادة محمد إبراهيم، **الجملة العربية مكوناتها تحليلها أنواعها**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط2، 2001م.

116. عباس إحسان، **النحو الوافي** ، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1994م.

117. عباس فضل حسن ، **البلاغة فنونها وأفنانها**، دار الفرقان،عمان، الأردن، ط4، 1997م.

118. عبد الحميد محي الدين، **التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية**، نشر مكتبة السنة، القاهرة، مصر، دط، 1989م.

119. عبد السلام عبد الحفيظي، **محاضرات في النحو**، دار الضحى، الجلفة، الجزائر، ط1، 2017م.

120. عبد العاطي شعبان عطية وآخرون،**المعجم الوسيط**، دار مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004م.

121. عبد اللطيف محمد حماسة، **بناء الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة، مصر، 2003م.

122. العبكري أبو البقاء عبد الله بن حسن، **التبيان في إعراب القرآن**، ت سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، مصر، ط1، 2001م.

123. العبكري أبو البقاء عبد الله بن حسن، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ت محمد عثمان، دار مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2009م.

124. العبكري أبو البقاء عبد الله بن حسن ، **مسائل خلافية في النحو**، ت محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، حلب، سوريا، ط1، 1996م.

125. العكبري أبي البقاء، **التّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ت عبد الرحمان سليمان، العثيمين، النشر جامعة أم القرى مكة، 1976م.

126. العبيدان موسى بن مصطفى، **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين**، دار الأوائل، دمشق، سوريا، ط1، 2002م.

127. عتيق عبد العزيز، **علم المعاني**، دار النهضة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2009م.

128. عطية جرجي شاهين، **سلم اللسان في النحو والصرف والبيان**، دار الريحاني، بيروت، لبنان، ط 4.

129. علاّم عبد العاطي غريب ، **دراسات في البلاغة العربية**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1997م.

130. العلوي يحيى بن حمزة ، **الطراز**، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

131. عمر أحمد مختار وآخرون، **النّحو الأساسي**، دار السلاسل، الكويت، ط 4، 1994م.

132. عمر أحمد مختار، **علم الدلالة**، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 5، 1998م.

133. عمر أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، دار عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2007م.

134. العمري ظافر بن غرمان ، **بلاغة القرآن الكريم**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 2008م.

135. عيد محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء**، دار عالم الكتب،القاهرة، مصر، د ط، 1979م.

136. عيد محمد، **النحو المصفّى**، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، د ط، 1975م.

(غ)

137. الغلاييني مصطفى، **جامع الدّورس العربيّة**، منشورات المكتبة العربية، بيروت، لبنان، ط28، 1924م.

(ف)

138. الفارسي الحسن بن أحمد أبو على ، **المسائل العسكريات في النحو العربي**، ت على جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، ط2، 1982م.

139. الفارسي الحسن بن أحمد أبو علي، **الإيضاح العضدي**، ت حسن شاذلي فرهور، بدون دار، ط 1، 1969م.

140. الفاكهي عبد الله بن أحمد، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ت المتولي رمضان، دار التضامن، القاهرة، د ط، 1988م.

141. فضل صلاح، **نظرية البنائية في النقد الأدبي**، دار الشروق، مصر، ط 1، 1998م.

142. الفيروز أبادي مجد الدين، **القاموس المحيط**، ت مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، دار الرسالة، لبنان، ط 8، 2005م.

(ق)

143. قطب سيّد، **في ظلال القرآن**، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط9، 1980م.

144. قباوة فخر الدين، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط 5.

145. القرافي شهاب الدين أحمد ، **القواعد الثلاثون في علم العربية**، ت عثمان محمود الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، السعودية، ط1، 2002م.

146. القرطبي أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ، **الجامع لأحكام القرآن**، ت عبد المحس التركي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

147. القزويني أحمد بن فارس بن زكريا، **الصّاحبي في فقه اللغة العربية** ، ت الشربيني شريدة، دار اليقين، المنصورة، مصر، ط1، 2000م.

148. القزويني جلال الدين الخطيب، **الإيضاح في علوم البلاغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط.

149. القزويني جلال الدين الخطيب، **التلخيص في علوم البلاغة**، ظ عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط2، 1932م.

150. قلاتي إبراهيم، **قصة الإعراب**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط 1، 2006م.

151. القوجوّي محمد بن مصطفى، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، إسماعيل مروة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1995م.

(ك)

152. الكرباسي محمد جعفر إبراهيم ، **إعراب القرآن**، نشر دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

153. كريزويل إيديث، **عصر البنيوية**، ت جابر عصفور، دار سعادة الصباح، الكويت، ط 1، 1933م.

(ل)

154. لاشين عبد الفتاح، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية**، دار المريخ، الرياض، السعودية، ب ط.

155. اللّبدي محمد سمير نجيب ، **معجم مصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

156. اللبناني ناصيف اليازجي، **الطّراز المعلم في علم البيان**، مطبعة القديس جاورجبوسي، بيروت، لبنان، دط، 1883م.

(م)

157. الماكودي عبد الرحمن بن صالح، **شرح الماكودي على ألفية ابن مالك،ت فاطمة الراجحي**، دار جامعة الكويت، الكويت، 1993م.

158. المالقي أحمد ابن عبد النور ، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ت أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، دط.

159. المبرد أبي العبّاس محمد بن يزيد، **المقتضب**، ت محمد عبد الخالق، المجلس الأعلى للمنشورات الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994م.

160. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، الناشر وزارة التربية والتعليم ، مصر، د ط، 1994م.

161. المخزومي مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1976م.

162. المرادي ابن أم قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح تسهيل ابن مالك**، ت عبد الرحمن علي، دار الفكر العربي، ط1، 2001م.

163. المراغي أحمد مصطفى ، **تفسير المراغي**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1946م.

164. مسلم مصطفى وآخرون، **التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم**، نشر جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2010م.

165. مطلوب أحمد، **معجم مصطلحات النقد العربي القديم**، دار مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 2001م.

166. المظفر محمد رضا ، **أصول الفقه**، ت رحمة الله الأراكي، مؤسسة النشر الإسلامي، قُم، إيران، ط7، 1434هـ.

167. مكّاوي إنعام فوّال ، **المعجم المفصل في علوم البلاغة**، مراجعة أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1996م.

168. المنصوري علي جابر، **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، دار العلمية الدولية، عمان، الأردن، ط1، 2002م.

169. المهيري عبد القادر، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

170. الموصلي أبو البقاء ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ت إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م.

171. الميداني عبد الرحمان حسن حبنّكة، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، دار القلم والشامية، دمشق . لبنان، ط1، 1996م.

(ن)

172. ناظر الجيش محب الدين ناظر، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ت على محمد فاخر وآخرون، دار السلام،القاهرة، مصر، ط1، 2007م.

173. نور الدين حسن محمد، **الدليل إلى قواعد اللغة العربية**، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

174. النّويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ت مفيد قميحة وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.

175. النيسابوري مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، دار بيت الأفكار الدولية، بدون ط.

(هـ)

176. هارون عبد السلام محمد، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2001م.

177. الهاشمي السّيد أحمد، **القواعد الأساسية في اللغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط.

178. الهاشمي السّيد أحمد، **جواهر البلاغة**، نشر المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1999م.

179. الهرّري محمد أمين بن عبد الله الشافعي، **حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

180. الهويريني ناصر بن عبد الله، **مفاتيح الإعراب**، دار الصميعي، الرياض، السعودية، ط1، 2007م.

(ي)

181. يس عبد العزيز أبو سريع ، **الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1989م.

182. يعقوب إيميل بديع، **معجم الإعراب والإملاء**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1973م.

183. يعقوب إيميل بديع، **موسوعة العلوم العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

المجـــلات

184. جارم مصطفى علي :" **الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية**"، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد التاسع، مطبعة وزارة المعارف العمومية، القاهرة، مصر، 1953م.

185. الحازمي عليان بن محمد " **علم الدلالة عند العرب**" مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، العدد 27، جمادى الثاني، 1424هـ.

186. سلامي عبد القادر : "**التركيب أهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين**"، مجلة آفاق علمية، العدد 13، المركز الجامعي تمنغست، الجزائر، أبريل 2019.

الفهرس

المقدمة ..... أ - ج

مدخل مفاهيمي 1

أولا : الكلمة 1

ثانيا : الكلام 3

ثالثا : الكلم 5

رابعا : القول 7

خامسا : التركيب. 8

أ- الفرق بين التركيب والتأليف. 10

سادسا : البنية 10

أ- علاقة البنية بتعدد المعنى 12

سابعا : الإسناد 12

أ- أنواع الإسناد 17

ب- كيفية وقوع الإسناد 20

ثامنا : الدلالة 20

أ- علاقة الجملة بالمعنى 22

ب- أقسام الدلالة عند القدماء 22

ت- أقسام الدلالة عند الم.....23

تاسعا : البلاغة 24

الفصل الأول : مبنى الجملة العربية 26

المبحث الأول : مفهوم الجملة العربية 26

تعريف الجملة ... .27

الاتجاه الأول 28

ـ أولا : من القدامى 29
ـ ثانيا : من المحدثين 29
الاتجاه الثاني : 31
ـ أولا : من القدامى 31
ـ ثانيا : من المحدثين 33
الاتجاه الثالث :. 35
ـ أولا : من القدامى 35
ـ ثانيا : من المحدثين 37
خلاصة النظر في الاتجاهات الثلاثة 39
الفرق بين الكلام والجملة 39
- الاتجاه الأول القائم على قيد شرط الفائدة.....40
- الاتجاه الثاني القائم على نوع الإسناد المقصود لذاته.....40
المبحث الثاني : البنية الأساسية للجملة العربية.....42
المبحث الثالث : تأليف الجملة العربية 48
المبحث الرابع : أقسام الجملة العربية 53
أولا : أقسام الجملة باعتبار الصدارة (الإسناد) 53
1. الجملة الاسمية 54
2. الجملة الفعلية 55
3. الجملة الظرفية 56
4. الجملة الشرطية 58
أصل الجملة العربية 61
ثانيا : أقسام الجملة باعتبار الوصف (التركيب) 64
1. الجملة الكبرى 64
2. الجملة الصغرى 65

ثالثا : أقسام الجملة باعتبار المعنى (الوظيفة) 66
1. الجملة الخبرية 66
صور الجمل الخبرية 67
أقسام الخبر 68
2. الجملة الإنشائية 68
أقسام الإنشاء 69
1. الإنشاء الطلبي 69
2. الإنشاء غير طلبي 70
رابعا : أقسام الجملة باعتبار الإعراب 71
أولا : الجمل التي لا محل لها من الإعراب..... ...72
1. الابتدائية 72
2. الاعتراضية 74
3. التفسيرية 75
4. جواب القسم ... .76
5. جواب شرط غير جازم، أو غير مقترنة بالفاء أو إذا.....76
6. صلة الموصول 77
7. التابعة لما لا محل لها من الإعراب 78
ثانيا : الجمل التي لها محل من الإعراب 78
1. الواقعة خبرا 80
2. الواقعة حالا 80
3. مفعولا به 80
4. مضافا إليه 81
5. جواب لشرط جازم مقترن بالفاء أو إذا 81
6. التابعة لمفرد 82
7. التابعة لما لها حل من الإعراب 82
الجمل المضافة زيادة على السبعة 83

1. الجملة المستثناة أو المستثنى 83
2. الجملة المسند إليها 83
3. الجملة الواقعة فاعلا 84

الفصل الثاني : الوظيفة الدلالية للجملة العربية 86

الفصل الثاني : الوظيفة الدلالية للجملة العربية 87

المبحث الأول : دلالة الجملة العربية 91

الأصل في الجملة ذات معنى واحد 91

المبحث الثاني : دلالة الجملة الخبرية والإنشائية 91

أولا : دلالة الجملة الخبرية الفعلية 93

1. الدلالة الزمنية للفعل 93
2. دلالة مبنى الفعل 94

الزمن الصرفي والزمن النحوي 95

1. دلالة الجملة الخبرية الماضوية 96
2. دلالة الجملة الخبرية المضارعة 96

ثانيا : دلالة الجملة الخبرية الاسمية 98

1. الدلالة الزمنية للاسم 98
2. دلالة مبنى الاسم 98

العامل المؤثر في حدوث الفرق بين الدلالة الاسمية والفعلية 100

ثالثا : دلالة الجملة الخبرية الظرفية 101

1. الدلالة العامة 101
2. الدلالة الخاصة 102

رابعا: دلالة الجملة الخبرية الشرطية 103

1. الدلالة العامة 103
2. الدلالة الخاصة 104
3. دلالة البنية الشكلية للشرط 104

4. دلالة معاني أدوات الشرط 105

دلالة الجملة الإنشائية 107

1. دلالة الجملة الإنشائية الطلبية.....107
2. دلالة الجملة الإنشائية غير طلبية 108

دلالة وضع الخبر موضع الإنشاء والعكس 108

1. دلالات وضع الخبر مع إرادة معنى الإنشاء.....109
2. دلالات وضع الإنشاء مع إرادة معنى الخبر 109

المبحث الثالث : التقديم والتأخير 110

تعريف التقديم والتأخير 111

أسباب التقديم والتأخير 111

أنواع التقديم والتأخير 112

التقديم وأنواعه في الجملة 112

أولا : تقديم المسند إليه ... .113

1. علة تقديم المسند إليه 113
2. أغراض ودلالات تقديم المسند إليه.....114

ثانيا : تقديم المسند 115

1. علة تقديم المسند 115
2. أغراض ودلالات تقديم المسند 115

ثالثا : تقديم متعلقات الإسناد 116

1. تعريف متعلقات الإسناد.....116
2. أغراض ودلالات تقديم متعلقات الإسناد.....116
3. مواضع التقديم 117

التأخير وأنواعه في الجملة 117

1. تأخير المسند إليه 117

2. دلالات وأغراض تأخير المسند إليه عن المسند.....118
3. تأخير المسند 119
4. دلالة تأخير المسند 119

المبحث الرابع : الحذف والذكر 120

أولا: الحذف 120

شروط الحذف ... .121

أدلة الحذف 123

أنواع الحذف 124

الحذف باعتبار الإسناد 126

1. حذف المسند إليه 126
2. حذف المسند ... .126
3. حذف متعلقات الإسناد 127

أسباب الحذف 128

أغراض ودلالات الحذف 129

الحذف في القرآن الكريم 130

ثانيا : الذكر.....130

1. ذكر المسند إليه وأغراضه 131
2. ذكر المسند وأغراضه 132
3. ذكر متعلقات الفعل وأغراضه 132

الفصل الثالث : التطبيق على سورة العنكبوت 135

التعريف بسورة العنكبوت 136

1. ترتيبها وعدد آياتها وكلماتها وحروفها.....136
2. التسمية 136
3. فضلها 136
4. مكان وسبب نزولها 137

5. الناسخ والمنسوخ فيها 138
6. محور وموضوع سورة العنكبوت 138
7. أغراض سورة العنكبوت.....140
نماذج أقسام الجملة باعتبار الإسناد مع بيان الوظائف الدلالية 141
أولا : الجملة الاسمية 141
مناسبة الآية مع دلالة الجملة الاسمية 141
الدلالة العامة 141
مناسبة الدلالة الخاصة لمضمون الآية 142
ثانيا : الجملة الفعلية 143
1. الفعل الماضي 143
مناسبة الآية مع الجملة الفعلية 143
الدلالة العامة 143
2. الفعل المضارع 144
الدلالة العامة 144
مناسبة الدلالة الخاصة لمضمون الآية 144
3. فعل الأمر 145
الدلالة العامة 145
مناسبة الدلالة الخاصة لمضمون الآية..... ... 145
ثالثا : الجملة الظرفية 146
1. الجار والمجرور 146
2. ظرف (الزمان أو المكان) 146
دلالة شبه الجملة الظرفية في الآية 167
مناسبة الدلالة مع مضمون الآية 147

رابعا : الجملة الشرطية 147
1. الجملة الشرطية بأداة شرط جازمة وجواب شرط مجزوم 148
دلالة الجملة الشرطية في الآية ... .148
مناسبة دلالة الجملة الشرطية في الآية 148
2. الجملة الشرطية بأداة شرط غير جازمة وجواب شرط غير مجزوم.....149
مناسبة دلالة الجملة الشرطية في الآية 149
نماذج لأقسام الجملة باعتبار الوصفية (التركيب) ... .150
أولا : الجملة الكبرى 150
1. جملة كبرى مصدرة بفعل، ومصدرها.....150
ثانيا : الجملة الصغرى 150
نماذج أقسام الجملة باعتبار المعنى مع بيان الوظائف الدلالية 151
الجملة الخبرية 151
1. الخبر الابتدائي 151
دلالته 151
2. الخبر الطلبي..... 151
دلالته 151
3. الخبر الإنكاري ... .152
دلالته ... .152
الجملة الإنشائية 152
نماذج الجملة الإنشائية الطلبية مع ذكر دلالتها 152
نماذج الجملة الإنشائية غير طلبية مع ذكر دلالتها 153
نماذج أقسام الجملة باعتبار الإعراب 155

1. الجمل التي لا لها محل من الإعراب.....155
2. الجمل التي لها محل من الإعراب.....157
نماذج التقديم والتأخير ووظائفه الدلالية 158
التقديم 158
تقديم المسند إليه..... ...158
دلالة تقديمه في الآية 158
تقديم المسند 159
دلالة تقديم المسند في الآية 160
تقديم متعلقات الإسناد 160
التأخير 160
تأخير المسند إليه 160
دلالة تأخير المسند إليه 161
تأخير المسند ... .161
دلالة تأخير المسند 161
نماذج الحذف والذكر ووظائفه الدلالية 161
الحذف 162
حذف الاقتطاع 162
دلالة الحذف في الآية 163
حذف الاختزال 163
دلالة الحذف في الآية 163
حذف الكلمة 164
حذف المسند إليه 164
دلالة الحذف في الآية 164

حذف المسند ... .166
دلالة الحذف في الآية 166
حذف جملة 166
دلالة الحذف في الآية..... ...167
الذكر ... .167
ذكر الحرف 167
دلالة ذكر الحرف في الآية 168
ذكر الكلمة 168
ذكر المسند إليه 168
دلالة ذكر المسند إليه في الآية 169
ذكر المسند 169
دلالة ذكر المسند في الآية 170
ذكر متعلقات الإسناد (الموصوف) 170
دلالة ذكر الموصوف في الآية 170
خاتمة ... .171
قائمة المصادر والمراجع 173
الفهرس 187

ملخص

تهدف هذه الدارسة الموسومة بمبنى الجملة العربية ووظيفته الدلالية إلى بيان أثر التنوعات الحاصلة في مباني الجملة العربية في توجيه الوظيفة الدلالية، وذلك من خلال التطرق لمفهوم الجملة العربية وأبنيتها الأساسية، وكيفية تأليفها، إضافة إلى بيان أقسام الجملة باعتبارات مختلفة متمثلة في الإسناد والتركيب والدلالة والإعراب .

وقد ركزت هذه الدراسة على إبراز الوظائف الدلالية التي تنجم بفعل العوارض التي تعتري بنية الجملة، كالتقديم والتأخير والحذف والذكر، ومن خلال التطبيق على النص القرآني المتمثل في سورة " العنكبوت " كشفت الدراسة عن مدى عمق العلاقة والارتباط الوثيق بين المبنى والمعنى في شتّى صوره؛ وأن الاستعمال القرآني لعدة مباني متنوعة في قضية واحدة يعكس دلالات مقصودة ويوجّه إلى معان خاصة .

الكلمات المفتاحية :البنية، الجملة، التركيب، النحو، الإسناد، الوظيفة، الدلالة سورة العنكبوت .

The summary:

The study ,represented in the structure of the Arabic sentence and its semantic function, aims to clarify the impact of variations that occur in the structure of the Arabic sentence and to direct its semantic function, and how to write it .In addition ,to clarify the sections of the sentence in different considerations represented in attribution ,structure ,semantic, and syntax.

The study focused on highlighting the semantic functions that is the result of the symptoms that affect the structure of the sentence ,such as ;submission ,delay ,omission, and mention.And through the application of the Qur'anic text represented in Surat" Al-Ankabut. The study revealed the depth of relationship between linguistic structure and meaning and the qur'anic usage in several linguistic structure in one case reflects its intended implications and directs special meanings.

Key words: structur ,sentence,formation,syntax,attribution,function,grammar, Surat "Al-Ankabut"

الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف . المسيلة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أدناه،

السيد: **حسام الدين عطاالله** الصفة (طالب، أستاذ، باحث، باحث دائم) : **طالب**، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : **203374737** الصادرة بتاريخ : **2018/09/09** من دائرة **المسيلة**

المسجل بكلية : **الآداب واللغات** قسم : **اللغة والأدب العربي** والمكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه) عنوانها :

مبنى الجملة العربية ووظيفته الدلالية في القرآن الكريم - سورة العنكبوت أنموذجا -

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

المسيلة في : 2022.07.27

إمضاء المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
المندوب البلدي للحالة المدنية
بتة مولود

ملاحظة : أنجزت هذه الوثيقة وفق ملحق القرار 933 المؤرخ في 2016/07/28، الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف . المسيلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أدناه،

السيدة: **جيهاد بطاش** الصفة (طالب، أستاذ، باحث، باحث دائم) : **طالبة** الحاملة لبطاقة

التعريف الوطنية رقم : **100623910** الصادرة بتاريخ :**2016/04/17** من دائرة: **قصر البخاري**

المسجلة بكلية : **الآداب واللغات** قسم : **اللغة والأدب العربي** والمكلفة بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه) عنوانها :

مبنى الجملة العربية ووظيفته الدلالية في القرآن الكريم - سورة العنكبوت أنموذجا -

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

المسيلة في : 2022/07/27

إمضاء المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
المندوب البلدي للناحية الإدارية ببانيو
يتة مولود

ملاحظة : أنجزت هذه الوثيقة وفق ملحق القرار 933 المؤرخ في 2016/07/28، الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

Scanné avec CamScanner